



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة كربلاء  
كلية الإدارة والاقتصاد  
قسم إدارة أعمال

# أثر الودائع في تنشيط عملية الاستثمار المصرفي دراسة مقارنة لعينتين من المصارف العراقية والمصارف السعودية ذات القطاع الخاص

## رسالة مقدمة

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء وهي جزء من  
متطلبات نيل درجة ماجستير علوم في إدارة الأعمال

تقدم بها

همام عبد الوهاب هادي الحسيني

بإشراف

الأستاذ الدكتور

حاکم محسن محمد الربيعي

2010 م

1431 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ رَبِّ اَدْخِلْنِيْ مُدْخَلَ صِدْقٍ  
وَاَخْرِجْنِيْ مَخْرَجَ صِدْقٍ وَاَجْعَلْ  
لِيْ مِنْ لَّدُنْكَ سُلْطٰنًا نَّصِيْرًا

صدق الله العلي العظيم

{80} الاسراء

# رقرار المشرف

اشهد ان الرسالة الموسومة ( أثر الودائع في تنشيط عملية الاستثمار المصرفي دراسة مقارنة لعينتين من المصارف العراقية والمصارف السعودية ذات القطاع الخاص ) والمقدمة من قبل الطالب ( همام عبد الوهاب هادي الحسيني ) تم أعدادها تحت اشرافي في قسم إدارة اعمال / جامعة كربلاء

التوقيع :  
الاسم : أ.د. حاكم محسن

محمد

/ /

2010

# رقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على التوصيتين المقدمتين من المشرف والمقوم اللغوي اشرح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع :  
الاسم : أ.د. حاكم محسن

محمد

/ /

2010

# مقرر لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة بأننا قد أطلعنا على الرسالة الموسومة (( أثر  
الودائع في تنشيط عملية الاستثمار المصرفي)) مقدمة من قبل طالب  
الماجستير (( همام عبد الوهاب هادي الحسيني))، وقد ناقشنا الطالب في  
محتوياتها وفيما لها علاقة بها ونشهد بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير  
علوم في إدارة الأعمال بتقدير (( جيد جداً )) .

أ.د. عبد الحسين حسن حبيب  
عضواً  
2010 / /

أ.د. عباس حسين الحميري  
رئيساً  
2010 / /

أ.د. حاكم محسن محمد  
عضواً ومشرفاً  
2010 / /

أ.م. السيد احمد ميري  
عضواً  
2010 / /

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء على قرار لجنة  
المناقشة .

أ.د. حاكم محسن محمد  
عميد كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء  
2010 / /

## الإهداء

إلى من أصبحوا الشمعة التي تضيء درب الحياة والفخر  
والاعتزاز.....

شهداء العراق الأبرار رحمهم الله .  
إلى من حملتني وهنا على وهن وأرضعتني العفة والسمو والخلق  
الكريم.....

أمي العزيزة الغالية حفظها الله ورعاها .  
إلى من أرشدني إلى درب العلم والمعرفة وعلمني الصبر  
والكفاح.....

أبي العزيز الغالي حفظه الله ورعاها.  
إلى من كان لي سنداً في مهنة حياتي .....

أخواتي العزيزات وفقهن الله للخير .  
إلى كل من قدم لي المساعدة .....

أصدقائي الأحباء حماهم الله.

همام

## الشكر والتقدير

الحمد لله ملك الملك مجري الفلك مسخر الرياح فالق الإصباح ديان الدين رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين محمد وعلى اله الأطهار وأصحابه الغر الميامين .. أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى ( الأستاذ الدكتور حاكم محسن محمد ) عميد الكلية على ما بذله من جهد ووقت لغرض الأشراف على رسالتي ومتابعتها بأرائه القيمة وأفكاره الخلاقة جزاه الله عني خير الجزاء .

وأقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأساتذة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وشكري وتقديري للأساتذة المقوم العلمي والمدقق اللغوي والمحلل الإحصائي على جهودهم في إظهار الرسالة بشكلها اللائق لغويا وعلميا وخالص شكري وتقديري إلى الدكتور عبد الحسين حسن حبيب معاون العميد للشؤون العلمية وشكري واعتزازي الكبيران إلى أساتذتي الدكتور عباس الحميري والأستاذ فارس جعبار والدكتور أكرم الياسري رئيس قسم إدارة الأعمال والدكتور علاء فرحان رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية والدكتور هاشم مرزوك رئيس قسم الاقتصاد والدكتور عواد كاظم شعلان رئيس قسم الإحصاء والدكتور طلال محمد علي رئيس قسم المحاسبة والى جميع أساتذة كلية الإدارة والاقتصاد، من كان لي الشرف ان ادرس على يديه ومن ساعدني بالتوجيه والنصيحة والكلمة الطيبة الصادقة .

واشكر جميع منتسبي المكتبة لكلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وجامعة المستنصرية وجامعة بغداد كما اشكر منتسبي مكتبة ديوان الرقابة المالية وكل من ساعد على إظهار هذه الرسالة بشكلها النهائي . ويسرني أن أتقدم بوافر شكري وتقديري واعتزازي إلى الأخوات (زينب حسن عبود) سكرتارية مكتب العميد و( جيمي أفهم توما ) مديرة العلاقة العامة في سوق العراق للأوراق المالية و( رحاب عبد الوهاب هادي ) في تنسيق الرسالة وإظهارها بهذا الشكل النهائي.

وشكرا لجميع أساتذتي الذين لم يبخلوا علي بجهد أو معلومة واطح منهم بالذكر ( م.م. سعدي أحمد حميد ) (م.م. محمود فهد) ( م.م. ميثاق هاتف عبد السادة ) (م.م. بلال نوري سعيد ) (م . م . علي احمد فارس) .

وأخيرا شكري وتقديري إلى أخواني وزملائي طلبة الدراسات العليا من جميع الاختصاصات ، شكر لأخلاقهم ونبلمهم ولتعاونهم، إخواني (علي ، احمد ، حسام ، باسم ، عقيل ، اسعد ، حيدر ، أحسان ، علي ، محمد ، علي ، صفاء ، زينب ، نغم ، زينب ) .  
الباحث

# قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
أ	الاية
ب	الإهداء
ت	شكر وتقدير
ج - د	قائمة المحتويات
هـ - و	قائمة الجداول
ح	قائمة الأشكال
ح	قائمة الملاحق
ك	المستخلص
<b>2 - 1</b>	المقدمة
<b>17 - 3</b>	الفصل الأول : منهجية الدراسة ومراجعة بعض الدراسات السابقة
<b>11 - 3</b>	المبحث الأول : منهجية الدراسة
<b>17 - 12</b>	المبحث الثاني : دراسات سابقة
<b>99 - 18</b>	الفصل الثاني : الإطار النظري للدراسة
<b>52 - 19</b>	المبحث الأول : الودائع المصرفية
<b>89 - 53</b>	المبحث الثاني : الاستثمار المصرفي
<b>99 - 90</b>	المبحث الثالث : الأداء المصرفي
<b>156 - 100</b>	الفصل الثالث : الجانب التطبيقي
<b>115 - 101</b>	المبحث الأول : تحليل حجم الودائع والاستثمارات المصرفية
<b>139 - 116</b>	المبحث الثاني : تحليل الأداء المصرفي
<b>156 - 140</b>	المبحث الثالث : التحليل الإحصائي
<b>163 - 157</b>	الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات
<b>161 - 157</b>	المبحث الأول : الاستنتاجات
<b>163 - 162</b>	المبحث الثاني : التوصيات
<b>173 - 164</b>	المصادر والمراجع
<b>IX - I</b>	الملاحق
<b>A</b>	المستخلص باللغة الإنكليزية



# قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
7	المصارف العراقية والسعودية عينتين الدراسة .	1.
103	حجم الودائع للمصارف العراقية للمدة من 2000 – 2008 .	2.
105	حجم الودائع للمصارف السعودية للمدة من 2000 – 2008 .	3.
108	حجم الاستثمارات للمصارف العراقية للمدة من 2000 – 2008 .	4.
110	حجم الاستثمارات للمصارف السعودية للمدة من 2000 – 2008 .	5.
111	مقارنة متوسطات حجم الودائع مع متوسطات حجم الاستثمارات على أساس متوسطات المصارف .	6.
114	مقارنة متوسطات حجم الودائع مع متوسطات حجم الاستثمارات على أساس متوسطات السنوات .	7.
117	معدل العائد على الاستثمار للمصارف العراقية للمدة من 2000 – 2008 .	8.
118	معدل العائد على حق الملكية للمصارف العراقية للمدة من 2000 – 2008 .	9.
119 – 120	معدل العائد على الودائع للمصارف العراقية للمدة من 2000 – 2008 .	10.
121	معدل العائد على الأموال المتاحة للمصارف العراقية للمدة من 2000 – 2008 .	11.
122	معدل حق الملكية الى الموجودات للمصارف العراقية للمدة من 2000 – 2008 .	12.
123	معدل حق الملكية الى الودائع للمصارف العراقية للمدة من 2000 – 2008 .	13.
124	نسبة المديونية للمصارف العراقية للمدة من 2000 – 2008 .	14.

125	نسبة المطلوبات الى حق الملكية للمصارف العراقية للمدة من 2000 – 2008 .	.15
127-126	نسبة الرصيد النقدي للمصارف العراقية للمدة من 2000 – 2008 .	.16
128	نسبة التوظيف للمصارف العراقية للمدة من 2000 – 2008 .	.17
129	معدل العائد على الاستثمار للمصارف السعودية للمدة من 2000 – 2008 .	.18
130	معدل العائد على حق الملكية للمصارف السعودية للمدة من 2000 – 2008 .	.19
131	معدل العائد على الودائع للمصارف السعودية للمدة من 2000 – 2008 .	.20
132	معدل العائد على الأموال المتاحة للمصارف السعودية للمدة من 2000 – 2008 .	.21
134	معدل حق الملكية الى الموجودات للمصارف السعودية للمدة من 2000 – 2008 .	.22
135	معدل حق الملكية الى الودائع للمصارف السعودية للمدة من 2000 – 2008 .	.23
136	نسبة المديونية للمصارف السعودية للمدة من 2000 – 2008 .	.24
137	نسبة المطلوبات الى حق الملكية للمصارف السعودية للمدة من 2000 – 2008 .	.25
138	نسبة الرصيد النقدي للمصارف السعودية للمدة من 2000 – 2008 .	.26
139	نسبة التوظيف للمصارف السعودية للمدة من 2000 – 2008 .	.27
140	تحليل الارتباط والأثر الخاص بالمصارف العراقية .	.28
146	تحليل الارتباط والأثر الخاص بالمصارف السعودية .	.29
151	معدل العائد على الاستثمارات	.30
152	معدل العائد على حق الملكية	.31
152	معدل العائد على اجمالي الودائع	.32

153	معدل العائد على الاموال المتاحة	.33
153	نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات	.34
154	نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الودائع	.35
154	نسبة تمويل الموجودات بالمطلوبات	.36
155	نسبة تمويل المطلوبات المتداولة الى صافي حق الملكية	.37
156	نسبة السيولة	.38
156	نسبة التوظيف	.39

# قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
8	هيكل الدراسة	.1
33	تقلبات الودائع حسب درجة استقرارها	.2
62	إستراتيجية السلم	.3
63	إستراتيجية تقديم الاستحقاقات	.4
64	إستراتيجية تأخير الاستحقاقات	.5
65	إستراتيجية المتوازنة	.6
66	إستراتيجية توقعات النسب	.7
89	المخاطر النظامية والمخاطر اللانظامية	.8

# قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
I	بيانات مصرف الائتمان العراقي	.1
II	بيانات مصرف الاستثمار العراقي	.2
III	بيانات مصرف بابل	.3
IV	بيانات مصرف بغداد	.4
V	بيانات مصرف الشرق الأوسط	.5
VI	بيانات مصرف الجزيرة	.6
VII	بيانات مصرف الراجحي	.7
VIII	بيانات مصرف الرياض	.8
IX	بيانات مصرف الاستثمار السعودي	.9
X	بيانات مصرف العربي الوطني	.10

## المستخلص

تحاول هذه الدراسة إبراز معالم مصادر التمويل ( الودائع ) لدى القطاع المصرفي ومدى أهميتها للمصارف والمودعين ولأقتصاد البلد . وأجريت هذه الدراسة على عينتين من المصارف العراقية والمصارف السعودية ذات القطاع الخاص وللمدة من 2000 - 2008 . بهدف معرفة المجالات الاستثمارية و المقارنة بين كلفة الودائع والعائد المتحقق عنها فضلاً على المقارنة بين البيئة المستقرة ( السعودية ) والبيئة غير المستقرة ( العراق ) واعتمدت الدراسة على مجموعة من التقارير الصادرة عن سوق العراق للأوراق المالية وسوق السعودي المالي . وتناولت هذه الدراسة في عدة فصول الجوانب النظرية والعملية للودائع المستقطبة من الآخرين والاستثمارات المصرفية . واستندت الدراسة على فرضية رئيسه متضمنة أربعة محاور من الفرضيات الفرعية ومفادها ( وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين حجم الودائع والاستثمار المصرفي).

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها :-

- يعد الجهاز المصرفي المسند الأساسي والضروري لتنمية قطاعات البلد كافة فضلاً عن مساهمته في تحقيق الاستقرار النقدي في البلد .
- تعد المصارف السعودية أفضل وأكفاً مقدرة من المصارف العراقية في أدارتها لمصادر التمويل المصارف .
- أما ما يخص أهم التوصيات التي وضعها الباحث فهي :-
- النهوض بالمؤسسات المالية والمصرفية التي عانت ولا تزال تعاني من إهمال وضعف في أدائها المتحقق والنتائج عن ترددي الأوضاع المحيطة بالبلد .
- من الضروريه على إدارة المصارف العراقية أتباع استراتيجيات الاندماج مع المصارف الأخرى سواء من داخل البلد ام من الخارج .
- ضرورة التزام المصارف العراقية بالقواعد والتشريعات الصادرة عن البنك المركزي بالشكل الصحيح .

# المقدمة

تعد المصارف إحدى أهم وأقدم المؤسسات المالية الوسيطة التي تتمثل بالقلب الاقتصادي النابض للبلد ، وظيفتها الأساسية قبول الودائع من الأفراد والمشروعات والإدارات العامة وإعادة استعمالها لحسابها الخاص بمنح الائتمان والاستثمار والخصم وبقية العمليات المالية الأخرى . وأهمية المصارف تكمن في دورها الحيوي والفعال في تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإرساء الاقتصاد الوطني والقومي على أسس ثابتة ومتمينة ، وتؤمن التنمية المستدامة فضلاً على محافظتها على الاستقرار النقدي والمالي للبلد.

تمثل الودائع المصدر الرئيسي للتمويل وتسيير الأعمال المصرفية ، فهي تمثل تلك المبالغ المصرح بها في أي عمله كانت والمودعة لدى المصرف والواجبه التاديه عند الطلب أو بعد إنذار أو في تاريخ استحقاقها.

لذلك ينبغي على المصرف الاحتفاظ بمقدار امثل من تلك الودائع ، والعمل على تنميتها وإدخالها ضمن مجالات أنشطه استثماريه متنوعه، والبحث عن الآليات الصحيحة لاستغلالها بشكل يدعم النمو المستقبلي للمصارف ويحقق افضل العائدات الممكنه له محقق بذلك نمواً اقتصادياً للبلد بشكل عام .

كما ان إدارة الودائع تصبح عمليه معقده وتحتاج إلى وعي كامل بالفرص الاستثمارية الجديدة في الأسواق الناشئة خصوصاً مع تعدد الخيارات والبدائل الاستثمارية المتاحة . لذلك لا بد للمصرف من استثمار تلك الودائع بصورة صحيحة للحصول على تدفقات نقدية مستقبلية تعويضاً عن القيمة الحالية للأموال ، وتقليلاً لحجم المخاطر المحتملة والتقلبات الحاصلة في التدفقات النقدية .

لذا تظهر أهمية دراسة هذا الموضوع ولاسيما في البلدان النامية التي لا بد لها من الاهتمام بمجالات وأدوات الاستثمارات المصرفية بما يلائم هذه المجتمعات عبر العمل على تحسين كفاءة هذه الاستثمارات وتعظيم العوائد المتحققة بالاعتماد على طرق وأساليب تضمن زيادة الادخار لدى المواطنين ، ومن ثم توجيه المدخرات نحو مجالات الاستثمار المتنوعة ، واختيار الأدوات التي تساهم في خلق قيمه مضافة حقيقية للاقتصاد الوطني .

وعلى وفق ما تقدم تأتي هذا الدراسة لتناول بعض جوانب النظام المالي والمصرفي في العراق ومملكة العربية السعودية ، أذ تم اختيار عينتين مكونه من ( 10 ) مصارف ، تتضمن خمسة مصارف عراقية ذات ملكيه خاصة وخمسة مصارف سعوديه من القطاع نفسه . أما محتويات الدراسة فجاءت ضمن أربعة فصول تضمن الفصل الأول مبحثين الأول عرض من خلاله منهجية الدراسة المتمثلة بالمشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها والفرضية التي تستند عليها الدراسة وأساليب جمع المعلومات وحدود العينة المكانية والزمانية . وأما المبحث الثاني فقد عرض الدراسات السابقة العربية والأجنبية .

أما الفصل الثاني فيتمثل بالجانب النظري للدراسة ويتكون من ثلاثة مباحث يتناول المبحث الأول الودائع المصرفية ، في حين تناول المبحث الثاني الاستثمار المصرفي ، أما المبحث الثالث فتمثل بالأداء المصرفي .

وأما الفصل الثالث فركز على الجانب العملي للدراسة بهدف إثبات او نفي فرضية الدراسة وضم أربعة مباحث الأول ركز على تحليل حجم الودائع والاستثمارات المصرفية ، والثاني على تحليل الأداء المصرفي ، وأما المبحث الثالث فقد جاء بتحليل الارتباطات وقياس الأثر فيما يخص المتغيرات المدروسة .

وأما الفصل الرابع فقد اقتصر الى وضع بعض الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل إليها خلال الدراسة .

# الفصل الأول

المبحث الأول : منهجية البحث

المبحث الثاني : الدراسات السابقة



## المبحث الأول منهجية البحث

### أولاً :- مشكلة البحث

تعاني اغلب قطاعات البلد من سوء في إدارتها لمصادر التمويل ولاسيما القطاعات المصرفية . اذ يتسم النشاط المصرفي بأنه نشاط تقليدي يقوم على أستلام الودائع من المدخرين وهم يصنفون الى ثلاثة أصناف هم : الدولة ، والشركات ، والأفراد أو العوائل . ويعتبر هؤلاء مدخرون ومستثمرون في آن واحد . ويفترض ان يكون الارتفاع في حجم الودائع يزيد من الطاقة الاستثمارية لها ويمكنها من الانتشار في مجالات وفرص استثمارية متعددة اذ ان توفر المال يسهل على المالكين لها إمكانية التوسع في الفرص الاستثمارية ذات العائد الأفضل والمخاطرة الأدنى ، وان التوسع في النشاط المصرفي او انحساره قد يكون نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية والدولية المحيطة بالعراق ، فضلاً عن ذلك انه ليس جميع القرارات الاستثمارات المصرفية تؤدي الى الربح وتحقيق الأمان فهي تستند الى التخمينات الشخصية ولا تستند على قواعد وأسس علمية مما ينتج عنها ما يسمى بعدم الدقة والموضوعية ، وعملية الاستثمار تعد بمثابة مشكلة تعاني منها اغلب الدول النامية والمتخلفة على حد سواء .

### ثانياً :- أهمية البحث

يكتسب البحث أهميته عبر تناوله قطاعاً مهماً وحيوياً من قطاعات البلد ، وهو القطاع المصرفي ، اذ تعد المصارف بكونها إحدى أهم وأقدم المؤسسات المالية الوسيطة التي تؤدي دوراً مهماً وحيوياً في تمويل القطاعات والمشاريع المتنوعة في شتى المجالات الزراعية والصناعية والتجارية ... الخ . فضلاً على دورها الأساسي والمهم في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو القنوات الاستثمارية المتعددة . و تبرز أهمية البحث في ضوء تناولها لموضوع الودائع وما تشكلها من دور أساسي وواضح بالنسبة للمصارف وللمودعين على حد سواء ، فالودائع تعتبر من أهم مصادر التمويل للمصارف عموماً ، فهي تستخدم في تسير الأعمال والأنشطة المصرفية . وأما ما يخص المودعين فأنها تصبح بعيدة عن الضياع أو السرقة أو التلف ، وتعود على صاحبها بالعائد ( الفائدة ) خصوصاً اذا كانت في صورة ودائع لأجل . فضلاً على تطرق البحث الى عملية الاستثمار ودورها الحيوي في دفع عجلة التقدم نحو الأمام عبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد .

ثالثاً :- أهداف البحث :- يهدف البحث إلى ما يأتي :-

- المقارنة بين البيئة المستقرة ( السعودية ) والبيئة غير المستقرة ( العراق ) ومدى تأثيرها على أداء المؤسسات المصرفية التي يقوم عملها على أساس الثقة المتبادلة بين الأطراف المتعاملة .
- بيان الأطر النظرية للودائع وللاستثمار المصرفي ومدى أهميتها للمصرف وللمودعين ولاقتصاد البلد .
- المقارنة بين كلفة الودائع والعائد المتوقع من الاستثمارات المصرفية .
- عمل مقارنة بين الأداء المصرفي للمصارف العراقية والمصارف السعودية وذلك لمعرفة مدى استثمار الودائع المتوفرة لديهم .
- بيان علاقة الارتباط والأثر بين حجم الودائع ومؤشرات الأداء المصرفي لعينة الدراسة .
- التعرف على المجالات والنشاطات الاستثمارية المتبعة لدى المصارف العراقية والسعودية من خلال استخدامه للودائع .
- معرفة مدى تأثير البيئة المصرفية العراقية بفقدان الأمن والاستقرار لسنوات متعددة والآثار الناجمة عن تلك الظروف .
- إمكانية الكشف عن مجالات استثماريه غير تقليديه لاستثمار الودائع .

#### رابعاً :- فرضية البحث

تقوم الدراسة الحالية على فرضيه رئيسة ينبثق عنها مجموعة من الفرضيات الفرعية وهي :-

( وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مقدار الودائع والاستثمار المصرفي ) .

1. وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مقدار الودائع ومؤشرات الربحية .
- وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مقدار الودائع ومعدل العائد على الاستثمار .
- وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مقدار الودائع ومعدل العائد على حق الملكية .
- وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مقدار الودائع ومعدل العائد على الودائع .
- وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مقدار الودائع ومعدل العائد على الأموال المتاحة .
2. وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مقدار الودائع ومؤشرات كفاءة رأس المال الممتلك .

- وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مقدار الودائع ونسبة رأس المال الممتلك الى

## المصارف العراقية

- أجمالي الموجودات .
- وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مقدار الودائع ونسبة رأس المال الممتلك الى أجمالي الودائع .
- 3. وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مقدار الودائع ومؤشرات إدارة المديونية .
- وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مقدار الودائع ونسبة تمويل المطلوبات بالموجودات .
- وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مقدار الودائع ونسبة تمويل المطلوبات المتداولة الى صافي حق الملكية .
- 4. وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مقدار الودائع ومؤشرات إدارة السيولة .
- وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مقدار الودائع ونسبة الرصيد النقدي .
- وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مقدار الودائع ونسبة التوظيف .

### خامساً :- عينة ومجتمع البحث

يتمثل مجتمع الدراسة بمجموعه من المصارف العراقية والمصارف السعودية . أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بشكل عشوائي من كلا البلدين .

### سادساً: الحدود المكانية والزمانية

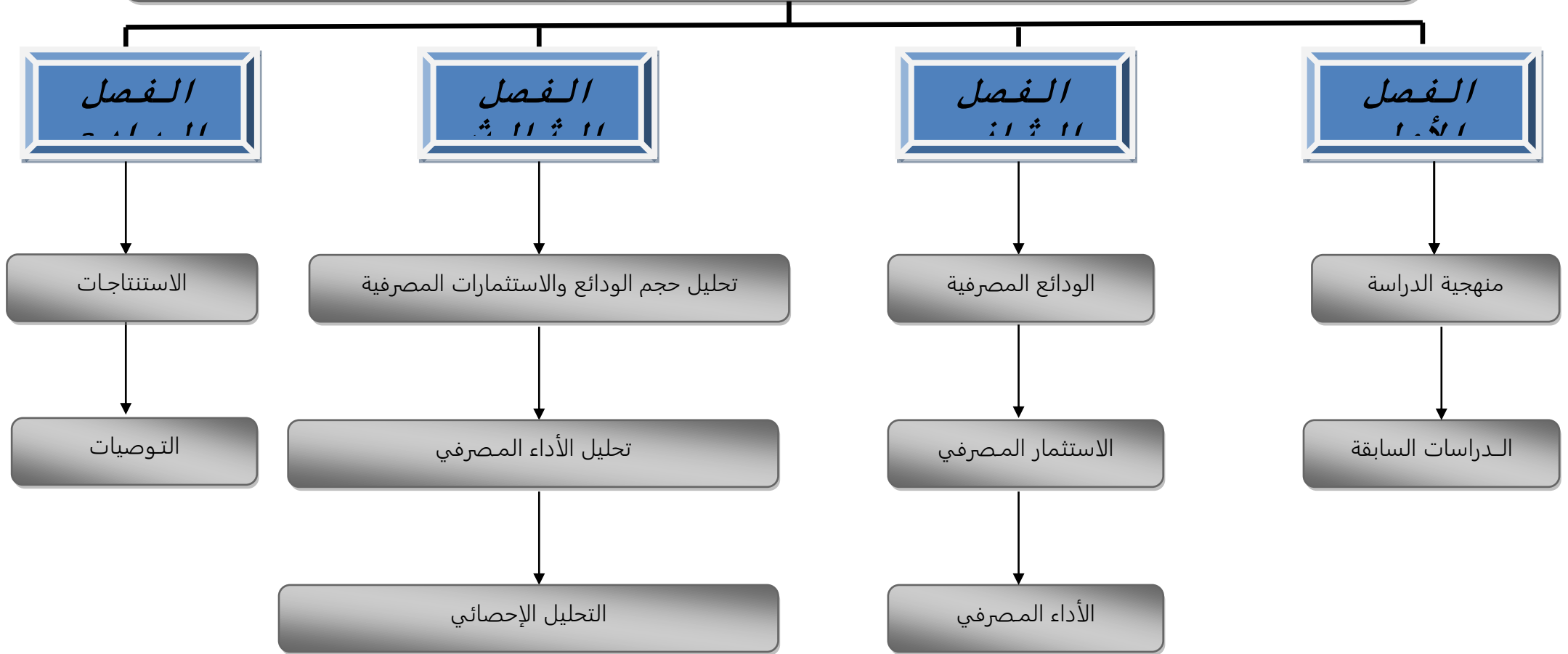
أ. الحدود المكانية : وتتمثل الحدود المكانية في المصارف العراقية والسعودية .

عدد الفروع	رأس المال بملايين الدينارين	تاريخ التأسيس	المصرف
23	100	1992 / 02 / 18	مصرف بغداد
18	100	1993 / 07 / 13	مصرف الاستثمار العراقي
19	400	1997 / 07 / 07	مصرف الشرق الأوسط
8	200	1998 / 07 / 25	مصرف الائتمان العراقي
9	500	1999/ 06 / 04	مصرف بابل

ب. الحدود الزمانية : أما الحدود الزمانية فتتمثل بتسع سنوات وتغطي المدة الزمنية من 2000- 2008 .

المصارف السعودية			
عدد الفروع	رأس المال بملايين الريالات	تاريخ التأسيس	المصرف
201	15.000	1957 / 11 / 18	مصرف الرياض
26	3.000	1975 / 06 / 21	مصرف الجزيرة
36	4.500	1976 / 06 / 23	المصرف السعودي للاستثمار
500	15.000	1978 / 06 / 18	مصرف الراجحي
131	6.500	1979 / 06 / 13	مصرف العربي الوطني

## اثر الودائع في تنشيط عملية الاستثمار المصرفي



الشكل رقم ( 1 ) هيكل الدراسة

ثامناً :- أسلوب جمع البياناتأ - الجانب النظري

اعتمد الباحث في تأطير الجانب النظري على مجموعة من المصادر العربية والأجنبية المتاحة ذات الصلة بموضوع الدراسة والمتمثلة بالكتب العلمية والدراسات والدوريات والرسائل الجامعية فضلاً على اعتماد شبكة المعلومات العالمية المتمثلة بالانترنت بهدف أغناء الجانب النظري قدر المستطاع .

ب - الجانب العملي

أما الجانب العملي فقد اعتمد فيه الباحث على التقارير السنوية الصادرة عن سوق العراق للأوراق المالية وسوق السعودية المالي ، التي تضم في محتواها على كشوفات الميزانية العمومية وكشف الدخل والإرباح والخسائر التي تم استعمالها في التحليل الإحصائي .

تاسعاً :- الأساليب المالية والإحصائية المستخدمة في البحثأ - الأساليب المالية:

وتتمثل بالمتغيرات المعتمدة التي استخدمت ضمن الإطار العملي ويرمز لها بالرمز ( Y<sub>n</sub> ) وهي :-

1. مؤشرات الربحية

$$\bullet \text{ معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100 \quad ( Y_1 )$$

$$\bullet \text{ معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{حق الملكية}} \times 100 \quad ( Y_2 )$$

$$\bullet \text{ معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{مجموع الودائع}} \times 100 \quad ( Y_3 )$$

$$\bullet \text{ معدل العائد على الأموال المتاحة} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{حق الملكية} + \text{مجموع الودائع}} \times 100 \quad ( Y_4 )$$

2. مؤشرات تقييم كفاءة رأس المال الممتلك

$$\bullet \text{ نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات ( } Y_5 \text{ )} = 100 \times \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

$$\bullet \text{ نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع ( } Y_6 \text{ )} = 100 \times \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{مجموع الودائع}}$$

### 3. مؤشرات تقييم إدارة المديونية

$$\bullet \text{ نسبة تمويل الموجودات بالمطلوبات ( } Y_7 \text{ )} = 100 \times \frac{\text{مجموع المطلوبات}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

$$\bullet \text{ نسبة المطلوبات المتداولة إلى صافي حق الملكية ( } Y_8 \text{ )} = 100 \times \frac{\text{المطلوبات المتداولة}}{\text{صافي حق الملكية}}$$

### 4. مؤشرات تقييم كفاءة إداره السيولة النقدية

$$\bullet \text{ نسبة الرصيد النقدي إلى النقدية في الصندوق ولدى المصارف الأخرى ( } Y_9 \text{ )} = 100 \times \frac{\text{النقدية في الصندوق ولدى المصارف الأخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}}$$

$$\bullet \text{ نسبة التوظيف إلى القروض والسلف ( } Y_{10} \text{ )} = 100 \times \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{الودائع وما في حكمها}}$$

ب - الأساليب الإحصائية (Pelosi & Sandifer,2003: 510-538)

### 1 - الوسط الحسابي

ويستخرج الوسط الحسابي بموجب الصيغة الآتية :-

$$\bar{X} = \frac{\sum X_j}{n}$$

## 2 - معامل الارتباط $r$

هو مقياس لقوة العلاقة الخطية بين متغيرين (حجم الودائع ومؤشرات الأداء المصرفي) وقيمة  $r$  تنحصر بين (  $1+$  و  $1-$  ) ويستخرج بموجب الصيغة الآتية :-

$$r = \frac{n \sum xy - (\sum x)(\sum y)}{\sqrt{n \sum x^2 - (\sum x)^2} \sqrt{n \sum y^2 - (\sum y)^2}}$$

## 3 - معامل التفسير (التحديد, التوضيح) $R^2$

هو مقياس لمعرفة نسبة التغيير في معدل العائد بدلالة تأثير المخاطرة الكلية ويستخرج

$$R^2 =$$





## المبحث الثاني

### الدراسات السابقة

يحاول الباحث في هذا المبحث استعراض بعض الدراسات العربية والأجنبية التي تلامس بعداً واحداً أو أكثر من إبعاد الدراسة الحالية ، إذ تعد الدراسات السابقة بمثابة عامل أساس تساعد الباحث في التعرف على نتائج الجهود التي سبقته وتوضح أمامه الخطوات الأساسية التي ينبغي أتباعها . ومن ابرز تلك الدراسات هي :-

#### اولاً :- الدراسات العربية

##### 1. كوين 1999

كان عنوان الدراسة الموسومة ( العوامل المؤثرة في الطلب على الودائع المصرفية ) التي أجريت على مجموعه من المصارف العراقية ذات القطاع الحكومي والخاص . بهدف تحديد المتغيرات الاقتصادية الكلية فضلاً عن المتغيرات المصرفية والذاتية المؤثرة في الطلب على الودائع ، وتحليل احد الجوانب المهمة في أداء المصارف المتمثلة بقبول الودائع المصرفية . وتوصلت الدراسة الى ان هيكل المؤسسات المالية يتنوع في الاقتصاديات المتقدمة وفقاً لتطور الحاجات والرغبات المالية ، وظهور سيطرة واضحة للمصارف الحكومية في معظم عمليات الجهاز المصرفي على الرغم من وجود مصارف خاصة ، كما توصلت ايضاً ، الى ان الطلب المحلي على الودائع يستجيب بدرجة قوية الى التغير الحاصل في المتغيرات الاقتصادية .

##### 2. المكوصي 2000

كان عنوان الدراسة الموسومة ( التوافق بين سلوك الودائع وتوظيفات أموال المصارف التجارية ) ، التي تناولت عينه من المصارف العراقية مقتصرة على مصرف الرافدين . حاولت الدراسة توضيح سلوك الودائع بوصفها أحد مصادر الأموال الأساسية للمصارف وكيفية توجيهها الى الاستخدامات المختلفة بما يتلاءم مع استحقاقها ، فضلاً على بيان مدى ملائمة توظيفات أموال المصرف مع طبيعة وسلوك ودائعه . واستطاعت الباحثة في ضوء دراستها التوصل الى استنتاجات أساسيه أهمها : تأثر فلسفة إدارة أموال المصارف التجارية بعدة متغيرات أدت الى إدارة كل من موجوداتها ومطلوباتها بشكل متكامل

ومتناسق ، وظهر مداخل متعددة لإدارة الأموال تزامنت مع التطور الذي حدث في فلسفة المصارف في إدارة موجوداتها ومطلوباتها. وأوضحت مساهمة استراتيجيات إدارة الأموال في حل التناقض بين هدفي الربح والسيولة .

### **3. النعيمي 2005**

عنوان الرسالة الموسومة ( استخدام النسب المالية في تقويم الاستثمارات المصرفية) التي تم تناولها لعينة من المصارف العراقية ( الحكومية والأهلية) . وعملت الباحثة على مقارنة أداء المصارف العراقية مع أداء أحد المصارف العربية ( مصرف البحرين الوطني ) لتحديد نقاط القوة والضعف في هذا الأداء . وقد أظهرت الدراسة أن أداء الاستثمار في مصرف البحرين أفضل من أداء المصارف العراقية ، ويعود سبب ذلك إلى تنوع الاستثمار فيه واستقرار البيئة السياسية والاقتصادية . وقد توصلت الباحثة الى العديد من التوصيات وأبرزها : ضرورة تنوع الأنشطة الاستثمارية في المصارف العراقية ، واستغلال فائض السيولة النقدية لتفعيل النشاط الاستثماري المصرفي والنهوض به.

### **4. شاهين 2005**

عنوان البحث ( أداره مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف ) وقد تناول عينه من المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين . قدم هذا البحث الى المؤتمر العلمي الأول المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية ضمن المدة 8 – 9 مايو 2005 . بهدف أبراز نسبة التوظيف في نظم الرقابة والضوابط المصرفية وتفعيل دورها في إدارة المخاطرة وكشف وتحليل أكثر المناطق الحساسة للمخاطر في عمليات الاستثمار المصرفي وكيفية إدارتها . وتوصل الباحث الى العديد من الاستنتاجات أهمها :- وضع السياسات اللازمة لترشيد العمل المصرفي وتأمين المنافسة الشريفة في البيئة المصرفية الى جانب عدم السماح بالبقاء إلا للمصارف القوية مالياً ، والحد من تحمل المخاطر المفروضة من جانب مالكي المصارف أضافاً الى المدراء ، والعمل على إنشاء قواعد ملائمة للمحاسبة والتقويم والإبلاغ .

### **5. الجبوري 2006**

عنوان الرسالة الموسومة ( متطلبات تطبيق الاستثمار المؤسسي وأفاق تطوره ) ، التي تم تطبيقها لعينه من المصارف العراقية ( الحكومية والأهلية ) . بهدف تحديد آليات

تطبيقه وتوليد قناعه لدى إدارات المصارف لفتح أفق جديدة من خلال الاستثمار المؤسسي كوسيلة لجذب الاستثمارات والمساهمة في توجيه المصارف بأستخدام وسائل غير تقليدية لمواجهة متغيرات البيئة وتحدياتها إضافة الى تحديد الركائز الأساسية التي تستند عليها المصارف عند تطبيق آليات الاستثمار المؤسسي . ووضعت الباحثة العديد من الاستنتاجات أهمها : ارتباط الإدارات المسؤولة عن الاستثمار إداريا بالأقسام المالية ضمن الخارطة التنظيمية للمصرف وابتعادها عن إدارات صنع القرار ، وافتقار المصارف العراقية الى قاعدة معلومات محدثة وتكنولوجيا حديثة تربط المصارف فيما بينها وبين سوق العراق للأوراق المالية والأسواق العالمية ، فضلاً عن ضعف الوعي الاستثماري لدى عموم الجمهور وظهور الشركات الاستثمارية الوهمية في المدد السابقة أدى الى توجه الجمهور نحو الادخار بدلاً من التوجه نحو الاستثمار .

### **6. برتو 2009**

عنوان هذه الدراسة الموسومة ( تقييم استثمارات المصارف ومخاطرة استخدام النسب المالية ) التي أجريت على مجموعته من المصارف العراقية الخاصة . بهدف تسليط الضوء على القوائم المالية وتقييم الاستثمارات وعلى معرفة ماهية المخاطر وما هي أنواعها وطرق تقييمها ، وعادة ما تكون النتيجة النهائية لعملية التقييم إما الاستمرار بالاحتفاظ بها او التخلص منها . ووضعت الباحثة العديد من الاستنتاجات أبرزها : اعتبار المصارف من القطاعات المهمة في الاقتصاد في أي بلد ، وهي تقوم على الثقة في الاستثمار والائتمان ، واعتمادها على الضمانات او الرهونات المادية المقدمة من الزبائن فقط دون مطالبتهم بتقديم التقارير المالية . إضافة الى عدم استخدامها الأدوات المالية الحديثة والمتمثلة بالمشترقات التي تقلل من المخاطر وتزيد العائد .

### **ثانياً :- الدراسات الأجنبية**

### **7. دراسة Ciochetti 2000**

#### *Characteristics Of Institutional Investment In Real Estats*

كان عنوان هذه الدراسة ( خصائص الاستثمار المؤسسي في الموجودات العقارية ) ، إذ ركزت هذه الدراسة على توجه المؤسسات المالية في الاستثمار بالموجودات العقارية ضمن المدة من 1993 ولغاية 1998 حيث استطاع الباحث في ضوءها جمع بيانات تتعلق

بخصائص (60000) مؤسسة مالية في الولايات المتحدة الأمريكية ووجد أن المستثمرين المؤسسيين يتوجهون بقوة نحو الاستثمار بالموجودات العقارية وان صناديق التقاعد تصدر هذه المؤسسات المالية في استثماراتها في الموجودات الحقيقية اذ شهدت نموا يقارب 53 % خلال مدة الدراسة .

### 8. دراسة Mayer , et .al 2002

#### *Sources of Funds and Investment Activities of Venture Capital Funds*

كان عنوان هذه الدراسة ( مصادر التمويل والنشاطات الاستثمارية لتمويل المشاريع الراسماليه ) لقد أجريت الدراسة على مجموعه من الدول وهي ألمانيا واليابان والمملكة المتحدة ، وقد استخدمت الدراسة بيانات حديثه لمقارنة مصادر التمويل والنشاطات الاستثمارية للمشروع الرأسمالي في هذه الدول . اذ اكتشفت تلك الدراسة اختلافات كبيره بين هذه الدول في مصادر تمويل المشاريع الراسماليه ، فمثلاً تكون المصارف هي الأساس في ألمانيا في حين تكون شركات التأمين هي الأساس في اليابان ، وصناديق التقاعد في المملكة المتحدة . ويختلف مدى نماذج الاستثمار لهذه المشاريع من التركيز على قطاع شركات التمويل الى الاستثمارات المركزة على المواقع الجغرافية . ووجدت الدراسة أن هذا الاختلاف في نماذج الاستثمارات مرتبطاً بتنوع مصادر التمويل المستخدمة .

### 9. دراسة Gil – Bazo 2006

#### *Investment Horizon Effects*

عنوان هذه الدراسة ( أثار الأفق الزمني للاستثمار ) وقد حاولت الدراسة معرفة الآثار التي يمكن ان يتسبب بها تنوع الأفق الزمني للأدوات الاستثمارية ، واستخدمت الدراسة نموذج التقريب لحل مشكلة توزيع الموجودات . وقد حاولت الدراسة ربط ديناميكيات العائد لخيار محفظة المستثمر لاستثمارات مختلفة الأجل ، وتوصلت الدراسة الى انه في حالات خاصة في الموجودات ذات المخاطرة قد يظهر التنبؤ بالعائد ومع ثبات المتغيرات الأخرى ، وقد تسبب أثراً سلبية وإيجابيه في الوقت نفسه عند توزيع الموجودات ذات

المخاطرة بشكل مثالي . كما استخدمت الدراسة النتائج التجريبية للمحفظة المثلى بحيث تحتوي على موجودين ذوي مخاطره مع عائداً يمكن التنبؤ بها للمستثمر .

## 10. دراسة 2007 Mehran & Rosenberg

*The Effect of Employee Stock Options on Bank Investment Choice , Borrowing , and Capital*

عنوان الدراسة ( اثر توظيف خيارات الأسهم في قرار استثمار المصرف والاقتراض ورأس المال ) وقد حاولت الدراسة تخمين أثار خيارات الأسهم للمدير التنفيذي CEO على ثلاث سياسات رئيسية مشتركة في المصرف وهي قرار الاستثمار ومقدار الاقتراض ومستوى رأس المال . وذلك في ضوء استخدام عينه من 549 سنة مصرفيه للمصارف في ضمن المدة من 1992 – 2002 . وقد وجدت الدراسة ان خيار الأسهم يقود المدير التنفيذي الى اتخاذ قرارات استثمار خطره . ولاسيما عندما ترتبط المستويات العالية من الخيارات مع المستويات العالية من التقلب في الموجودات وحق الملكية . وتوصلت الدراسة الى ان زيادة توظيف خيارات الاسهم ينتج من زيادة مستويات راس المال في المصرف . وقد يعود السبب على وفق رأي الباحث الى ان الخيارات تخلق مطلوبات للمصرف وتحتاج أن تمول عبر السلف .

### ثالثاً :- مناقشة الدراسات السابقة

استفاد الباحث من جميع تلك الدراسات في الجانب النظري ، اذ تناولت الدراسات المتغيرين بشكل منفرد ، فبعضهم تناول جانب الودائع متطرقاً الى العوامل المؤثرة عليها ومدى توافق سلوكها مع أموال المصارف التجارية . في حين ركز الجانب الآخر على الاستثمارات وتضمنت تقييم الاستثمارات المصرفيه ، واستخدام النسب المالية في تقييمها ، وإدارة مخاطر الاستثمار .... . في حين اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بكونها عمدت الى الربط بين المتغيرين ومعرفة مدى اثر الودائع في الاستثمارات المصرفيه . واختلفت ايضاً ، من حيث نوع العينة المختارة إذ إن اغلب الدراسات تناولت

مصارف من البلد الأم ، ألا أن الدراسة الحالية ركزت على مصارف من البلد الأم ومقارنتها مع مصارف بلد أجنبي .

أما فيما يخص الدراسات الأجنبية فقد اهتمت بمدخل مهمة ضمن الاستثمار أهمها معرفة مدى توجه المؤسسات المالية نحو الاستثمارات الحقيقية ودراسة المصادر الأساسية لتمويل المشاريع الاستثمارية ، فضلاً على إدراك تأثير الأفق الزمني على الاستثمارات .

# الفصل الثاني

## الجانب النظري

المبحث الأول : الودائع المصرفية

المبحث الثاني : الاستثمار المصرفي

المبحث الثالث : الأداء المصرفي



## المبحث الأول الودائع المصرفية *Bank Deposits*

### المقدمه :-

يهدف هذا المبحث إلى استعراض مفهوم الودائع المصرفية ، وأهميتها بالنسبة للاقتصاد الوطني وللمصارف وللأفراد . كما يهدف إلى عرض أنواعها المختلفة على وفق تصنيفات متعددة ، فضلاً على العوامل التي تؤثر فيها . ومن ثم عرض أهم الاستراتيجيات الأساسية في جذب تلك الودائع .

### أولاً : مفهوم الودائع المصرفية *Bank Deposits concept*

الودائع جمع وديعة والوديعة في اللغة ما أستودع . وأودع الشيء : صانه . وأودعه مالاً : دفعته إليك ليكون وديعة . أما الوديعة اصطلاحاً : فهي الشيء الذي يودع عند شخص لأجل الحفظ (المالقي ، 2006 : 215 ) .

وعرفت بلاد العرب قبل الإسلام الإيداع : وهو نوع من الحفظ الأمين الذي يلتزم فيه المؤمن برد المبلغ الذي أودع لديه من دون أن يتصرف فيه . ولقد أشار القران الكريم والسنة النبوية في العديد من الآيات والأحاديث الى ذلك ، كقوله تعالى " ان الله يأمركم ان تؤدوا الأمانات إلى أهلها ... " (الايه 58 سورة النساء ) ، وقوله تعالى " ... فليؤد الذي أوتمن أمانته ... " (الايه 283 سورة البقرة ) . وأما في السنه النبوية فقد قال الرسول الأعظم محمد " صلى الله عليه واله وسلم " " أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك " .

ولقد أشارت العديد من النصوص القرآنية إلى أن الرسول محمد " صلى الله عليه واله وسلم " كان مشهوراً بـ (الأمين) قبل النبوة ، وان أناساً كانوا قد أودعوا أموالهم عنده ، وبقيت حتى قبيل هجرته " صلى الله عليه واله وسلم " من مكة إلى المدينة المنورة ، إذ سلمها إلى الإمام علي ابن أبي طالب " عليه السلام " ليتولى ردها إلى أهلها ( الكبيسي ، 2000 : 38 ) .

ولابد من الإشارة إلى التغييرات والتطورات التي حصلت عبر الربع الأخير من القرن العشرين في نظرة المصارف لإدارة المطلوبات ولاسيما في إدارة الودائع ، إذ تمثل نسبه

كبيره من الالتزامات والمطلوبات . فقبل عام 1980 كانت المصارف التجارية مقيدة بأسعار فائدة محدده من قبل البنك المركزي أو السلطة النقدية فيما يخص حسابات التوفير وشهادات الإيداع والودائع الزمنية بشكل عام . إذ لم تكن المصارف التجارية تعمل على اجتذاب الإيداع والذباتن ، بل كانت المصارف تهتم بإدارة الموجودات فقط . وتمثل هذه نظره سلبية حول إدارة المصارف . والآن وبعد أن تحررت أسعار الفائدة من القيود الحكومية وأصبحت تقرر بموجب قوى السوق وبعد رفع القيود عن مجالات الاستثمار المالي وأنواع القروض التي تمنحها المصارف ، بدأت سياسة جديدة في المصارف التي تقع ضمن البلدان المتقدمة اقتصادياً ، أذ تعمل على تقديم خدمات وتسهيلات عديدة لذبائنها لتشجيعهم في اللجوء إلى المصارف وادخار فوائضهم المالية لديها . (علي والعيسي ، 2004 : 173 - 174 )

ومن الناحية الاقتصادية ، فالإيداع يطلق على مظاهر وإشكال متعددة . وتعد الودائع أهم مصادر التمويل في المصرف ويعتمد عليها في عملية الإقراض أساساً وعملية تحصيل الأموال (الزيدانين ، 1999 : 130) . والوديعة المصرفية (Bank Deposit) أو الادخار الائتماني كما يسميها بعضهم ، (هي الوعاء الادخاري الأكثر أهمية الذي تلجأ إليه المصارف التجارية وتتعامل معه ، بل إن الودائع المصرفية عدت في كثير من النظم الاقتصادية أفضل الأوعية الادخارية المتاحة لتعبئة المدخرات السائلة) (الزبيدي ، 2000 : 105) . وعرفها قانون التجارة لجمهورية العراق رقم - 30 - لسنة 1984 بأنها (عقد يتم بمقتضاه تملك المصرف للنقود المودعة فيه والتصرف فيها بما يتفق بنشاطه المهني مع التزامه برد مثلها للمودع) (المكصوسي ، 2000 : 24) .

وعرفها قانون البنك المركزي العراقي رقم - 94 - لسنة 2004 ( مبلغ نقدي يدفع لشخص ويودع كمبلغ دائن في حساب ذلك الشخص بشروط تقتضي سداد الوديعة أو بتحويلها إلى حساب آخر بفائدة أو بعلاوة أو من دون فائدة أو علاوة إما عند الطلب أو في وقت يتفق عليه المودع مع ذلك الشخص أو يتفق عليها نيابة عنهما ) ( الشمري ، 2009 : 343) . وللوديعة المصرفية مصادر متعددة فلا تقتصر على النقود التي يسلمها الزبون إلى المصرف تنفيذاً لعقد إيداع ابرمه معه ، بل أنها تشمل كل ما يكون للزبون من النقود في ذمة المصرف ، إذ يجري العمل على أن يفتح المصرف حساباً عندما يدخل الزبون معه في معاملاته ، ويسمى حساب الوديعة أو حساب الشيكات ، ويغذى هذا الحساب من

مصادر متعددة ، إما بالإيداع النقدي مباشره ، وأما بناتج صكوك حصّلها المصرف لحساب زبونه أو أوامر تحويل نفذت له أو اعتماد قيده في الحساب لصالحه ، وكل ما يكون للزبون في هذا الحساب يأخذ حكم الوديعة النقدية ، ويحق للزبون أن يتصرف فيها كما يتصرف في الوديعة العادية المصرفية ، لذا تشمل الوديعة كل ما يكون للزبون على هذا النحو في دفاتر المصرف من دون النظر إلى مصدر هذه النقود التي تسمى نقوداً قيديه أو كتابيه ( الجمل ، 2002 : 59 ) . وأوضح كل من ( الهندي ) ، ( العلاق ) مفهوم الوديعة المصرفية بأنها اتفاق يدفع بمقتضاه المودع مبلغاً من النقود بوسيلة من وسائل الدفع – نقداً ، شيكاً أو تحويلاً – ويلتزم بمقتضاه المصرف برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب أو حينما يحل اجله أو مواعده المقرر أو المحدد في الاتفاق . كما قد يلتزم المصرف بدفع فوائد على مبلغ الوديعة . وهناك اتفاقات سرية بين الطرفين ( المصرف والمودع ) ويجب على المصرف احترامها والالتزام بها ، لكون الودائع تعكس الموقف المالي للمودع وهو سر من أسرارها التي لا يقبل إفشاءها ( هندي ، 2000 : 147 ) ( العلاق ، 2001 : 67 – 68 ) . وعرفت الوديعة المصرفية بأنها ( مبلغ من النقود تدفع إلى الحساب المصرفي ) ( Hornby ; 2004 , 337 ) أو ( بأنها تلك المبالغ المصرح بها في أي عمله كانت والمودعة لدى المصرف والواجبة التادية عند الطلب أو بعد إنذار أو في تاريخ استحقاق معين ) ( أبو احمد وقدوري ، 2005 : 179 ) . ويمكن أن تنتقل ملكية هذه الودائع إلى شخص آخر يصدر الأمر بأسمه ويسمى هذا الأمر بـ ( الصك ) ، ويمثل الصك أمراً موجهاً من صاحب الوديعة وهو الدائن إلى المصرف وهو المدين ، لكي يدفع لأمره أو لأمر شخص آخر أو لحامله ، مبلغاً من النقود . ( احمد ، 1999 : 125 ) وهناك أموالاً تودع لدى المصارف ولكنها لا تعتبر ودائع وهذه الأموال هي : ( الحسيني والدوري ، 2000 : 105 )

- الأموال المودعة بالعملة المحلية لقاء فتح الاعتمادات المستندية .
- الأموال المودعة لقاء إصدار الكفالات المصرفية .
- الأموال المودعة بالعملات الأجنبية لدى المصارف المحلية بوصفه غطاء للاعتمادات المفتوحة .
- الأموال التي أودعها احد فروع مصرف معين لدى فرع آخر من المصرف نفسه .

## ثانياً : أهمية الودائع المصرفية *Bank Deposits Important*

الإيداع من أهم وسائل حفظ الأموال وصيانتها قديماً وحديثاً ، ولذلك لم يعد الإيداع قاصراً على ذلك ، بل تعددت اتجاهاته إلى آفاق أخرى ، إذ تجاوزت المودع والمصرف إلى عدها أداة لدفع التنمية وتطوير الاقتصاد القومي . ففي الجانب الاقتصادي تأتي أهميتها من كونها تعد القناة الأساسية للادخار . الذي يمثل ركناً أساسياً في التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي ، كما تعد وسيلة للحد من ضغوط التضخم التي ترافق عملية التنمية الاقتصادية . وذلك لان الودائع تمثل حجب جزء من الدخل الممكن التصرف به في شراء السلع والخدمات مما يؤدي إلى تقييد الاستهلاك الذي يمثل شرطاً ضرورياً لتحقيق الاستقرار النقدي والتخفيف من حدة الضغوط التضخيمية (العزاوي ، 1997: 22) .

وأكد ( الشمري ) على أهمية الودائع إذ تعمل على :

- الحد من الاكتناز كونه يؤدي الى تعطيل الأموال وحجبها عن النفع وتآكل قيمتها .
- كبح جماح التضخم من خلال زيادة أو تخفيض نسب الائتمان الممنوح أو تقليل عرض النقد في السوق وتفعيل الأنشطة الاقتصادية المختلفة .
- امتصاص القوه الشرائية الفائضة إذا كانت موجهة للادخار .

( الشمري ، 2009 : 343 )

وأضاف كل من (أسامه وعبد الغني ) ، (Roes) أهميتها وبخاصة للاقتصاد القومي وللمصارف والمودعين كلهم . إذ أصبحت هذه الودائع تمثل نسبة كبيرة من منتجات المصارف في الاقتصاد النفطي ، إذ ينمو النشاط النقدي والفائض الحكومي بصورة كبيرة ، وأثبتت فاعليتها في الصناعة من خلال تحسن الكفاءات في عمليات الصناعية وجعلت انتقال الأموال في العمل أسهل وأسرع وأكثر أماناً ، وتساعد هذه الودائع المتراكمة - التي غالباً ما تكون من دون فائدة رمزية - المصارف التجارية على التوسع في عملياتها الاستثمارية وفي بعض الأحيان تدفعها إلى تنميه الائتمان متوسط الأجل (أسامه وعبد الغني ، 2006 : 112 ) ، (Roes، 2002: 11) .

أما أهميتها فيما يخص المصارف فأنها تعد موارد ماليه متاحة تغذي بها عمليات الاقتراض والائتمان فضلاً على قيامها بتوظيف نسبه من الأرصدة المتاحة لديها في أوجه التوظيف المختلفة بالإضافة إلى العمولات التي يخصمها المصرف من المقبوضات أو

المتحصلات التي يقوم بها لصالح زبونه (تحصيلات الكمبيالات) ، ( Koch & Macdonald, 2000; 103 ) . لذلك نجد المصارف تعبر أهميه اكبر في إدارة الودائع . بل إن الودائع وكيفية إدارتها وتسييرها أصبحت الشغل الشاغل للمصارف ، باعتبار الودائع تمثل الشريان الحيوي الذي يمد المصرف بدماء الاستثمارات المختلفة . إذ إن المصارف تمتلك المسوغات المنطقية والاقتصادية في تفضيل الودائع ومدى أهميتها على غيرها من الموارد المالية إذ يمكن أن تأخذ جانبيين أساسيين هما :

الأول : يتعلق بتكلفة الأموال .

الثاني : حجم الأموال التي يمكن توفيرها من ذلك المصدر .

ففي الجانب الأول تكون تكلفة الودائع اقل كثيراً من تكلفة رأس المال والأرباح المحتجزة . حيث تتمثل تكلفة الودائع في معدل الفائدة الصريح والضماني الذي يدفعه المصرف للمودعين ، في حين أن تكلفة رأس المال والأرباح المحتجزة تتمثل في العائد الذي كان يمكن للمستثمرين الحصول عليه لو أنهم استثمروا أموالهم في أوجه استثماريه بديله تنطوي على نفس درجة المخاطرة التي ينطوي عليها الاستثمار في صناعة المصارف .

أما الجانب الثاني فيتمثل بحجم الأموال التي يمكن توفرها من ذلك المصدر مقارنة مع الموارد المالية للمصرف (رأس المال ، الأرباح المحتجزة) . إذ إن رأس المال لا يعد مصدر خصباً للطاقة الاستثمارية لكونه لا يمثل الا جزءاً يسيراً من مصادر المصرف المالية . وإن فكرة إصدار الأسهم بهدف زيادة الطاقة الاستثمارية قد لا تكون مقبولة من قبل حملة الأسهم لان ذلك قد يقلص حجم العائد ، لذلك فهم يرغبون في الحصول على أموال الغير (المودعين) لاستثمارها . وان الأرباح المحتجزة لا تعد مصدراً خصباً للطاقة الاستثمارية أيضاً ، إذ إن اغلب المصارف لا تفضل احتجاز الأرباح لان نسبة الأرباح الموزعة تعتبر مؤشر على نجاح المصرف . ولهذا ان المصارف لا تلجأ دائماً إلى احتجاز الأرباح لتنمية مواردها المالية ، كما ان الأموال المحتجزة لا تمثل نسبه يعول عليها في تنمية الموارد المالية المتاحة للمصارف . وان اعتماد إدارة المصرف على تقليص الاحتياطي القانوني غير ممكنه لكونها تقع من ضمن صلاحيات البنك المركزي ولا تقع من ضمن صلاحيات المصارف . ومن ثم ، تبقى الودائع المصدر الرئيس لتنمية الموارد المالية كونها المصدر الاكثر خصوبة في هذا المجال ، وان جدواه الاقتصادية عاليه بل مضمونه ، فتكلفة الودائع وتنميتها تعد منخفضة ( هندي ، 2000 : 144 -- 145 ) ،

(العلاق ، 2001 : 66-67 ) . ولهياكل ودائع المصارف ومواردها دور أساس في تكوين الاستثمارات ، وتتوقف سياسة المصارف في توظيفاتها المالية على أجال الودائع ونوعيتها ، وعادات المودعين ومستوى وعيهم المصرفي ، ولا يخفي اثر التطورات النقدية المالية المصرفية في سياسات التوظيف والاستثمار للمصارف والظروف الاقتصادية والسياسية والتشريعية (المكصوصي ، 2000 : 13 ) . لذلك تحرص المصارف على تنميتها ، عبر تنمية الوعي المصرفي ، والادخاري ، والتوسع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية ، وتيسير إجراءات التعامل من حيث السحب والإيداع ورفع كفاءة الأوعية الادخارية (حنفي و قرياقص ، 2004 : 105 ) . والودائع بشكل عام من ابرز مصادر التمويل الخارجية للمصرف وهي بشقيها الودائع المحلية والأجنبية وتؤلف المصدر الرئيس لأموال المصارف التجارية ( Greuning , 2003 , 70 ) .

وأخير ، تبرز أهمية الودائع المصرفية فيما يخص المودعين ، من كونها تحقق العديد من المزايا . فالودائع لن تكون محلا للضياع أو السرقة ، ويمكن نقلها بسهولة تامة من دون تكلفه أو خطر مهما كانت قيمتها وبعد المسافة بين الدافع والمستلم ( الشحادة ، 1998 : 52 ) . ويمكن للمودع ان يستعمل التسهيلات التي تقدمها المصارف ، فيما يتعلق بتنظيم معاملاته المالية والمستقبلية ، ويمكنه الاستفادة من خدمات مصرفيه كثيرة ومن أهمها حيازة دفتر صكوك أو دفتر من نوع خاص ( دفتر ادخاري مثلاً ) إذ يمكن استعمالها في تسوية معاملاته المالية ( كنوع من الضمان ، وتنظيم الحسابات ، وتحقيق الأمان ) . ويحصل المودع على عائد ( فائدة ) على الأموال المودعة في الحساب ، ولاسيما اذا كان هذا الإيداع لا يتعلق بحساب جاري وإنما بحساب ادخاري ( دفتر ادخاري ) (أسامه وعبد الغني ، 2006 : 90 ) .

## ***Bank Deposits Kinds***

## **ثالثاً : أنواع الودائع المصرفية**

تعد الودائع المصدر الأكبر والاهم من بين الموارد المالية المتوافرة لدى المصارف ، لذا تعمل المصارف على تقديم أنواعاً متعددة من تلك الودائع اعتماداً على طلبات الجمهور وسياسات المصرف في زيادة مواردها المالية وأجور الخدمات التي تقدم ، فضلاً على معدلات الفائدة المدفوعة لأشكالها المختلفة ( Roes , 2002 ; 119 ) .

تختلف تصنيفاتها على وفق للمعايير المستخدمة . وتصنف كما يأتي :

- أ- تصنيف الودائع حسب أجالها .
- ب- تصنيف الودائع حسب حركتها .
- ت- تصنيف الودائع حسب النشاط الاقتصادي للمودعين .
- ث- تصنيف الودائع حسب قطاعات المودعين .
- ج- تصنيف الودائع حسب حرية المصرف في التصرف بالوديعة .

أ- تصنيف الودائع حسب أجالها : وتقسم إلى :

1- الودائع تحت الطلب ( الودائع الجارية )

2- وداائع التوفير

3- الودائع الثابتة

### 1- الودائع تحت الطلب ( الودائع الجارية ):

ساهمت الثورة الصناعية في أوروبا والولايات المتحدة بتنشيط عمل المصارف وانعكس ذلك على العمليات المصرفية ، ولذلك أدخلت هذه الودائع في الخدمات والعمليات المصرفية الحديثة ، واعتبرت من أهم الخدمات الحديثة في تلك المدة ( 11 : 2002 ، Roes ) . ويعد هذا النوع من الودائع الأكثر شيوعاً وأقل تكلفه بالنسبة للمصارف التجارية . فقد يطلب احد الزبائن فتح حساب جاري لدى مصرف معين مع الاحتفاظ بحق الإيداع والسحب منه في أي وقت من دون قيد أو شرط ، ويسمى هذا النوع من الودائع بـ الودائع تحت الطلب أو الحسابات الجارية ( باسلي ، 2008 : 36 ) .

وتعرف الودائع تحت الطلب ( بأنها الأموال التي يودعها الأفراد والهيئات بحيث يمكن سحبها في أي وقت يشاء ومن دون إخطار سابق منهم ، بموجب أوامر يصدرها المودع إلى المصرف يتم الدفع بموجبها له أو لشخص آخر يعينه في الأمر الصادر منه إلى المصرف ) (الصيرفي ، 2007 : 37) . وعرفها كل من ( الوادي وسمحان ) بأنها المبالغ التي يودعها أصحابها في المصارف بقصد ان تكون حاضرة التداول والسحب عليها في لحظة الحاجة ، اي ترد بمجرد الطلب عليها ( الوادي وسمحان ، 2008 : 71 ) . وتعد الودائع تحت الطلب حقوق على المصرف التجاري يمكن تحويلها بشكل فوري الى النقد عبر سحب صك عليها من قبل المودعين ( Binhammer ;1998, 139 ) ، وعادة تلجا المصارف إلى الاحتفاظ بموجودات ذات درجة عاليه من السيولة يمكن تحويلها إلى نقد

عند الضرورة لمواجهة مسحوبات المودعين ( Koch & Macdonald ,2000 ;103 )

فيما يخص عملية الإيداع في الحساب الجاري فأنها تتم بعدة طرق ، فقد يتم دفع مبلغ نقدي إلى خزينة المصرف ، أو يقدم المودع صكوك محرره لصالحه ، ومخوله إليه ليقوم المصرف بتحصيل قيمتها أو إيداعها بحسابه ، وقد يتم الإيداع دون تدخل مباشر من الزبون كأن ترد المصرف حوالات لصالحه ( المودع ) ، أو يقوم المصرف بتحصيل كمبيالات أودعها الزبون برسم التحصيل ، أو تحصيل مستحقات أخرى ، وفي جميع الأحوال يتم إضافة الأموال المتحصلة الى الحساب الجاري للزبون ( هندي ، 2000 : 148 ) .

أما فيما يخص عمليات السحب فيمكن ان تأخذ العديد من الأشكال منها : السحب النقدي أو/ و السحب باستعمال الشيكات أو/ و التحويل المباشر لحسابات اخرى . فأما الشكل الأول (السحب النقدي ) فعادة ما ينفذ بمبالغ صغيرة وفاءً لمتطلبات ومعاملات صغيرة ، ولا يمثل نسبة كبيرة من المسحوبات . في حين ان الشكل الثاني والثالث (السحب باستعمال الشيكات أو/ و تحويل مباشر لحسابات أخرى) يمثل النسبة الكبرى من السحب وتزداد أهميه هذه النسبة مع زيادة الوعي المصرفي ، ويستفاد المودعون منها حيث يعتمدونها بوصفها أداة لتسوية التزاماتهم عن طريق استعمالات الصكوك أو أوامر التمويل المصرفي ( Dilley , 2008 ; 46 ) . وتؤدي الوديعة الجارية وظيفة إضافية لصاحبها وهي حماية أمواله من السرقة والتلف ، إذ ليس هناك حاجة إلى الاحتفاظ بقدر كبير من النقدية في حافظه نقوده أو منزله ( Hempel.et.al .1994 ; 236 ) .

وهذا النوع من الودائع لا تدفع المصارف عليها فوائد بهدف تقليل المنافسة السعرية والحد من رفع كلفة الأموال عليها ، مما يجبرها على الدخول في ممارسة نشاطات إضافية أذ تقوم بتقديم جوائز ومنح نقدية أو عينية و التخفيف من دفع العمولة والرسوم ، إضافة الى إعطاء حق الأولوية في الاستفادة من التسهيلات المصرفية بغية اجتذاب هذه الودائع ( مجيد ، 1997 : 40 ) ( Roussakis , 1997 ; 135 ) .

وتتميز الودائع الجارية بعدة مزايا حددها الباحثون والكتاب منها :- سرعة التقلبات صعوداً ونزولاً وهي في الغالب لا تحمل فائدة (العلاق ، 2001 : 68 ) .

كما حددها ( الزيدانين ) بأنها :-



- اقل الحسابات تكلفه .
- يفتح هذا الحساب للأشخاص العاديين والاعتباريين على حد سواء .
- حرية السحب والإيداع خلال ساعات محددده لخدمة الجمهور ، وعبر بطاقات السحب الآلي في كثير من الأحيان .
- يمكن كشف الحساب الجاري في ضمن ظروف معينه ولمدة قصيرة .
- يمكن فتح الحساب الجاري بعمله أجنبيه والسحب عليه بموجب شيكات اذا كان حساب الزبون غير المقيم . (الزيدانين ، 1999 : 130-131 )
- ويمكن تقسيم الودائع الجارية إلى عدة أنواع :- ( غنيم ، 2007 : 55 )
- الودائع شبه الدائمة بحيث لا يتوقع سحبها وتتسم بالثبات تقريباً .
- الودائع المؤقتة وهي التي يحتمل سحبها عبر مدة قصيرة .
- الودائع الموسمية وهي التي يتم إيداعها في موسم ويتم سحبها في موسم آخر كالودائع الزراعية .
- الودائع العارضة وهي التي يتم سحبها بانتهاء الغرض منها .
- الودائع المدورة وهي التي تتسم باستمرارية الإيداع والسحب بذات المقدار تقريباً .

## 2- وداائع التوفير :

هي اتفاق بين المصرف والزبون يودع بموجبه الزبون مبلغاً من النقود لدى المصرف مقابل الحصول على فائدة ، على ان يكون للزبون الحق في السحب من الوديعة في أي وقت يشاء من دون أخطار سابق منه (هندي ، 2000 : 149) . وهذه الودائع ليس لها تاريخ استحقاق ثابت ، حيث يمكن للزبون السحب منها في اي وقت يشاء مثلها مثل الودائع تحت الطلب ، ولكن تختلف عنها بكونها لا يجوز سحبها بواسطة الصكوك وعادة ما يستخدم دفتر التوفير (pass Book) ، ويعود الدفتر ملكاً للمصرف ، لذا ينبغي على صاحب الحساب إعادة الدفتر إلى المصرف عند إغلاق حسابه ( Miller & Vanhoos 50; 1993 ) . ويرى بعض الكتاب أن عملية السحب من صندوق التوفير تتسم بنوع من المحددات البسيطة والتي غالباً ما يتغاضى عنها المصرف سواء أكانت بعدد مرات السحب أم بمدة الأخطار .

فيرى (كراجة) ان عملية السحب في بعض المصارف تتم ثلاث أو أربع مرات في الشهر (كراجة : 2000 : 80) ، في حين يرى ( Whiting ) ان عملية السحب من صندوق التوفير لا يتم إلا بعد إخطار المصرف بمدة معينه ، و إذا سحب المودع الوديعة قبل موعد الاستحقاق فانه سوف يحرم من الفائدة ( Whiting ,1994 ;124 ) ( www.Encarta.com ) .

وتقدم ودائع الادخار للإفراد والمنظمات غير الهادفة للربح ، ويناسب هذا النوع من الحسابات الأفراد الذين يسعون وراء العائد المرتفع نسبياً من دون تضحية بالسيولة . لذا يلجأ المدخرون من ذوي الدخل المحدودة إلى إيداع مدخراتهم - وهو الفائض المتبقي بعد الإنفاق على احتياجاتهم المعيشية الضرورية - في صندوق التوفير في المصارف ( Roussakis , 1997 ; 139 ) . وفي بعض البلدان هناك تشريعات تحكم حركة حسابات التوفير والياتها . فبعض المصارف لا تفتح حسابات توفير لمنشآت الأعمال ، في حين تقوم مصارف أخرى بوضع حد أقصى للمبالغ التي يمكن للمنشأة إيداعها في الحساب ، وهناك أسباب وراء مثل هذه القيود . فمنشآت الأعمال اذا ما سمح لها بإيداع رصيدها في حسابات التوفير التي تحمل فائدة ، فان من شأن ذلك زيادة تكلفه الأموال فيما يخص المصارف ومن ثم قد يدفعها ذلك إلى البحث عن فرص استثمار يتولد عنها عائد مرتفع ، وهي السماح لمنشآت الأعمال بفتح حسابات توفير ، ان هذه المنشآت قد تقدم على سحب جزء كبير من إيداعاتها ثم تقوم بتحويلها إلى حسابها الجاري في اللحظة التي تتوقع فيها تقديم شيك مسحوب على التحصيل . وإذا ما حصل ذلك ، فان المصرف قد يجد نفسه في وضع غير مستقر من جهة إدارة مطلوباته (العلاق ، 2001 : 69) ، وعادة ما يكون التضخم هو العدو الأساسي لحساب وداائع الادخار لان القوه الشرائية تتناقص مع الوقت ( Swart , 2004 ;151 ) .

ويغلب على هذا النوع من الودائع الصفة الادخارية لذلك سميت بالودائع الادخارية . وعرفها كل من (أبو احمد وقدوري) ( بأنها الودائع التي يتم التعامل بها من حيث الإيداع والسحب بموجب دفتر خاص ، وتمنح المصارف فوائد محدد على هذا النوع من الودائع ) (أبو احمد وقدوري ، 2005 : 182) .

ولقد حدد ( الزيدانين ، 1999 : 131 ) خصائص لحسابات التوفير وحرص الباحث على ذكر ما لم يتم التطرق إليه .

- يعد هذا الحساب حساباً شخصياً لا يحق لغير صاحب الحساب أو ورثته أو وكلائهم السحب منه .
- لا يسمح بكشف هذا الحساب مطلقاً .
- يمكن فتح حساب التوفير بالعملة الأجنبية .

### 3- الودائع الثابتة :

وهي الودائع التي تبقى في المصرف لأجل محدد مقابل فائدة معينة يمنحها المصرف لصاحب الوديعة وأهمها :-

- 1-3 : الودائع لأجل تستحق بتواريخ معينة .
- 2-3 : الودائع لأجل بأخطار (الخاضعة لأشعار) .

### 1-3 : الودائع لأجل تستحق بتواريخ معينة :

وهي الودائع التي يودعها الأفراد والهيئات لدى المصارف لمدة محددة يتفق عليها الطرفان ، ولا يجوز السحب منها جزئياً قبل انقضاء الأجل المحدد لإيداعها ، ويلجأ الأفراد والهيئات إلى الإيداع الثابت لأجل بالمصارف ، عندما يكون لديهم فائض نقدي لم يتيسر لهم استثماره ( أبو احمد وقدوري ، 2005 : 182 ) ، ومن المتوقع ان يحصل أصحاب الودائع لأجل على معدلات فائدة أعلى بالمقارنة مع ما يحصل عليه أصحاب ودائع التوفير ، وذلك بسبب الميزة التي يتمتع بها المصرف والتي تتمثل في إمكانية التنبؤ بحركة السحب من تلك الودائع بدقه اكبر مقارنةً بالسحب في ودائع التوفير ( Hempel , et,al,1994;235 ) .

وإذا طلب المودع سحب وديعته قبل ميعاد الاستحقاق يحق للمصرف ان يختار بين عدم الدفع حسب الاتفاق وبين التساهل والدفع ، وعادة تميل المصارف إلى البديل الثاني في الظروف العادية حتى لا يساء إلى سمعتها وفي هذه الحالة تضع المودع أمام احد البديلين وهما :-

- إما ان يسحب الوديعة ويخسر الفوائد .

• أو أن يفترض من المصرف بضمان وديعته وبسعر فائدة أكبر من سعر الفائدة التي يتقاضاها من المصرف على وديعته (الصيرفي ، 2007 : 38) .

ولا يمكن سحب هذا النوع من الودائع بصك ، الا بعد تحويلها إلى عمله أو إلى ودائع تحت الطلب . وعادة ما يشترط في هذا النوع من الودائع ان لا يقل المبلغ المودع عن قدر معين ، وقد يتدرج معدل الفائدة في التصاعد كلما زاد المبلغ المودع أو كلما طال مدة الإيداع (العلاق ، 2001 : 38) ، وعادة ما تكون المدة المحددة للاستحقاق هي (15 يوماً ، ثلاثة أشهر ، ستة أشهر ، سنة مثلاً) . وقد تتجدد مدة الوديعة تلقائياً ولمدة مماثلة بناءً على طلب كتابي من المودع ، واذ لم يطلب المودع ذلك عند حلول أجل الاستحقاق - يتوقف حساب الفائدة - ويحول الرصيد إلى حساب تحت الطلب ( Jhingan, 1996 ;238) .

ويمكن فتح الحساب الآجل بالعملات الأجنبية ويرتبط هنا تحديد سعر الفائدة بالأسعار العالمية الدارجة في تاريخ الاستحقاق لتلك الوديعة (الزيدانين ، 1999 : 137) . ويركز المصرف بشكل كبير على هذه الودائع في استثماراته بسبب الطبيعة المستقرة لهذه الودائع ، وكما أنها لا تتطلب منه الاحتفاظ بقدر كبير من السيولة النقدية ، مما يسمح له القيام باستثماراته بأطمئنان نسبي من دون خوف من قيام الزبائن بسحبها (حداد وهذلول ، 2005 : 164) .

### **2-3 : الودائع لآجل بأخطار (الخاضعة لأشعار):**

وهي تلك الأموال التي يمكن إيداعها في أي وقت ولكن لا يجوز السحب قبل أخطار المصرف بمره يتفق عليها ( Choudhry, 2007; 51) . ويحدد الأخطار قبل المبلغ المراد صرفه من الحساب ، وتاريخ الصرف ، ولا يجوز ان تقل مدة الأخطار عن 15 يوماً ، وبذلك يتاح للمصرف فرصة لإمكانية توفير السيولة لتلبية طلب الزبون بعد انتهاء مدة الأخطار ، ويحول المبلغ الذي سبق الأخطار عنه إلى حساب تحت الطلب (حنفي و قرياقص ، 2004 : 107 - 108) . ويدفع المصرف فائدة على هذه الودائع والتي تكون أقل فائدة من الوديعة المقترنة بآجل معين ( Noor & Nami , 2003 ; 79) ، لذا تلجأ الهيئات والأفراد إلى هذا النوع من الإيداع عندما يتجمع لديها رصيد نقدي في مدد دوريه وقصيرة لانتظار الفرص الاستثمارية ، ولا ترغب تلك الهيئات والأفراد في الارتباط بإيداع أموالهم لفترة محددة خوفاً من مجرد الإيداع في الحساب الجاري العادي ، هذا يتيح

لها فرص استثمار الأموال المودعة بأخطار دون الاحتفاظ بمبالغ كبيره سائله لمقابلة السحب منها ( شقير وآخرون ، 2008 : 109 – 110 ) .  
وبعد التطرق إلى النوعين من الودائع الثابتة ، هنالك بعض الخصائص التي تميز احدهما عن الأخرى . إذ تتميز الوديعة لأجل عن الوديعة بأخطار ، ان الأولى لا تسمح للزبون بسحب الوديعة الا في نهاية الأجل المتفق عليه وألاً يسقط حقه في الحصول على الفائدة تماماً ، في حين ان النوع الثاني يستلزم من الزبون ان يخطر المصرف قبل السحب بمدة كافية – أسبوعين مثلاً – لإتاحة الفرصة له بتدبير أمره . ونظراً للاختلاف الواضح بين الوديعتين زيدت نسبه الفوائد للودائع لأجل عن الودائع بأخطار (باسلي ، 2008 : 56 ) .  
فضلاً على ان الوديعة لأجل تناسب الزبون الذي يمكنه التنازل عن السيولة الحاضرة إلى المستقبل وفقاً للظروف ، أما الحساب بأخطار فتتناسب الزبون الذي يمكنه التنازل عن السيولة لأجل ، ويحدده عبر مدة الإيداع (حنفي و قرياقص ، 2004 : 108 ) .

**ب- تصنيف الودائع المصرفية حسب حركتها -** وتقسم إلى :- ( أبو احمد و قدوري ، 2005 : 183 ) ، ( حداد وهذلول ، 2005 : 163 )

### 1- الودائع النشيطة

وهي الودائع التي يكون رصيدها غير مستقر نسبياً لكثرة عمليات السحب والإيداع .

### 2- الودائع الخاملة

وهي الودائع التي يكون رصيدها مستقر نسبياً وغالباً ما تكون ذات طبيعة ادخارية ، وهي عكس النوع الأول .

ولقد أضاف كل من ( رمضان وجوده ) ، ( الصيرفي ) نوعاً آخر من هذه الودائع وهي تقع في ضمن التصنيف المذكور وهي الودائع المقيدة ، ( رمضان وجوده ، 2006 : 65 ) ، ( الصيرفي ، 2007 : 42 )

### 3- الودائع المقيدة

وهي الأموال التي يودعها الأفراد والهيئات لغايات معينه إذ يتم الاتفاق على حصر استعمالها بهذه الغايات ، فقد تكون هذه الودائع ضمانات لتعهدات أو التزامات يقدمها المودع للمصرف مقابل تكبد المصرف للالتزام عرضي في سبيله كإصدار خطاب ضمان أو خطاب اعتماد مستندي أو كفاله وغيرها من البنود التي تظهر في الميزانية تحت

الحسابات النظامية . في حين ان (Koch & Macdonald، 2000: 103 ) قد صنفها ضمن مجموعتين :-

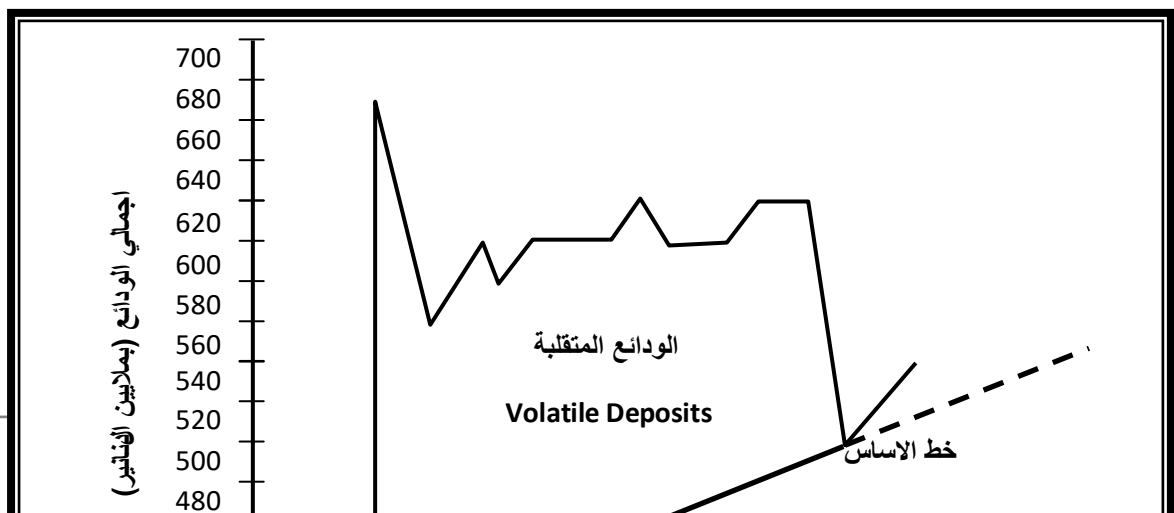
المجموعة الأولى : الودائع المستقرة

والمجموعة الثانية : الودائع المتقلبة

فالودائع المستقرة ويطلق عليها القاعدة أو الأساسية ، وهي تلك الودائع التي تبقى لدى المصارف لمدة طويلة وان أصحابها لا يمتنعون عن سحب جزء منها ، وإنما يسحبون منها ، ولكن هناك آخرون يقومون بالإيداع بنسب تفوق عمليات السحب ، بحيث يكون هناك رصيد دائم على مر السنين ، مما يساعد ذلك إدارة المصرف في رسم سياسة استثماريه مناسبة لهذا النوع من الودائع . وتتسم هذه الودائع بكونها لا تتأثر بشكل كبير بسعر الفائدة الممنوحة ، وإنما تتأثر بأجور الخدمات المقدمة من قبل المصرف .

أما الودائع المتقلبة وهي الودائع التي تكون ذات طبيعة مؤقتة لكونها ترتبط بمدة زمنية قصيرة ، وتكون عرضه لعمليات السحب والإيداع بصورة متكررة في مدة زمنية قصيرة . لذلك فان إدارة المصرف لا تأخذها في الحسبان عند الاستثمار في الأصول طويلة الأجل والتي تدر عائداً للمصرف ، وهي بطبيعة الحال ذات سيولة عالية . وتكون حساسة للتغيرات التي تحصل في معدلات الفائدة .

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الآتي :-



## الشكل (2)

تقلبات الودائع حسب درجة استقرارها

المصدر : محمد سويلم , (1998) , إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية , دار الإشعاع للنشر , الإسكندرية , مصر , ص 219 .

نلاحظ من الشكل رقم (1) . ان هناك نوعين من الودائع الأول يتمثل بالودائع المستقرة وهي تكون قربه من المحور الأفقي ، والنوع الثاني متمثل بالودائع المتقلبة وهي تكون قربه من المحور العمودي ، كما يمكن ان يتبين من الرسم وجود منحنى للودائع المتقلبة في أدنى نقطتين على هذا المنحنى والذي يمكن توصيلهما بخط يسمى (بخط الأساس) ، ويتمثل بالخط الفاصل بين القدر الثابت والقدر المتقلب ، فنجد الودائع التي تقع أعلى (خط الأساس) تمثل الجزء المتقلب ، والودائع التي تقع في أدنى هذا الخط تعد جزءاً ثابتاً . وللتنبؤ بالجزء الثابت من الودائع يمكن مد (خط الأساس) حتى المدة المراد التنبؤ بها . وتمثل النقطة التي تتقاطع مع المحور الرأسي ومد المحور الأفقي مقدار الودائع المستقرة في هذا التاريخ (سويلم ، 1998 ، 220) .

### ح - تصنيف الودائع حسب النشاط الاقتصادي للمودعين :

يلاحظ ان للنشاط الاقتصادي اثراً في تطور هذه الودائع لدى المصارف خاصة من حيث حجمها ، وحركتها عبر عملية الإيداع والسحب . لذلك يمكن تصنيفها إلى ما يأتي :-  
(العلاق ، 2001 : 77) ، (حنفي وقرياقص ، 2004 : 109 - 110) ، ( الشمري ، 2009 : 359)

## 1- ودائع البيوت التجارية (مؤسسات الأعمال):-

ان مؤسسات الأعمال تتأثر بالتأكد بالنشاط الاقتصادي الذي تمارسه ، وهذا النشاط يتأثر بالوضع الاقتصادي السائد في البلد . فالرخاء الاقتصادي يعد عاملاً مساعداً في نمو البيوت التجارية ، وهذا النمو ينعكس إيجابياً على النظام المصرفي ، فتزداد الإيداعات ويزدهر نشاط المصارف . أما في حالة الكساد ، فقد تضطر مؤسسات الأعمال إلى السحب من إيداعاتها لمواجهة متطلبات العمل في الظروف الصعبة ، وقد يتوقف الإيداع ويتعاطم السحب ، وهذا ينعكس سلبياً على النشاط المصرفي ، ولهذا فان من أولى مهمات المصارف دراسة ظروف وأوضاع المؤسسات التجارية المتعاملة معها لتقدير وتوقيت عمليات السحب المتوقعة من ودائعها ، ومن ثم وضع السياسات التي تلائم ظروف هذه الفئة سواء من حيث السيولة المطلوبة أم الاستثمار لهذه الودائع .

## 2- ودائع المنشآت الصناعية :-

يرتبط السحب والإيداع فيما يخص هذه الفئة بالدورة الإنتاجية ، فمع بداية الدورة الإنتاجية تزايد المسحوبات لتمويل المشتريات من المواد الخام ومستلزمات الإنتاج ودفع الأجور والمرتببات .... الخ . ومع تمام الدورة الإنتاجية - تبدأ الودائع في الزيادة نتيجة المبيعات النقدية ، وتحصيل الذمم والمستحقات الأخرى ، وقد يحدث في بعض الأحيان زيادة المسحوبات عن المعدل العادي بسبب عمليات التجديد والتوسع ، وأداء التوزيعات النقدية ، ويتطلب كل هذا - وجود سياسة قائمة على أساس دراسة سلوك هذا النوع من الودائع ، بحيث يمكن المواءمة بين متطلبات السيولة والربح .

## 3- ودائع المنشآت الزراعية :-

وهذه الودائع تتأثر بمواسم الزراعة ، فالمسحوبات تزداد مع بداية الموسم الزراعي ، إذ يلجأ الزراع والمنشآت الزراعية إلى سحب جزء من إيداعاتهم لتلبية احتياجات حملات الاستزراع والنفقات الشخصية وغيرها . أما الإيداعات ، فهي تزدهر مع بيع المحصولات الزراعية ، حيث ينتج عن هذه المبيعات وفره ماليه



تزيد عن حاجة الفرد ، فيلجأ الزراع إلى إيداعها في الحسابات المصرفية المختلفة ، الا ان هذه الودائع لم تعد تحتل الأهمية التي كانت تحتلها في السابق ، بسبب وجود مصارف التنمية والائتمان الزراعي الرئيس .

#### **4- ودايع المنشآت الخدمية:-**

وهي خاصة بودائع الفنادق ومؤسسات النقل والسياحة – عمليه البدء تحتاج إلى السحوبات العادية لأداء الأنشطة قد تحتاج هذه المنشآت الخدمية المختلفة إلى مبالغ كبيره لعمليات التجديد والتوسع ، لذلك يجب على المصرف اخذ هذه العناصر والمتغيرات بالحسبان عند رسم سياسة السيولة واستثمار الودائع فيما يخص هذه الفئة .

#### **5- ودايع أصحاب المهن الحرة والعاملين:-**

وتمثل ودايع شرائح المحامين والأطباء والصيدلة والمقاولين (مهن حرة) ، وهذه الودائع متزايدة ومتنامية بنمو الإعداد المنتمية لهذه الفئات وتحسن المستوى المعاشي لها . وأما ودايع العاملين ، التي تتمثل بالمرتبات المحولة على المصارف ، فانه يتم السحب منها في الأيام القليلة التالية للإيداع .

#### **د - تصنيف الودائع حسب قطاعات المودعين :-** ( العلاق : 2001 : 77

، ( حنفي و قرياقص :2004 : 111 ) ، ( Hempel , et . al ,1994 ;258 )

#### **1- قطاع الأعمال العام :-**

ويشمل الهيئات العامة ذات النشاط الإنتاجي سواء أكان ذلك في شكل سلع أم خدمات ، ويستثنى من ذلك التي تدخل في قطاع الوسطاء الماليين ( المصارف وشركات التأمين ) .

#### **2- قطاع الأعمال المنظم :-**

ويشمل الشركات المساهمة بالأسهم وذات المسؤولية المحدودة التابعة للدولة أو التي لا تتبع للدولة .

#### **3- قطاع الأعمال غير المنظم :-**

ويشمل شركات الأشخاص من تضامنية وتوصيه بسيطة وتشاركيه .

#### **4- الجمعيات التعاونية :-**

وهي التي تخضع للقانون رقم 317 لسنة 1956 حيث أعضاؤها من منتسبيها .

#### **5- قطاع الخدمات العام , ويتألف من :-**

- الخزانه ويقتصر على حسابات وزارة الخزانه .
- الإدارة الحكومية ويشمل حسابات جميع الوزارات ( الأمانات ) ما عدا الخزانه والهيئات العامة التي تدخل في قطاع الأعمال العام .
- الحكومات المحلية ويشمل مجالس المحافظات والمدن والقرى والقصبات وكل ما يتعلق بالحكم المحلي .

#### **6- قطاع الأفراد , ويشمل على :-**

- أفراد ومنشآت فرديه .
- هيئات محليه لا تهدف للربح مثل النقابات والجمعيات الخيرية .

#### **7- قطاع العالم الخارجي :-**

ويشمل المنشآت والأفراد الذين يتعاملون مع مختلف القطاعات المحلية عن طريق التبادل قطاع الوسطاء الماليين ، ويشمل المؤسسات والمنشآت العاملة في القطاع التامين ، والمعاشات والتأمينات الاجتماعية وغيرها .

#### **8- المستحق للمصارف :-**

وهو احد مصادر التمويل الهامة التي تعتمد عليها المصارف التجارية في تيسير العمليات الخاصة في الفترات الموسمية حيث يشتد الطلب على القروض والسلف التي تتجاوز الموارد المتاحة للمصرف الفردي ويمكن تصنيفها وفقا لأجل الاستحقاق إلى :-

- المستحق للمصارف في شكل حسابات الجارية .
- المستحق للمصارف في شكل حسابات لأجل وبأخطار .

### **هـ - تصنيف الودائع حسب حرية المصرف في التصرف في الوديعة:**

(الجمال :2002: 60- 61 )

### 1- الودعة النقدية العادية

في ضوئها يمتلك المصرف المبلغ المودع ويكون له الحق ان يتصرف به ويستعمله في نشاطه الخاص على ان يرد قدرأ يماثل القدر المودع وهذه الودائع هي التي يستعملها المصرف في الإقراض .

### 2- الودعة المتخصصة لغرض معين

يتمثل بإيداع شخص معين مبلغأ نقديأ لدى المصرف ويوكل المودع المصرف بان يقوم بشراء أوراق ماليه أو الاكتتاب في أسهم أو الوفاء بكمبيالة لحسابه بهذا المبلغ . وكذلك قد تخصص الودعة لضمان ائتمان أو قرض قدمه المصرف للمودع وغيرها . وفي هذه الحالات يمنع المصرف ان يتصرف في الودعة ، وعليه ان يحتفظ بها لخدمة وللغرض المخصصة له .

### *The Factors that* رابعأ : العوامل المؤثرة على الودائع المصرفية *Effect on Deposits*

توجد العديد من العوامل التي تؤثر في الودائع المصرفية ، التي تنشأ بسبب مجموعه من المؤثرات سواء أكانت داخلية أم خارجية مما يقع على عاتق المصارف دراسة وتحليل كل ما يحيط بالودائع من عوامل ذات تأثير مباشر أو غير مباشر . ولقد أشار العديد من الكتاب والباحثين إلى تلك العوامل وتباينت وجهات النظر لديهم من حيث المؤثر فبعضهم من أشار إلى العوامل المرتبطة بالبيئة الخارجية ، وهنالك من أشار إلى العوامل المرتبطة بالمصرف نفسه ، في حين أشار آخرون إلى العوامل المرتبطة بالمودع وما له من أهميه . ومن هؤلاء الكتاب والباحثين :-

(الحسيني و الدوري : 2000 : 107 ) ، ( الزبيدي : 2000 : 155 ) ، (حنفي و قرياقص : 2004: 113- 115 ) ( حداد وهذلول :2005: 164 ) ، (أسامه و عبد الغني : 2006 : 107: ) ( غنيم :2007: 58 ) ، ( الصيرفي : : 2007: 42 ) ، ( الشمري : 2009 : 355 ) ( Reed & Gill , 1989; 143 ) ، ( Fisher &Dornbusch ,1994 ;388 ) ، ( Heller ,1998 ;26 ) ( Mishkin , 1992 ; 4 - 21 ).....الخ .

ويمكن ألقاء الضوء على بعض تلك العوامل المؤثرة على الودائع المصرفية .

- نمو الوعي المصرفي والادخاري لدى الأفراد - المؤسسات .
- الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي .
- مستوى النشاط الاقتصادي السائد .
- السياسات الرئيسية وقوة المركز المالي للمصرف .
- الموقع المكاني للمصرف وفروعه .
- عراقه المصرف وشهرته .
- السمات المادية والشخصية للمصرف .
- تحسين أداء الخدمات المصرفية .
- تقديم مزايا جديدة ومبتكره ومجزيه للمودعين .
- حجم الوديعة الأولية أو الحقيقية .
- النشاطات الحكومية في المنطقة ( الإنفاق الحكومي )
- التضخم .

### 1- نمو الوعي المصرفي والادخاري لدى الأفراد - المؤسسات

ويقصد بذلك ( إمام أفراد المجتمع بالمؤسسات المالية وطبيعة خدماتها وكيفية الاستفادة منها ، حيث ان انتشار هذا الوعي وزيادة العادة المصرفية يزيد ولاشك من قدرة الجهاز المصرفي على تنمية الودائع ) .

اذ تدل الإحصائيات والبيانات على ان الاهتمام بالأنظمة المصرفية والتعامل معها يكون واسع النطاق في البلدان والمجتمعات المتقدمة أكثر منها في البلدان النامية ، فالمجتمعات التي تكون فيها الثقافة المصرفية أو العادة المصرفية شائعة . تميل أنظمتها المصرفية إلى النمو والازدهار . وبهذا فان ارتفاع الوعي المصرفي من شأنه ان يؤثر ايجابياً على حجم ونوعية الودائع .

### 2- الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي

يساهم الاستقرار السياسي ووجود قوانين تنظم آلية عمل المؤسسات والأسواق المالية وتحمي حقوق المستثمرين في تشجيع المدخرين على تقبل المخاطرة المصاحبة للاستثمار وزيادة ثقة الجمهور بالتعامل المصرفي ، إذ ان البيئة المصرفية تحتاج إلى بيئة مستقره لكي تنمو وتزدهر . أما اذا كانت البيئة تتسم بالتغير المفاجئ وغير المتوقع فأنها سوف تنعكس بصورة مباشره على بيئة المصارف وهذا ما نلاحظه خلال الأزمات السياسية حيث يتزاحم الأفراد والمؤسسات على سحب ودائعهم من المصارف .

### 3- مستوى النشاط الاقتصادي السائد

هنالك ترابط وثيق بين حجم الودائع المصرفية ومستوى النشاط الاقتصادي لتلك المنطقة التي يتواجد فيها المصرف أو احد فروعها . حيث كلما كان مستوى النشاط الاقتصادي السائد في حالة الراج ، فان ذلك ولاشك يؤدي إلى زيادة حجم الودائع . فمثلاً الزيادة في أسعار البترول الخام - يعني زيادة الودائع لدى المصارف التي تقع في مناطق إنتاج البترول أو التي تتعامل معها هذه الشركات . أما اذا كان مستوى هذا النشاط في حالة كساد ( انخفاض ، تدهور ) فهذا يعني انخفاض الإيداعات لدى المصارف .

### 4- السياسات الرئيسية وقوة المركز المالي للمصرف

تتعلق هذه السياسات بالقروض والاستثمارات والنشاطات الأخرى التي يمارسها المصرف بصورة سليمة وصائبة ، يدل ذلك على كفاءة ومهارة الإدارة ، فالمصرف الذي يتمتع بسيولة جيدة في الأوقات العصيبة - يعني هذا لديه خبره وتجارب أكثر -- وهذه جوانب مهمة تهم المودعين . فالتنظيم الجيد والمستقر يعد مؤشراً على ان المعاملات تتم بطريقه مرضيه وبشكل دقيق . وقد تكون سياسة الإقراض التي يتبعها المصرف أكثر جاذبيه للأفراد في التعامل مع مصرف معين دون غيره . لكونه يقدم القروض إلى الزبائن في أوقات الحاجة الماسة لها ومن دون شروط قاسيه مما يجعله يختار المصرف نفسه للإيداع ايضاً.

### 5- الموقع المكاني للمصرف وفروعه

يؤثر الموقع على قدرة المصرف في جذب الودائع بسبب صعوبة انتقال معظم السكان من مكان الى آخر ، وزيادة حركة المرور . فالمقترض قد لا يهتم بموقع المصرف أي انه مستعد للانتقال ولمسافات طويلة للحصول على القروض ، ولكن المودع قد يهمله كثيراً موقع المصرف بقدر ما يهمله قربه منه .

فالمصارف ذات المواقع المميزة لها مزايا خاصة في جذب المودعين ، ويعد هذا السبب الرئيس في تفضيل نظام المصارف ذات الفروع ، لذلك يوجد لدى الكثير من المصارف ذات الفروع أقسام خاصة لدراسة تحركات السكان ، وتوزيع الودائع والقروض على المستوى المحلي والقومي ، وذلك بهدف تحديد الموقع للفروع الجديدة والأكثر ربحيه .

### 6- عراقة المصرف وشهرته

المصارف العريقة هي المصارف التي تكون مجربه ومأمونة وراسخة في السوق . فالمصرف الذي تم تكوينه منذ مدة طويلة له ميزه عن المصارف الحديثة ، إذ يستطيع إنشاء علاقات مع الزبائن ، والحفاظ عليهم ، وبذلك يحتل مركز يميزه عن المصارف الحديثة ، لذا نجد الزبائن يتمسكون بهذه المصارف من حيث التعامل ، وتكون لديهم درجة عالية من الولاء لها . وبالتأكيد ، فإن المصارف الراسخة هي الأكثر قدره على جذب المودعين وتعزيز ولائهم وإخلاصهم لها . وتمثل السمعة مجموعه من العوامل المهمة التي يمكن في ضوءها اختيار المصرف بوصفه مكاناً للإيداع . لذلك تهتم المصارف باختيار موظفيها من ذوي المظهر الجيد والأخلاق الطيبة والذين يحسنون التعامل مع الزبائن لكونها تمثل جزءاً من سمعة المصرف .

### 7- السمات المادية والشخصية للمصرف

تشير الدراسات إلى أهمية المظهر العام للمصرف بوصفه معياراً مهماً في اختيار المصرف الذي سيتعامل الزبون معه . لذا فإن الأفراد يفضلون التعامل مع المصارف التي تقع في أحياء راقية وذات سمعة حسنة والتي تواكب التطورات التي تحدث في العالم . لذلك أدركت إدارة المصارف هذه الجوانب ، فبدأت في تحسين المباني ونوعية الخدمات التي تقدمها ، كأجهزة التكييف والكمبيوتر... وذلك من أجل توفير الراحة وسرعة الخدمة للزبائن ، فضلاً عن إبراز المصرف بوصفه وحدة منسجمة في جميع فروعها مما يؤثر في الصورة التي يكونها الزبون ، فيشعر انه في داخل المؤسسة نفسها في أي فرع كان فلا يحس بالغربة ، وغالباً ما توحى الألوان والمداخل والتجهيزات للزبون بالالفه والانتماء مما يصعب عليه فكرة الانتقال إلى مصرف آخر . وقد اعتاد الموظفون على معاملته الزبائن برقه بجانب السرعة والكفاءة في انجاز العمل ، فتوافر هذه الجوانب في مصرف معين لها تأثير في جذب الودائع اليه .

### 8- تحسين أداء الخدمات المصرفية

في إطار التسويق المصرفي نجد أن المصارف تهتم كثيراً في الترويج لخدماتها ، سواء عند فتح الحساب الجاري أو فتح حساب التوفير ، أو عند الإيداع في الحساب أو عند السحب منه ، كما تعير اهتماماً للعلاقات العامة بزبائنها والتزامها بتطبيق المبادئ الأساسية التي تحكم أعمالها وذلك من حيث السرية التامة وحسن المعاملة وسرعة الأداء

والراحة وجميعها تؤدي إلى تحسين أداء الخدمات المصرفية ، وتهتم المصارف بتدريب الكوادر المصرفية وتأهيلها بهدف تقديم افضل الخدمات للزبائن ، ومن ثم تزداد الودائع لديها .

### **9- تقديم مزايا جديدة ومبتكرة ومجزية للمودعين**

تلجأ المصارف إلى تعديل هيكل اسعار الفائدة بوصفه جزء من إستراتيجيتها المتبعة – ولو بشكل طفيف – لتكون قادرة على مواجهة المنافسة ، وتعمل على جذب المودعين عبر تقديم مزايا جديدة لهم تشجعهم على التعامل مع المصارف وزيادة ايداعاتهم فيها ، ومن امثلة ذلك الميزه التنافسية للودائع أو ربط العائد على الودائع بأرباح المصرف ، أو تيسير انظمه اليانصيب المجزية لاستقطاب الودائع ... الخ .

### **10- حجم الوديعة الأولية أو الحقيقية**

تمثل الوديعة الأولية المبالغ التي يتم إيداعها لأول مره من قبل الجمهور والشركات أو المؤسسات في المصارف ، إذ يمكن من خلالها خلق الوديعة المشتقة ، وبذلك فان الوديعة المشتقة تتناسب طردياً مع الوديعة الأولية ( بأفتراض ثبات نسبة الاحتياطي النقدي القانوني ) أي بمعنى اخر ، انه كلما زاد مجموع الودائع الأوليه زادت قدرة المصرف على خلق أو تنمية الودائع المشتقة ، والعكس صحيح .

### **11- النشاطات الحكوميه في المنطقه ( الانفاق الحكومي )**

تمثل النشاطات الحكوميه احدى العوامل التي يمكن ان تؤثر على حجم الودائع المصرفية ، إذ تتأثر النشاطات الحكوميه بالوضع المالي للدوله بشكل عام . وبذلك يزداد حجم الودائع المصرفية في المناطق أو المحافظات التي يتواجد فيها دوائر ومؤسسات حكوميه ، والعكس صحيح ، حيث ينخفض حجم الودائع المصرفية في المناطق التي تقل فيها الدوائر والمؤسسات الحكوميه .

### **12- التضخم**

يمثل التضخم الارتفاع العام في الاسعار مصحوباً بانخفاض في قيمة عمله . إذ اختلف الاقتصاديون في تحديد اثر التضخم في السلوك الادخاري بشكل عام وفي الطلب على الودائع المصرفية بشكل خاص . فيرى بعض المتخصصين ان التضخم يخلق جواً نفسياً

يساعد على زيادة الاستهلاك ، مما يضعف رغبة الفرد في الادخار بشكل عام ، ويفقد اتجاهه نحو الأوعية الادخارية التي تعرضها المصارف التجارية والمؤسسات الادخارية الاخرى ، ولاسيما عندما يشعر المدخرون بأن اسعار الفائدة على المدخرات تكون اقل من معدلات التضخم السائدة .

في حين يرى الآخرون ان مدد التضخم تخلق زيادة في حجم الودائع مما يؤدي إلى زيادة عرض النقد المتكون من العملة في التداول والودائع الجارية . وبهذا فان التضخم يخلق نوعاً من الشعور بعدم التأكد والتشاؤمية من المستقبل ، مما يزيد من الاستجابة ويشجع من الادخار ويعبر عن هذا النوع من الادخار بـ ( الادخار الوقائي ) .

#### خامساً : الإستراتيجيات الأساسية لجذب الودائع المصرفية

### ***Basic Strategies for Attracting Bank Deposits***

في ضوء الاستقراء لواقع العمل المصرفي يتبين ان هناك إستراتيجيتين مهمتين لجذب الودائع تسعى المصارف جادة لدعمها وهي :-

أولاً : إستراتيجية المنافسة السعرية .

ثانياً : إستراتيجية المنافسة غير السعرية .

(أبو احمد وقـدوري :2005 : 183 – 190 ) ، ( هـندي :2008 : 68 – 75 ) ، (

الشمري : 2009 : 352 – 355 ) ، ( Cohen ,1990 ;437 ) ، ( Roussakis , ) ،

( 1997 ; 142 - 184 )

#### ***أولاً : إستراتيجية المنافسة السعرية : Price Competition***

#### ***Strategy***

تقوم هذه الاستراتيجية على أساس دفع معدلات فائدة أعلى للمودعين ، وعلى الرغم من أهمية هذه الاستراتيجية ليس في النشاط المصرفي فحسب ، وإنما في معظم مجالات النشاط الاقتصادي ، الا ان بعض التشريعات المصرفية تضع أمامها بعض العوائق حيث



لا تسمح بدفع الفوائد على الودائع الجارية مما يقلل من دور هذه الاستراتيجية في جذب الودائع .

ومن اهم الاسباب التي تدفع المصارف الى عدم دفع الفوائد على الودائع الجارية ما يأتي :

### 1- الحد من ارتفاع تكلفة الأموال :

تتحمل المصارف التجارية مصاريف متعددة نتيجة ادارتها للحساب الجاري ، وتمثل هذه المصاريف بمصروفات تحصيل المستحقات ، ومصروفات سداد المطلوبات ، ومصروفات أمساك الحساب ... وبهذا فان دفع الفوائد على الودائع الجارية يؤدي إلى ارتفاع تكلفتها . الأمر الذي يجعل المصرف يبحث عن فرص استثماريه يتولد عنها معدلات عاليه للعائد ، وهي غالباً ما تكون مصحوبة بمخاطرة عاليه قد تهدد في النهاية مستقبل المصرف ، وعليه فان عدم دفع الفوائد على الودائع الجارية يقلل من تكلفة الأموال .

### 2- الحد من زيادة المنافسة بين المصارف :

ان دفع الفوائد على الودائع الجارية قد يؤدي إلى حالة تنافسيه ( منافسه هدامة ومؤذيه ) بين المصارف بشكل متزايد لذلك تبدأ المصارف برفع معدلات الفائدة أملاً في الحصول على حصه مناسبه منها . ومن ثم يؤدي ذلك إلى ارتفاع تكلفة ادارة تلك الودائع مما يجبر المصارف على استثمار جزء من اموالها في مجالات اكثر مخاطره ، سعياً وراء تحقيق عائد يكفي لتمويل تلك المصاريف .

### 3- الحد من ارتفاع الفوائد على القروض :

ان دفع الفوائد على الودائع الجارية يتطلب من المصارف زيادة الفوائد على القروض الممنوحة ، وهذا الأمر قد يؤدي إلى قلة الطلب على القروض ، مما يؤثر بشكل فعال على معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . أما في حالة عدم دفع الفوائد على الودائع الجارية فان ذلك يؤدي إلى انخفاض تكلفة ادارة تلك الودائع ، فضلاً على انخفاض الفوائد على القروض الممنوحة ، وهذه الاثار تنعكس ايجابياً على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد .

#### 4- الحد من هجرة الأموال من المدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة :

تتسم المصارف التي تمارس عملها في المدن الكبيرة بالانشطة التجارية والاقتصادية المتنوعة وفرص استثمارية بديله ومتعددة ، مقارنة مع عمل المصارف في المدن الصغيرة ، وعليه فأذا سمح للمصارف بدفع الفوائد على الودائع الجارية ، فإن المصارف العاملة في المدن الكبيرة تكون اكثر قدره واستعداداً لدفع فوائد عالية على تلك الودائع مقارنة مع المصارف العاملة في المدن الصغيرة . فعندها ستنقل الأموال من المصارف العاملة في المدن الصغيرة ذات الأرباح القليلة إلى المصارف العاملة في المدن الكبيرة ذات الأرباح العاليه . وبذلك تصبح المدن الكبيرة مناطق لجذب الودائع ، في حين تصبح المدن الصغيرة مناطق لطرد الودائع ومهدده بالأزمات المالية التي تؤثر على عمليات التنمية الاقتصادية في تلك المناطق .

#### ثانياً : إستراتيجية المنافسة غير السعرية

##### *Non \_ Price Strategy Competition*

تقوم هذه الإستراتيجية بتقديم خدمات جيدة وبأسعار تنافسية ، أي أنها لا تقوم على دفع فوائد على الودائع ، وإنما تستند على مستوى جودة الخدمات المصرفية المقدمة وكلفتها . بسبب وجود تباين كبير بين المصارف في أنواع الخدمات المقدمة ومدى تكاملها يزيد من احتمالات نجاح هذه الإستراتيجية ، وتشير الدراسات التطبيقية الى ان الزبون يعطي قدراً كبيراً من الاهتمام إلى الكفاءة المصرف في أداء الخدمات المصرفية . ومن اهم الخدمات المصرفية التي يمكن ان يعتمد عليها المصرف في جذب المزيد من الودائع ما يأتي :-

#### 1- تحصيل مستحقات المودعين :

تعد عمليات التحصيل من الأهداف المهمة التي يسعى الجهاز المصرفي إلى توسيعها وتطويرها ، لأنها تعمل على تقليل تداول النقود بين الافراد وتساعد على توفير الوقت والجهد الذي تقتضيه عمليات السحب والإيداع . فالمصرف يستطيع تحصيل هذه

المستحقات من دون الحاجة إلى استعمال النقود عن طريق إجراء المقاصة بينه وبين المصارف الأخرى التي عليها التزامات تجاه زبون المصرف المعني . وتتجسد تلك المنافسة في أمرين أولهما مدى السرعة في تحصيل مستحقات الزبون ، وثانيهما انخفاض نسبة مصروفات التحصيل التي يتحملها الزبون . ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها تزداد قدرة المصرف على المنافسة لجذب الودائع . وتشمل عمليات التحصيل التي يقوم بها المصرف تحصيل الصكوك ، وتحصيل وسائل السداد الأخرى كالحواتل الداخلية والكمبيالات .

### 2- سداد المدفوعات نيابة عن الزبون :

تقدم المصارف خدمات مصرفية متنوعة ، وتتمثل في سداد قيمة الصكوك التي حررها المودع لصالح الغير ، وفي سداد بعض المطلوبات المستحقة عليه عندما يتقدم بها الدائنون من دون الحاجة لتحرير الصكوك ، كقائمة الكهرباء – الهاتف ، وأقساط الإيجار ، وبعض قوائم الشراء .

ان قيام المصرف بهذه المسؤولية يجعل الزبون ذا ثقة عالية بان المصرف سيقوم بسداد ما عليه من مستحقات في مواعيدها . مما يوفر عليه كثير من الوقت والجهد الذي كان عليه ان يبذله اذا ما لجا إلى طريق آخر للسداد ، هذا إلى جانب تلافي ما قد يتعرض له الزبون من غرامات تأخير اذا لم ينتبه على سداد الالتزامات في مواعيدها المحددة .

واما مجال استراتيجيات المنافسة في سداد المدفوعات نيابة عن الزبون تتضمن بثلاثة مجالات رئيسه هي : مدى استعداد المصرف لقبول فكرة سداد المطلوبات المستحقة على الزبون بمقتضى القوائم ، والسماح للزبون بتحرير صكوك من دون رصيد . وأخيراً ، نسبة المصروفات التي سوف يتحملها الزبون مقابل تلك الخدمات . فالمصارف التي تمتلك هذه المميزات تكون قادرة على جذب الودائع أكثر من المصارف التي لا تمتلك هذه المميزات أو جزءاً منها .

### 3- استحداث أنواع جديدة من الودائع :

تسعى المصارف لابتكار أدوات ووسائل جديدة بوصفها مصادر لأموالها فضلاً على تلك الأنواع التقليدية التي أصبحت لا تستطيع الحصول على مبالغ كبيره لمقابلة طلبات السحب ومنح القروض ، لذلك عملت المصارف على استحداث أنواع جديدة من الودائع وذلك في

حدود تشريعات الدولة التي يعمل فيها , ومنها شهادات الإيداع ( Certificates of Deposit ) حيث استحدثت لأول مره في الستينيات و عدت نوعاً من أنواع الودائع لأجل . ولكن تتميز شهادات الإيداع عن الودائع الأجلية من حيث الحصول على النقد ، فإذا قرر المودع سحب النقود من المصرف قبل مدة الاستحقاق فإنه لا يحتاج إلى موافقة المصرف ولكن يمكنه بيع شهادات الإيداع إلى مستثمر آخر ، وأما في الودائع الأجلية فعادة ما يقبل المصرف بسحب الودائع الأجلية ولكن مع فرض عقوبات على شكل تقليل نسبة الفائدة أو الامتناع عن دفعها ( Brealey & Myers , 2002 ; 434 ) . وتعرف شهادات الإيداع بأنها ( عبارة عن سندات تصدرها المصارف التجارية لأجل معين أو غير معين ، ويحصل عليها عادة الأفراد والمشروعات ، لما تحققه من عائد مجز ، ولا يمكن لمالكي هذه الشهادات ان يسحبوا أموالهم . اي استبدال الشهادات بقيمتها النقدية ، قبل مده زمني معينه ، وهي تصدر بقيمة محده وإجمالية ) (أسامه وعبد الغني :2006 :113) .

وتلجأ المصارف لإصدار شهادات الإيداع قصيرة الأجل للمودعين ، عندما تواجه ضغوطاً على مواردها المالية في الأمد القصير بغية تمويل قروض إضافية ، وفي المقابل يحصل المودع على فائدة متفق عليها مع المصرف وتدفع له مع المبلغ الأصلي . وأصبح الجزء الأكبر من هذه الشهادات قابلاً للتداول في الأسواق الثانوية مما زاد من جاذبيتها بالنسبة للمستثمرين . كما ان بعضها يمكن تحصيل قيمتها قبل حلول أجلها من خلال بيعها في الأسواق الثانوية ( Roes &Hudgins , 2005 ; 312 ) .

وتتخذ شهادات الإيداع أشكالاً وأنواعاً متعددة ومختلفة من مصرف لآخر . وقد حددها كل من (العلاق) و (الهندي) إلى نوعين هما :

- شهادات يمكن تداولها ( Negotiable Certificates of Deposit ) إذ يحق لحاملها التصرف فيها بالبيع والشراء ، وهي شهادات غير شخصية ، تكون قيمتها الاسمية عادة كبيرة ومعدل الفائدة عليها اكبر من معدل الفائدة على الشهادات التي لا يمكن تداولها ، وان كان معدل الفائدة على كلا النوعين يتناسب طردياً مع تاريخ الاستحقاق . ومما تجدر الإشارة إليه ان سعر الفائدة على هذا النوع من الشهادات يتم تحديده من قبل المصارف من دون تدخل من البنك المركزي . وهكذا فان المصرف قادر على استقطاب المودعين إليه عبر رفع سعر الفائدة ، ومن ثم يستطيع تعظيم موارده المالية .

- شهادات الإيداع التي لا يسمح لها بالتداول ( Non - Negotiable Certificates of Deposit ) وهي تصدر على وفق اتفاق بين المصرف والذبون ويتحدد منه معدل الفائدة ، وتاريخ الاستحقاق . وهي شهادات شخصية لا يجوز لحاملها التصرف فيها بالبيع ، الا ان باستطاعته استرداد قيمتها قبل التاريخ المحدد . وعادة ما تكون قيمتها الاسمية اقل من القيمة الاسمية للشهادات القابلة للتداول . وهي شهادات تتمتع بالمرونة العالية في تحديد تاريخ الاستحقاق بما يناسب حالة كل ذبون . ( العلاق : 2001 : 70 ) ، ( هندي : 2000 : 162 - 163 )  
أما ( باسلي ) فقد صنفها إلى ثلاثة أصناف وهي : -
- شهادات إيداع ذات دخل نصف سنوي ومدتها ثلاث سنوات وتصرف الفوائد للذبون كل ستة أشهر على ان تتدرج الفوائد خلال مدة الإيداع .
- شهادات إيداع بغرض تنمية رأس المال ومدتها ثلاث سنوات ويتميز هذا النوع بان معدل الفائدة اكبر ولا تدفع آلا في نهاية الثلاث سنوات فضلاً عن استرداد أصل قيمة الشهادة في نهاية المدة .
- شهادات إيداع بغرض تنمية رأس المال ومدتها خمس سنوات ونصف وتتميز بارتفاع معدل الفائدة وتدفع مره واحده في نهاية فترة الشهادة فضلاً عن أصل قيمة الشهادة ( باسلي : 2008 : 64 ) .

وكذلك استحدثت في بعض الدول ابتكارات ماليه حديثه متمثله بأمر السحب القابل للتداول ( NOW ) ( Negotiable Orders of Withdrawal ) وهي نوع من الودائع المستحدثه التي ليس لها استحقاق ثابت وتدر فائده للذبون ( Dilley , 2008 ; 49 ) . ويلتزم المصرف بدفعها عند الطلب وهي بذلك تتسم بخصائص مشابهه للودائع الجارية والتوفير ، ولكن المصارف التي تقدمها تشترط من صاحب الحساب الاحتفاظ بحد أدنى من الرصيد ويعاقب صاحب الحساب في حالة انخفاض رصيده عن الحد الأدنى المتفق عليه بغرامه معينه ( Coe , 2007 ; 161 - 162 ) . وحسابات NOW مسموح بفتحها فقط للأفراد والمنظمات غير الهادفة للربح والميزة الأساسية لهذه الحسابات هي ان متطلبات الاحتياطي القانوني لها مماثله لمتطلبات حسابات التوفير الذي يميزها عن الحسابات

الجارية التي يتصف احتياطها القانوني بالأكثر . كذلك حسابات NOWs الفائضة ( Super Hubbard , 2008 ; 279 - ) وهي تدفع فائدة أعلى من حسابات أمر السحب القابل للتداول وقد تحتاج إلى متطلبات أعلى بالنسبة لأقل ما يمكن إيداعه في الحساب ( 280 ).

وكما استحدث نوع آخر من الودائع وهو ودائع السوق النقدية MMDAs ( Money Market Deposit Accounts ) والتي نشأت خلال الثمانينيات ، وهي ودائع ادخارية تدفع فائدة سوق النقدية . وهذا يعني بان الفائدة المدفوعة تتغير مع تغير أسعار الفائدة في سوق النقدية وهذا النوع من الودائع يكون ذات طبيعة جذابة ولاسيما عندما تحاول جذب الاستثمارات بأموال محدودة ولها متطلبات أقل ما يمكن من الإيداع في الحساب وعادة ما تكون \$ 2500 وتقدم دخول محدد للتمويل وتتضمن عملية السحب ثلاث سحوبات في الشهر أو ثلاث مناقلات ، ويمكن تحريره بواسطة الصك ، ولكنها تختلف عن أمر السحب القابل للتداول حيث يمكن تقديمها إلى منظمات الأعمال والأفراد . وان أسعار الفائدة طويلة الأجل أعلى من قصيرة الأجل لذلك فان أسعار الفائدة MMDAs أعلى من أسعار الفائدة لأوامر السحب القابلة للتداول واقل من سعر الفائدة شهادات الإيداع .

( Roes :2002:390 )،( Winger & Frasca : 1995 :138 )،( Hemple, et. al :230 :1994 ) وهناك أنواع أخرى منها الحسابات توفير معفاة من الضريبة (TESSA ) والحسابات الوسيطة ( Sweep Deposits ) .

#### 4- سرعة أداء الخدمة

لابد للمصارف من مواكبة التطورات والتغيرات الحاصلة في البيئة المحيطة ، لذلك بدأت المصارف باستخدام أحدث الأساليب والوسائل التقنية في عملها ؛ كأستخدام الحاسبات الالكترونية والانترنت وأنظمة التمويل وبطاقات الائتمان وغيرها من الوسائل المتعارف عليها في الوقت الحاضر . وهذه الوسائل لها دور كبير في تحسين مستوى الخدمة والاقتصاد في الوقت والتكلفة التي تنطوي عليها عملية التحصيل والصرف والإيداع . وان سرعة أداء الخدمة للزبون لا تتوقف فقط على التكنولوجيا الحديثة التي يستخدمها المصرف ولكن تبرز أهمية العنصر البشري في ذلك . فقد أثبتت الدراسات الميدانية ان

الكفاءة في أداء الخدمات المصرفية المختلفة تتوقف أساساً على العاملين والتي تعتمد بدورها على حسن اختيارهم وتدريبهم وإثارة دوافعهم نحو الأداء الجيد .  
وعليه فان المصارف كلما تمكنت من استخدام احدث الأساليب التكنولوجية ، وكلما زادت من كفاءة أداء عملها ، استطاعت ان تجذب اكبر عدد ممكن من الزبائن نحوها .

### 5- إدارة محفظة الأوراق المالية للمستثمر

المحفظة هي مجموع ما يمتلكه المستثمر من أصول مالمية ( أسهم وسندات ) ، وان إدارة محفظة الأوراق المالية للمستثمر تعني قيام المصرف بعمليات بيع أسهم وسندات يمتلكها المستثمر أو شراء ما يحتاجه منها . كما يعمل على تحصيل الفوائد والأرباح المتولدة عن تلك الاستثمارات .

وعندما يمارس المصرف عمليات البيع والشراء لابد من وجود تعليمات واضحة صادرة من المستثمر ، حيث يحدد المستثمر الحد الأعلى لسعر الشراء والحد الأدنى لسعر البيع وعلى أساس ذلك يمارس المصرف عمله ، وعادة ما يتقاضى المصرف عمولة على تلك العمليات بنسب تقل عن العمولة التي كان ينبغي على المستثمر دفعها ولو انه لجأ إلى السماسرة لتنفيذ العملية . وتبرز قدرات ومهارات إدارة المصرف من خلال الكفاءة في إدارة محفظة الأوراق المالية ، وبذلك فهي تمثل عاملاً مهماً في جذب الودائع المصرفية .

### 6- خدمات تفضيلية للزبائن

تقدم المصارف للمودعين إغراءات متنوعة في العديد من الخدمات كإعطائهم الأسبقية في الإقراض وتخفيض معدلات الفائدة وزيادة الأجال ومبلغ القرض وأتباع سياسة مرنة في مجال تحصيل القروض ، وكذلك قد يقوم بتقديم خدمات دعائية للمودعين . فضلاً على تقديمها الهدايا الرمزية بالمواسم والأعياد والمناسبات كالأجهزة الكهربائية والأجهزة المنزلية ، وان جميع هذه الخدمات والتفصيلات المقدمة للزبائن تزيد من قدرة المصرف على جذب الودائع .

### 7- التوسع في تقديم خدمات غير مصرفية:

لقد وسعت المصارف قائمة الخدمات المالية المقدمة للزبائن عبر تقديم خدمات مصرفيه غير تقليديه كالععمل كوكيل أو مفوض في إدارة أموال الغير إلى جانب خدمات أخرى ذات ارتباط غير مباشر بالنشاط مثل تقديم خدمات استشاريه في مجال الاستثمار والتأجير التمويلي .

ولاشك من ان تقديم مثل هذه الخدمات يحتمل ان تجذب زبائن جدداً يرغبون في استخدام الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف ومن بينها فتح حسابات الإيداع وبذلك تزداد قدرة المصارف على جذب الودائع المصرفية .

### 8- التيسير على الزبائن

تهتم المصارف في المحافظة على الزبائن الحاليين والعمل على اجتذاب الزبائن الجدد من اجل تحقيق الميزة التنافسية للمصرف . لذا تعمل المصارف على تيسير الخدمات المقدمة للزبون - حيث ان اغلب الزبائن يرفضون عملية الانتظار في الخطوط الطويلة بغية الحصول على الخدمة المقدمة - عبر الاختيار المناسب لموقع المصرف وفروعه بما يناسب الزبائن أو أنشاء الآلات وتقنيات تسهل عمليات تقديم الخدمة منها الصرف الذاتي ( ATM ) \* ، الطرفيات ( SPO ) \*\* ، والطرفيات الذكية \*\*\* . وهذه الأجهزة تساعد على إجراء العمليات في الوقت الذي يراه الزبون مناسب وطول اليوم دون الاضطرار إلى مراجعة الفرع نفسه .

وطبقت بعض المصارف نظام المصارف المنزلية ( Home Banking ) التي تسهل على الزبون إجراء المعاملات المصرفية في منزله مثل تحويل الأموال والاستفسار عن ارصده الحسابات والحصول على الكشوفات الدورية . وهذه الطرق والأساليب التي يستخدمها المصرف هو من اجل تلبية حاجات الزبون بأسرع وقت ممكن وبأقل كلفة ممكنة .

وعليه فان قدرة المصرف على جذب المزيد من الودائع تزداد كلما تمكن من اختيار الموقع الملائم وتوسع في إنشاء الفروع والآلات الصرف الذاتية والمصارف المنزلية واعتماد الأساليب والطرق التي تلبى حاجات الزبون بأقل التكاليف وأيسرها .

### 9- فتح الاعتمادات وإصدار خطابات الضمان:



تلجأ المصارف إلى تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية تستهدف منها تحقيق مصلحة زبائنها من ناحية ، ومن ناحية أخرى فأنها تستهدف تحقيق عائد يتمثل بالعمولة أو الربح

\*الصراف الآلي ( ATM ) ( Automated Teller Machines ) :وهي عبارة عن الآلات الالكترونية ترتبط بالحاسوب الرئيسي للمصرف حيث يقوم باستقبال بيانات الزبون ( الرقم السري ، رقم الحساب ، رمز الخدمة....) بمجرد قيامه بإدخال بطاقة التشغيل ( Operation Card ) ، ويمكن ان توضع تلك الآلات في أماكن معينة مثلاً في محطات النقل أو الوقود ... ، وتعمل طيلة 24 ساعة وتعتبر بمثابة فروع مصرفيه .

(دراسات ماليه ومصرفيه ، 1993 : 25 ) ، ( أبو احمد وقُدوري ، 2005 : 189 )

\*\* POS ( Point Of Sale Terminals ) حاسوب طرفي يستخدم في المحلات التجزئة مرتبطة مباشرة بكمبيوتر المصرف يتم عبره سحب الأموال من حساب المشتري وأضافتها إلى حساب البائع وتسجيل الرصيد الجديد للزبون .

( Reed & Gill :1989 :16 )

\*\*\*طريفات الذكية :- حاسوب يستخدم في منشآت الأعمال يستطيع عبره المدير المالي في المنشأة الارتباط مع الحاسوب المركزي في المصرف لأجراء المعاملات المصرفية اللازمة والحصول على مؤشرات ماليه واقتصاديه .

(دراسات ماليه ومصرفيه ، 1993 : 25 )

الذي تحصل عليه هذه المصارف .

فيمثل فتح الاعتماد اتفاق يتعهد المصرف بمقتضاه للشخص المفتوح الاعتماد لمصلحته بوضع مبالغ تحت تصرفه بحد أقصى معين وذلك لمدة محددة ، وقد يتفق المستفيد على سحب هذه المبالغ على شكل دفعه واحدة أو عدة دفعات ، فإذا قام بالسحب استحق عليه سعر الفائدة ابتداءً من هذا التاريخ ، وقد يأخذ فتح الاعتماد أشكالاً متعددة منها بسيط عادي أو شكل حساب جارٍ ( أسامه و عبد الغني ، 2006 : 98 ) .

أما إصدار خطابات الضمان فانه تعهد صريح صادر من المصرف بقبوله دفع مبلغ من المال لدى الطلب إلى المستفيد الصادر لمصلحته هذا الخطاب وذلك نيابة عن الزبون الذي لا يتمكن من الوفاء بالتزاماته تجاهها المستفيد خلال مدة محددته يتم تحديدها صراحة في خطاب الضمان . ويمكن ان يأخذ أشكالاً متعددة منها : خطاب الضمان الابتدائي ، وخطاب الضمان النهائي ، والكفالات المصرفية ( غنيم ، 2007 ، 63 ) .

وعليه تزداد قدرة المصرف في جذب المودعين الجدد كلما توسع في سياسة فتح الاعتمادات وإصدار خطابات الضمان ، وانخفضت العمولة التي يحصل عليها المصرف مقابل الخدمات المقدمة .

## المبحث الثاني

## الاستثمار المصرفي

**Banking Investment****أولاً : مفهوم الاستثمار المصرفي Banking Investment Concept**

يرجع مصدر كلمة الاستثمار في اللغة من استثمر ، يستثمر وهو للطلب بمعنى طلب الاستثمار . واصله من ( ثمر ، يثمر ، ثموراً ) وله عدة معان منه ما يحمله الشجر ، ينتجه ، الولد ، المال ، ويقال : وثمر الشيء أي نضج وكمل ، ويقال: ثمر ماله أي كثر، وأثمر الشجر: أي بلغ أوان الإثمار، وأثمر ماله - بضم اللام - أي كثر، ويقال: استثمر المال وثمره - بتشديد الميم - أي استخدمه في الإنتاج ( الرازي ، مختار الصحاح ، 1983 : 86 ) . وجمع الثمرة : ثمر - بفتح الثاء والميم - وثمر - بضمها - ثمار وثمار وقد وردت كلمة ( أثمر ، ثمرة ، ثمر ، ثمرات ) أربعاً وعشرين مرة في القرآن الكريم منها قوله تعالى:- "انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ" (سورة الأنعام : الايه 99 ) وقوله تعالى:- " وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ " (سورة الانعام : الايه 141 ) .

ولقد اظهرت العديد من النصوص القرآنية وجوب العناية بالمال وأستثماره وتقويته حتى تكون الامه قادره على البناء والمعرفه والتقدم والتطور كقوله تعالى:- " ولا تُؤثُّوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارزُقُوهُمْ فِيهَا " (سورة النساء : الايه 5 ) .

ويعد الاستثمار بوجهه العام واجب كفايي . لذا يجب على الامه أن تقوم بعمليات الاستثمار حتى تكون وفرة الاموال وتشغل الأيادي ويتحقق حد الكفايه للجميع ان لم يتحقق الغنى ، ومن القواعد الفقهييه في هذا المجال هو ان مالا يتم الواجب الا به فهو واجب .

واتخذ مفهوم الاستثمار عدة اتجاهات اختلفت باختلاف وجهات النظر . وهناك من عرف الاستثمار بشكله العام والشامل ، فقد عرفه كل من ( Seare & Trennepoh ) ( بأنه الاستهلاك لمدة قادمه ) ، أي التضحيه بأستهلاك المبالغ الحاليه ( 4 ; 1993 ، Seare & Trennepoh ) . وعرفه ( معروف ) بأنه ( عمليه اقتصاديه مدروسه من قبل شخص

طبيعي او قانوني تقوم على اسس وقواعد علميه او عقلانيه بموجبها يجري توجيه اصول ماديه او ماليه او بشريه او معلوماتيه نحو تحقيق عوائد اقتصاديه او اجتماعيه او ثقافيه او علميه ... في المستقبل بتدفقات مستمره عادة تضمن قيماً تتجاوز القيم الحقيقيه الحاليه للاصول الراسماليه ضمن ظروف تتسم بالامان قدر المستطاع مع عدم استبعاد هامش مقبول للمخاطره ) ( معروف ، 2009 : 17 ) .

فيرى الاقتصاديون ان مفهوم الاستثمار يستمد أصوله العلميه من علم الاقتصاد ، لكونه ذا صلته بالاستهلاك والدخل والادخار والاقتراض ، ويشير اليه كل من ( Gangadhar & Babu ) بأنه ( صافي الاضافات على راس المال والتي تؤدي الى انتاج السلع والخدمات المتنوعه ) ( 2 ; 2006 , Gangadhar & Babu ) ، والاضافه على رأس المال تعني الزيادة في المباني والمصانع والمعدات ، وينظر اليه على وفق النظرية الاقتصادية بوصفه يمثل نموذجاً اقتصادياً كنموذج السوق اذ يتكون من متغيرين هما : الطلب على الاستثمار وعرض الاستثمار ( عوض الله ، 1996 : 35 ) . وعرفه ( الشمري واخرون ) ( بأنه التوظيف المنتج لراس المال من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي الى انتاج سلع او خدمات تشبع الحاجات الاقتصادية للمجتمع وزيادة رفاهيتهم ) ( الشمري واخرون ، 1999 : 51 ) . كما عرف بأنه ( هو ذلك الجزء من الدخل غير المستهلك ويعاد استثماره في العمليات الانتاجيه بهدف زيادة الانتاج وتوسيعه او المحافظه عليه مما يجعله يحقق اضافة حقيقيه لاقتصاد البلد يسمى بأجمالي الاستثمار وهو القيمة الاجماليه للاصول الحقيقيه المنتجه عبر مدة من الزمن اذ يساهم في زيادة التراكم الراسمالي ) ( شبيب : 2009 : 18 ) .

اما مفهوم الاستثمار من وجهة النظر المحاسبية فإنه يمثل كل النفقات التي تؤدي الى انتاج او خلق ايرادات في المستقبل ، اذ عرفه ( طوطاح ) بأنه ( مجموع النفقات والمصروفات المنتجه للايرادات عبر مدة زمنية طويله مثل الدخول المتحققه والخاصه بأسترجاع النفقات ) ( طوطاح ، 2002 : 7 ) .

واما وجهة النظر الماليه حول مفهوم الاستثمار فيرى ( العامري ) بأنه يمثل تخصيص او توزيع اموال الشركة في هيكل استثماراتها بصورة استثمارات قصيرة الاجل واستثمارات طويلة الأجل ( العامري ، 2007 : 17 ) وعرفه ( Melaney ) بأنه ( تدفق نقدي خارج لاجل زيادة التدفق النقدي الداخل مستقبلاً ) ( Melaney , 2000; 28 ) . كما عرفه

( Kevin ) ( هو التزام الفرد بدفع الاموال للحصول على دخل مستقبلي على شكل فائده او مقسوم او منافع تقاعديه او زيادة في قيمة راس المال ) ( Kevin , 2007 ; 11 ) . والاستثمار المالي يشمل انواعاً عديده مثل شراء الاسهم والسندات وجميع الاوراق الماليه في السوق النقديه وسوق راس المال ( الحناوي واخرون ، 2007 : 16 ) .

واما مفهوم الاستثمار من الناحيه المصرفيه فيرى بعض الكتاب والباحثون أنه استعمال الاموال بغية الحيازه على أصل حقيقي ( Real Asset ) أي مادي له صفه الديمومه لمدة طويله مثل العقار والسلع والذهب ... و / أو الحيازه على أصل مالي ( Financial Assets ) غير حقيقي ليس له صفه الديمومه ، اي الاستثمار بالأوراق الماليه كالأسهم والسندات ، وهذا ما يركز عليه هذا المبحث .

اذ تقوم المصارف بأستثمار الأموال الفائضه لديها ، وذلك بعد توفير كل من متطلبات السيوله ومتطلبات منح القروض المطلوبه ، في استثمارات طويلة الاجل نسبياً ( غنيم : 2007 : 141 ) . فقد عرفه كل من ( Gangadhar & Babu ) ( هو شراء موجودات ماليه او حقيقيه منتجة للدخل من قبل افراد او مؤسسات مستثمره مقابل مخاطرة مدة الاستثمار المستقبليه ) ( Gangadhar & Babu , 2006 ; 2 ) ، و عرف ( مطر ) الاستثمار المصرفي ( بأنه التخلي عن الاموال المملوكه في لحظه زمني معينه ولمدة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات ماليه مستقبليه تعوضه عن قيمه الحاليه للاموال المستثمره وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائيه بفعل عامل التضخم وذلك مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عناصر المخاطره بأحتمال عدم تحقيق هذه التدفقات ( مطر ، 2009 : 22 ) . فالمستثمر يمكن أن يكون فرداً او حكومه او شركة او صناديق المعاشات التقاعدية ، وبذلك فإن هذا التعريف يتضمن كل أنواع الاستثمارات ، ومن ضمنها أستثمارات الشركة في المصانع والمعدات واستثمارات الافراد في الاسهم والسندات او السلع الاساسية او العقارات ( Reilly & Brown , 2006 : 5 ) .

وعرفه كل من ( Hirt & Block ) ( بأنه توجيه الاموال نحو الاوراق الماليه التي تصدرها الشركات ) او ( عملية توظيف اموال المصارف او المؤسسات الماليه لاقتناء الاوراق الماليه ( الاسهم والسندات ) والاوراق الماليه الاخرى لمختلف الاغراض اما الاحتفاظ بها بوصفها موجودات او / و المتاجره بها بوسائل مختلفه ) ( Hirt & Block : 680 : 2003 ) .

ان معظم المصارف تتخذ الاستثمار في الاوراق الماليه بوصفها بديلاً للنقديه ( Substitute for Cash ) ، أي ان المصارف بدلاً من ان تحتفظ بأرصده نقديه كبيرة في خزائنها لهدف السيولة ( Liquidity ) ، والتي لا يتولد عنها أي عائد ، تقوم بأستثمار جزء من تلك النقديه في اوراق ماليه يتولد عنها عائد يحقق لها هدف الربحيه (Profitability) ، وفي الوقت نفسه يمكن تحويلها الى نقديه بصوره سريعه ، عندما يستلزم الامر ، وهو ما يحقق هدف السيولة ، وهذا يعني ان الاستثمار في الأوراق الماليه يستهدف تحقيق الربح والسيولة معاً . وعرف الاستثمار بالاوراق الماليه كل من ( ابو احمد وقدوري ) بأنه ( تخصيص جزء من تلك الاموال لتوظيفه في الاصول الماليه لمدة من الزمن بهدف الحصول على تدفقات نقديه في المستقبل لمواجهة الزيادة في معدل التضخم وتغطية المخاطر المصاحبه لتدفقات الاموال ) ( ابو احمد وقدوري : 2005 : 302 ) .

ولقد اضاف ( الحسيني والدوري : 2000 : 159-160 ) بأن القرارات الاستثماريه الرشيدة التي يتخذها المستثمرون في الاوراق الماليه تستند على دراسة وتحليل متغيرات البيئه الخارجيه ( الفرص والتهديدات ) والداخليه ( نقاط القوة والضعف ) للشركات المصدرة لتلك الأوراق . وبذلك يتمكن المستثمر من معرفة حجم التدفقات الخارجيه والداخليه للشركة وعلى سير انشطتها وعملياتها الداخليه وبالتالي امكان تقدير قيمه الحقيقيه لاسهم تلك الشركات بغية مقارنته مع اسعارها في السوق ، فأذا كان سعر السهم في السوق اقل من قيمه الحقيقيه فان ذلك يعني ان السهم مقيم بأقل مما يجب وانه يصلح للاستثمار ، لان سعر السوق يجب ان يرتفع مع الوقت ليصل الى القيمه الحقيقيه مما يحقق ربحاً رأسمالياً للمستثمر . واما في حالة ان سعر السهم في السوق اكثر من القيمه الحقيقيه فهذا يعني ان السهم المقيم اكثر مما يجب وبذلك فهو لا يصلح للاستثمار . وقد عرف بأنه ( شراء ورقه ماليه او عدة اوراق ماليه استناداً الى تحليل مناسب للعائد المقبول منها ، الذي يتماشى ودرجة المخاطره المرافقه له خلال مده زمنية طويله ) .

ويتضح في ضوء ما ذكر سلفاً ان جميع الكتاب والباحثين مهما اختلفت وجهات النظر لديهم الا انهم يسيرون ضمن نفس المنهج من خلال عرضهم لمفهوم الاستثمار بأنه يمثل التخلي عن الاموال المتاحه للفترة الزمنية الحاليه وتوظيفها بالشكل الصحيح بغية الحصول على عوائد مستقبليه وارباح رأسماليه تعويضاً عن التخلي عن الاموال وعن الفرص البديله وعن المخاطر المتوقعه او غير المتوقعه .

## ثانياً : أهداف الاستثمار المصرفي *Banking Investment Objective*

تسعى المصارف عبر قيامها بعمليات الاستثمار إلى تحقيق العديد من الأهداف ، والتي تختلف علو فوق الغرض الذي نشأت من اجله ، او على وفق الظروف المحيطة بها سواء أكانت اقتصادية أم سياسية أم اجتماعية . أخذ بالحسبان درجة المخاطرة المصاحبة لتلك الاستثمارات (الزيدانيين ، 1999 : 267 ) ، ولقد تطورت أهداف الاستثمار المصرفي في ضوء التطور الذي حصل في الفكر المالي والنظريه الماليه اذ اصبح الهدف الاساسي من الاستثمار في هذا العصر تعظيم ثروة المستثمر والذي يقع في ضمن هدف تحقيق الارباح ( تحقيق اكبر عائد بأقل درجه من المخاطر ) ، ويهدف الاستثمار الى انعاش الاقتصاد وزيادة الرفاهيه وتوظيف الاموال للحصول على العوائد ( شبيب ، 2009 : 25 ) .

ولقد اوضح العديد من الكتاب والباحثين تلك الاهداف ومنهم :- ( ابو احمد وقدوري ، 2005 : 308 ) ، ( غنيم ، 2007 : 141 ) ، ( علوان ، 2009 : 35 ) ، ( الكسار ، 2009 : 21 ) ، ( Moir ,1999 ; 6 ) ....

### 1- تحقيق عائد أضافي للمصارف

تقوم المصارف بتوظيف بعض أموالها في مجالات استثمار متعددة بدلاً من تركها عاطلة من دون تشغيل ، اذ ان الهدف الاساسي من توظيف الاموال هو تحقيق عائد ملائم وربحيه مناسبه تعمل على خلق الاستمراريه والبقاء ، ولا بد لادارة المصرف ان تحتفظ بقدر من المال السائل في خزائنها لتواجه به المسحوبات المتوقعة للمودعين ، ولسد طلبات المقترضين ، وهذا ما يتيح للمصارف فرص التوسع في أداء الخدمات المصرفية المستحدثه وتحقيق العوائد التي تغطي بعض التكاليف التي تتحملها . وان تحقيق العوائد الاضافيه يحفز المستثمرين على الاستمرار في ممارسة المشاريع الاستثماريه .

### 2- تدعيم السيولة المصرفية

تمثل السيولة المصرفية قدره المصرف على الوفاء بالتزاماته المتمثلة بالقدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين ، ومقابلة طلبات الائتمان أو أية طلبات أو حاجات ماليه أخرى ،

حيث ان الاستثمار بالاوراق الماليه بمختلف أنواعها واشكاله يتسم بنوع من المرونة أذ يمكن تحويلها الى نقود ضمن مدة زمنية قصيره . وبذلك تمكن المصارف من توفير مستوى مناسب من السيولة لضمان تغطية متطلبات عمليات النشاط وكذلك العمليه الانتاجيه للمشاريع الاستثمارية وذلك عبر الاحتفاظ بأحتياطات قابله للتحويل الى النقود . كما يمكن استخدام تلك الأوراق المالية كأداة ضمان في حالة الاقتراض من البنك المركزي

### **3- مواجهة مخاطر تعرض المصارف للزمات**

تتعرض المصارف إلى العديد من المخاطر التي تنشأ عادة من خلال الظروف المحيطة بها ، لذا تتحفظ إدارة المصرف عبر الاحتفاظ بمحافظ الأوراق المالية لمواجهة التمويل الموسمي أو السحب المفاجئ من الودائع أو من الاعتمادات المفتوحة للزبائن ، حيث يمكن لإدارة المصرف من بيع هذه الأوراق في أسرع وقت ممكن ولو في أسوء الاحتمالات بمعنى أن يبيعها ينتج عنه خسارة . فان تلك الأوراق تكون قادرة على تحقيق إرباحا في صورة احتياطي تواجه به هبوط قيمتها وتعوض المصارف عن تلك الخسارة .

### **4- تحقيق مصلحه الاقتصاد القومي**

يعد القطاع المصرفي من القطاعات المهمة بل هو الركيزة الاساسيه للنظام المالي في أي بلد وذلك لدوره في تنمية البلد اقتصادياً واجتماعياً ودفع عجلة التقدم إلى الأمام عبر حصوله على الأموال من قبل الأفراد واستثمارها في مجالات متنوعة . وتساهم المصارف في تمويل خطة التنمية الاقتصادية وسد حاجات الإنفاق الحكومي وذلك عن طريق قيامها بالاكنتاب في الأوراق الحكومية , وتساهم أيضا في تحقيق جزئيات التنمية عن طريق قيامها بالاكنتاب في أسهم الشركات الجديدة التي تطرح للاكنتاب العام .

### **5- المحافظه على قيمة الاصول الحقيقيه**

تسعى المصارف بالمحافظه على قيمة راس المال الاصلي وذلك عبر اختبار البديل الاستثماري الامثل من بين البدائل المقترحه ، لذا يتم اختيار البديل الاستثماري الذي يحقق اكبر عائد واقل درجه من المخاطره . كما يمكن المستثمر ان يحافظ على اصوله الاستثماريه من خلال التنوع في الادوات الاستثماريه التي تكوّن من خلالها المحفظه الاستثماريه .

- وفضلاً على ما ذكر هنالك اهداف استثماريه اخرى تسعى اداره المصارف الى تحقيقها أهمها :- ( [www.kuwaitfinancehouse.com](http://www.kuwaitfinancehouse.com) ) ، ( [www.eagleasset.com](http://www.eagleasset.com) )
- 1- يحقق الاستثمار تعامل استراتيجي مشترك بين المؤسسات المصرفيه والماليه ويشجع التعاون بينهما من جانب ، وتطوير العلاقه التبادليه بين المؤسسات المصرفيه والماليه مع زبائنها المستثمرين من جانب اخر .
  - 2- الاستفادة من اكثر من قطاع نشيط في السوق .
  - 3- ابتكار ادوات استثماريه جديده تطرح امام المستثمرين سواء كانوا افراد ام مؤسسات تتوفر فيها مقومات النجاح وقادره على تحقيق الاهداف .
  - 4- تنميه راس المال وتحقيق عائد اكبر من العوائد التي تحققه الاستثمارات التقليديه عبر الانجاز العالي الذي يفوق الاستثمار في الادوات التقليديه .
  - 5- فسح المجال امام المستثمرين الصغار غير القادرين كافة على ادارة استثماراتهم بشكل مباشر ( لقله اموالهم او لعدم توفر الوقت لادارة الاستثمارات او لعدم توفر خبره او لاي سبب اخر ) في أيجاد فرص استثماريه بالاضافه الى مشاركة المستثمرين الكبار .

### ثالثاً : استراتيجية الاستثمار المصرفي *Strategy of Banking Investment*

تختلف استراتيجيات الاستثمار المصرفي باختلاف عناصر الاستثمار ، المخاطره ، السيوله ، الربحيه . فعلى ادارة المصرف ان ترسم ستراتيجه تتلاءم مع الاهداف الاساسيه للمصرف (الربحيه ، السيوله ، الامان ) ( مطر وفانز ، 2005 : 19 ) . وغالباً ما تكون اهداف الزبائن مشابهه لاهداف المؤسسات الماليه والمصرفيه على وفق المنظور الحديث للتسويق . ولرسم ستراتيجه فعاله لابد لادارة المصرف من اتباع ست مراحل :

( [www.lira.com](http://www.lira.com) ) ، ( Sharpe ,et.al ,1999 : 11 ) ، ( Jones 556،561-560 ) ( Hirt &Block , 2003:25 ) ، ( 2002: )

اذ تبدأ المرحلة الاولى بالتحليل اذ ينبغي على ادارة المصرف من تحليل البيئه الخارجيه (الفرص والتهديدات) التي غالباً ما تكون خارج سيطرة ادارة المصرف ، لذا لا يمكن اجراء تنبؤات دقيقه عن تلك الظروف كأسعار الفوائد او معدلات التضخم ... الأ انه من الممكن استعمال هذه التنبؤات بوصفها مؤشرات تساعد ادارة المصرف في اتخاذ القرار



الرشيد . فضلاً على تحليل البيئه الداخليه للمصرف (القوه والضعف) التي تكون تحت السيطرة . فتعمل الاداره على تحليل الوضع المالي للمصرف وذلك من خلال وجود فريق متخصص وذوي خبرات وكفاءات عاليه من داخل الاداره او الاستعانه بخبراء من خارج الاداره بهدف تحديد الاهداف واولويات الزبائن الماليه والتعرف على الخيارات المتاحة ومعرفة العائد المطلوب ومستوى المخاطره المقبوله لديهم وتثبيت هذه البيانات للاستفاده منها في وضع الخطوط العريضة للاستراتيجيه ثم تأتي المرحلة الثانيه التي تتمثل بوضع البدائل اذ يتم وضع نماذج متعدده لمحافظ استثماريه تتلاءم مع الاهداف الاساسيه التي يسعى المصرف لتحقيقها في ظل الظروف المحيطه به ، واما المرحلة الثالثه فيتم فيها اختيار البديل الانسب أي اختيار المحافظه المناسبه من بين البدائل المتاحة التي تكون متوازنه في مكوناتها والاكثر ملاءمه للتنفيذ وفي المرحلة الرابعه تتم عملية التنفيذ ويقصد به القيام بعمليات الشراء والبيع الفعلي لمحتويات المحافظه على ضوء الاهداف المحدده والسياسات العامه الموضوعه وعلى الاداره العليا للمصرف التأكد من اعطاء المسؤولين عن ادارة المحافظه التفويض المناسب والمرونه الكافيه ، وذلك لكي تستطيع اتخاذ القرارات الاستثماريه بالسرعه اللازمه وفي الوقت المناسب ، واما المرحلة الخامسه فيتم خلالها مراقبه المحافظه الاستثماريه حيث تقوم اداره المصرف بعملية المتابعه وتقييم الاداء حتى تطمئن على كفاءة ادارة المحافظه وحتى تستطيع اكتشاف الاخطاء قبل وقوعها ومعالجتها او الحول دون استفحالها بعد وقوعها . واما المرحلة السادسه فهي مرحله التوثيق والمقصود بالتوثيق هذا هو توثيق المعلومات عن المحافظه الاستثماريه كافة مثل توثيق مكونات المحافظه ، العائد المتحقق ، مقدار صافي الارباح ، مستوى اداء المحافظه... الخ .

وتكون هذه المراحل على شكل حلقة دائريه تكمل احدهما الاخرى ليعاد العمل بالاولى ومن دون توقف .

أما مراحل بناء الاستراتيجية الاستثماريه فقد قسمها ( شبيب ) الى مرحله بناء الحصه ( Share – Building Strategy ) ثم ستراتيجه النمو ( Growth Strategy ) وزيادة الحصه ثم مرحله التركز في السوق ( Market Concentration Strategy ) ومرحلة النضوج ( Maturity Strategy ) في اختيار الاستثمارات المناسبه ومرحلة التمسك والاحتفاظ او تحقيق الربح ( شبيب ، 2009 : 40 ) .

ان الاستراتيجية الاستثمارية تمثل سلسلة من القرارات التي تترجم الى خطط يتم تنفيذها من قبل المستثمر لتحقيق اهداف استثمارية متعددة أهمها : تخفيف المخاطر التي تتعرض لها استثمارات في الاجال الطويله وأرتفاع احتمالية تحقيق زيادة في العائد على الاستثمار عبر المدة الاستثمارية الطويله (علوان ، 2009 : 166 ) . واما بالنسبه لأنواع الاستراتيجيات الاستثمارية من حيث آجال الاستحقاق فقد حددها ( اللوزي واخرون ، 1997 : 183 – 184 ) ، ( عبد الحميد ، 2008 : 163 - 164 ) بنوعين هما :-

1- الاستحقاقات المتتابعه ( Ladder Maturing )

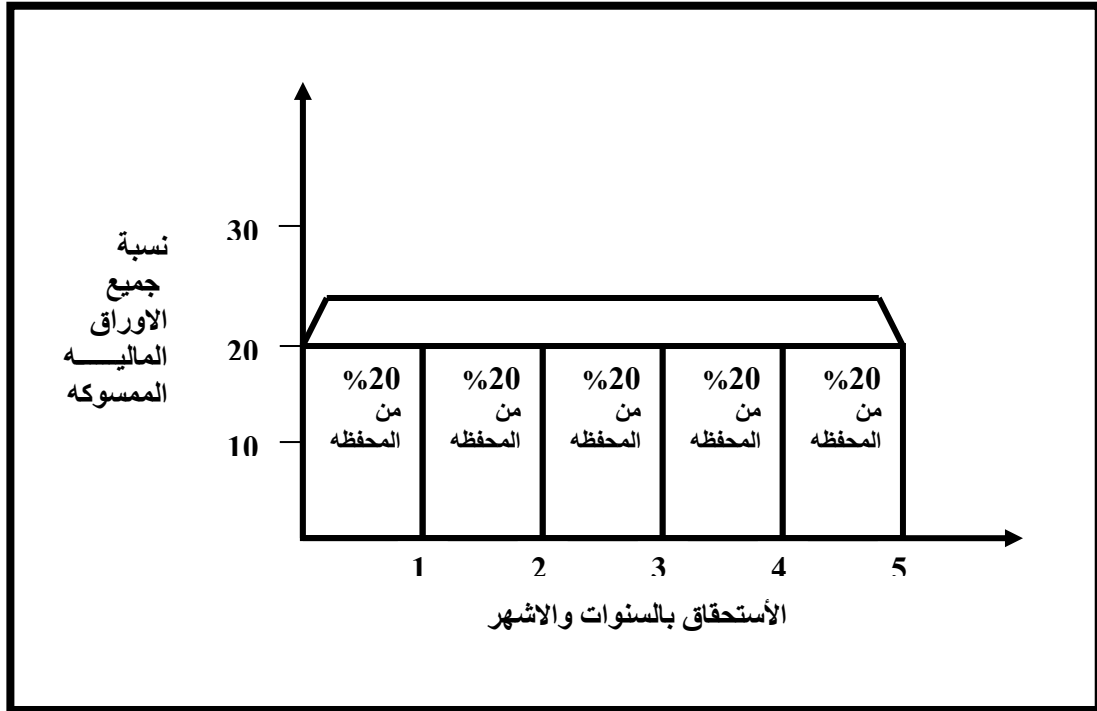
2 - الاستحقاقات المتتاليه او الثنائيه ( Barbell Maturing )

في حين حدد ( Roes ) الاستراتيجيات الاستثمارية من حيث آجال الاستحقاق بخمس انواع وتشمل النوعين المذكوره اعلاه ، وتختلف احدهما عن الاخرى من حيث ملائمتها للمؤسسات الماليه والمصرفيه دون الاخرى (Roes ، 2002 : 332 - 334). وهذه الاستراتيجيات هي :-

### 1- استراتيجية السلم :

تعد هذه الاستراتيجية من اكثر انواع الاستراتيجيات شيوعاً وتطبيقاً خصوصاً في المؤسسات الماليه الصغيره . ويتم فيها قبول اعلى استحقاق ومن ثم الاستثمار بنسب متساويه في الاوراق الماليه ولكل منها اوقات لأجال الاستحقاق وصولاً الى الحد الاقصى المقبول . وان تطبيق هذه الاستراتيجية لاتزيد من مقدار الدخل المتحقق من الاستثمار، وانما تعمل على تقليل مستوى التقلبات الحاصله به . وتميل هذه الاستراتيجية الى بناء استثمارات مرنة كما ان ادارتها تحتاج الى خبراء متمرسين وبأعداد قليله .

ويوضح الشكل رقم (3) هذه الاستراتيجية :



الشكل رقم ( 3 )

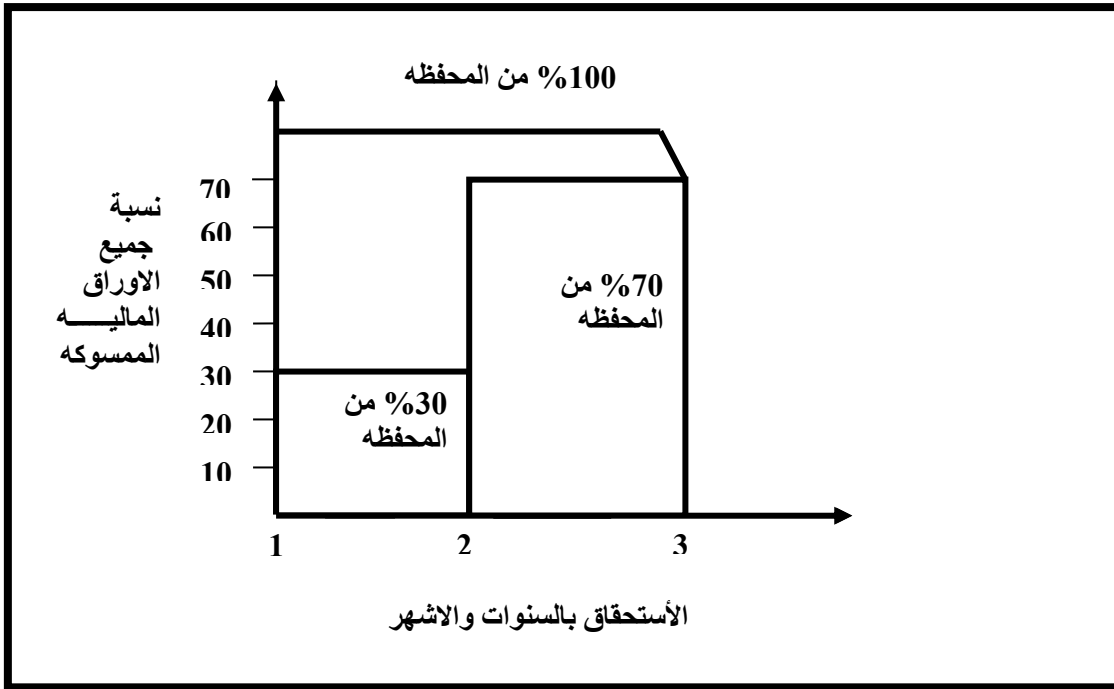
ستراتيجية السلم

Rose, Peter S., Commercial Bank Management, 4th Ed, McGraw-Hill Irwin, 2002, 333

## 2- ستراتيجية تقديم الاستحقاقات

تعد استراتيجية تقديم الاستحقاقات رائجة خصوصاً في الكثير من المصارف التجارية ، التي تقتصر كل استثماراتها في شراء الأوراق المالية قصيرة الاجل. وان تطبيق هذه الاستراتيجية يمثل استخدام للمحفظة الاستثمارية الابتدائية كونها تعتبر مصدر السيولة وليس مصدر للدخل وبذلك فإن ارتفاع سعر الفائدة خلال تلك الفترة يؤدي الى تحملها خسائر مالية كبيرة .

ويوضح الشكل رقم (2) هذه الاستراتيجية :



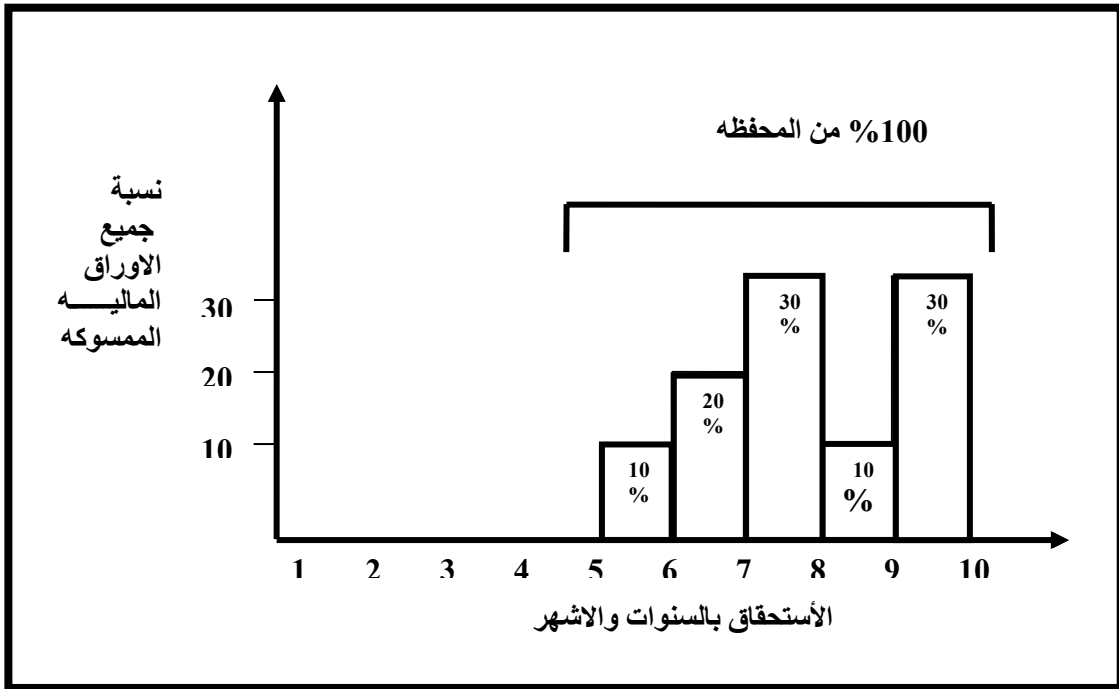
الشكل رقم ( 4 )

ستراتيجية تقديم الاستحقاقات

Rose, Peter S., Commercial Bank Management, 4th Ed, McGraw-Hill Irwin, 2002, 333

### 3- ستراتيجية تأخير الاستحقاقات

تعد هذه الاستراتيجية معاكسة للستراتيجية السابقة ، كونها تضع كل استثماراتها في سندات طويلة الأجل تكون فترة استحقاقها من (5 - 10) سنوات ، فهي تمثل كمصدر أساسي للدخل . ففي تطبيق هذه الاستراتيجية تحاول المصارف مواجهة مخاطر السيولة من خلال الاقتراض من سوق راس المال او السوق النقدي ، كما ان مخاطرة ارتفاع معدل الفائدة خلال تلك الفترة يؤدي الى تقليل معدل الدخل المتوقع للمصرف . ويوضح الشكل رقم (5) هذه الاستراتيجية :



الشكل رقم ( 5 )

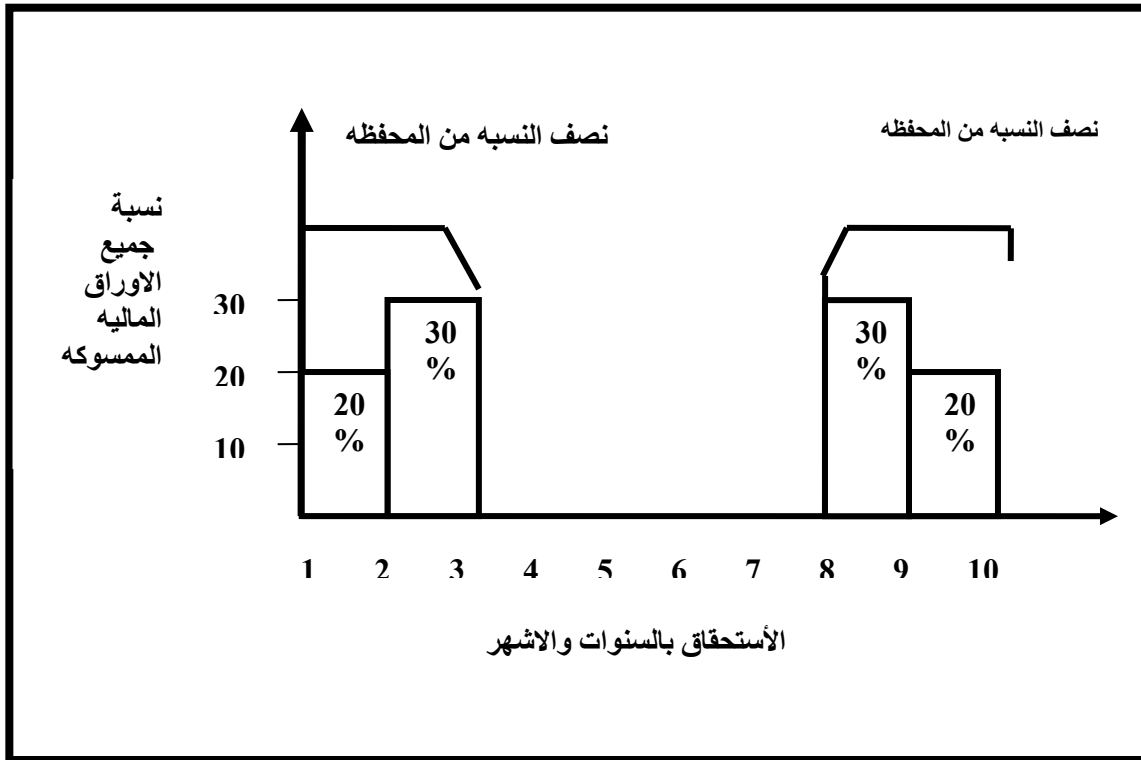
ستراتيجيه تأخير الاستحقاقات

Rose, Peter S., Commercial Bank Management, 4th Ed, McGraw-Hill Irwin, 2002, 333

#### 4- الستراتيجيه المتوازنه

تدعى الستراتيجيه التي تجمع بين استراتيجيه تقديم الاستحقاقات مع استراتيجيه تأخير الاستحقاقات بـ الستراتيجيه المتوازنه . حيث يضع المصرف اغلب امواله في محفظة الاوراق الماليه قصيره الاجل من اجل تلبية احتياجات المصرف قصيره الاجل ولتحقيق هدف السيوله . كما يضع امواله الباقيه في محفظة الاوراق الماليه طويله الاجل لاغراض الدخل . وان هذه الستراتيجيه وان وجدت فهي بشكل محدود جداً .

ويوضح الشكل رقم (6) هذه الاستراتيجيه :



الشكل رقم ( 6 )

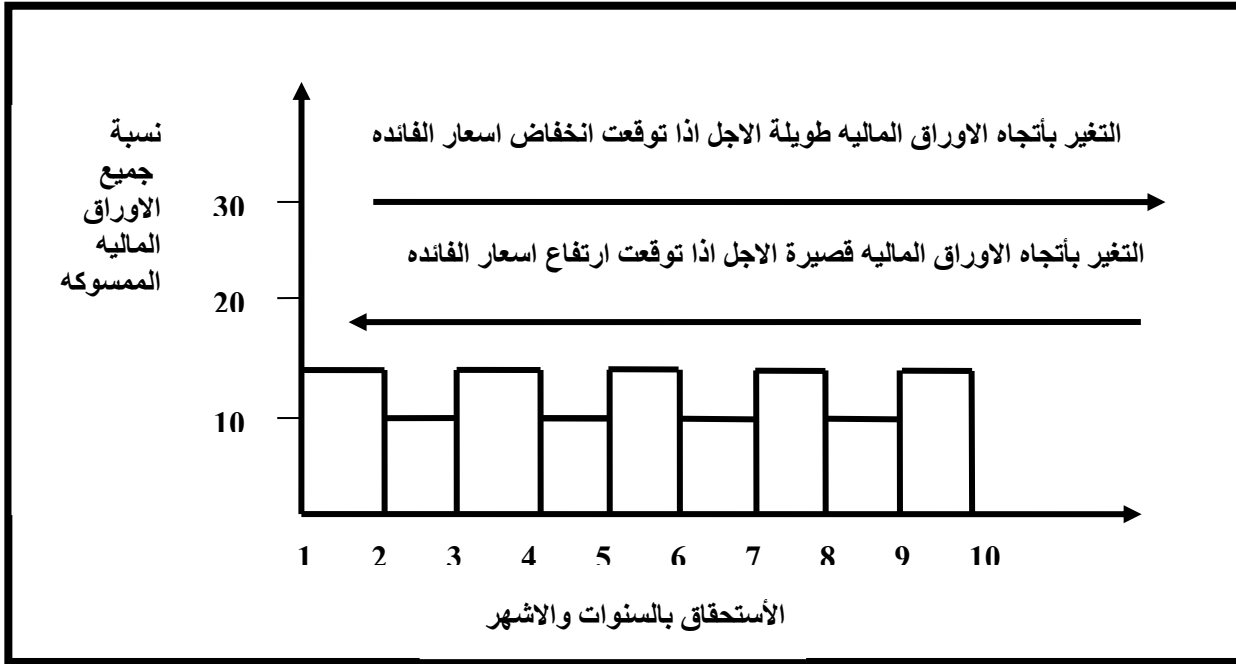
الستراتيجيه المتوازنه

Rose, Peter S., Commercial Bank Management, 4th Ed, McGraw-Hill Irwin, 2002, 334

### 5- ستراتيجية توقعات النسب

وتعد هذه الاستراتيجية من اكثر الاستراتيجيات الاستثماريه السابقه مخاطره . حيث يتم تغير استحقاقات السندات المملوكة باستمرار اعتماداً على التنبؤات لاسعار الفائده وحاله الاقتصاد . حيث يستخدم المصرف حسب هذه الاستراتيجية الاستثمار في المحفظه الاوراق الماليه قصيرة الاجل عندما يتوقع ارتفاع اسعار الفائده في حين يتجه نحو الاستثمار بالاوراق الماليه طويله الاجل في حالة توقع انخفاض في سعر الفائده . وهذا المدخل يعكس احتمال الحصول على عوائد راسماليه كبيره محتمله او ممكنه وفي نفس الوقت هنالك مضاربه كبيره قد تؤدي الى خسائر كبيره في راس المال .

ويوضح الشكل رقم (7) هذه الاستراتيجية :



الشكل رقم ( 7 )

ستراتيجية توقعات النسب

Rose, Peter S., Commercial Bank Management, 4th Ed, McGraw-Will Irwin, 2002, 334

### رابعاً : أنواع الاستثمارات المصرفية *Banking Investment Kinds*

يمكن تصنيف الاستثمارات المصرفية على اساس ومعايير متعدده منها :-

- أ- تصنيف الاستثمارات على وفق طبيعتها
- ب- تصنيف الاستثمارات على وفق موقعها الجغرافي
- ت- تصنيف الاستثمارات على وفق الزمن
- ث- تصنيف الاستثمارات على وفق التعدد

#### أ - تصنيف الاستثمارات على وفق طبيعتها

ويأخذ هذا المعيار نوع الاصل محل الاستثمار معياراً للتصنيف وبناء عليه يمكن تصنيفه

الى نوعين :- ( الدليمي ، 2005 : 8 ) ، ( الشوارد ، 2008 : 35 )

#### 1- الاستثمارات الحقيقيه او الاقتصاديه :-

الاستثمارات الحقيقية وهي مجموع الاستثمارات التي تتضمن حيازة نوع من الموجودات الملموسة التي تهدف الى تحقيق الربح او/ و شراء او/ وتملك الاصول الراسماليه . كالاستثمار في الاراضي والمصانع والسلع والمشروعات الاقتصادية (عقل ، 2000 : 88 ) ، ويطلق عليه الاستثمار العيني الذي يمثل الانفاق على الاصول الانتاجيه او السلع الاستثماريه الجديده ويترتب عليه انتاج اضافي وفرص عمل اضافيه وزياده المخزون من المواد الاولييه المختلفه (الشمري واخرون ، 1999 : 26 ) . وهذا النوع من الاستثمارات يؤدي الى زيادة حقيقه في الناتج المحلي الاجمالي وتكوين وتراكم راس المال الثابت الوطني . ويتميز الاستثمار الحقيقي بعنصر الامان وله مشاكل عديده متمثله : بعدم التجانس الذي ينتج عنه صعوبه التقييم وزيادة درجة مخاطره اضافه الى انخفاض السيوله الناتجه من عدم تداولها في الاسواق الثانويه كذلك تتحمل نفقات تأمين وخرن وصيانه ( شبيب ، 2009 : 50 ) .

## 2- الاستثمارات الماليه:-

وهي مجموع الاستثمارات في الاوراق الماليه المتاحه للاستثمار في السوق المالي ( الاسهم والسندات ) والاوراق الماليه الاخرى بهدف امتلاكها لمدة زمنيه معينه ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالي بغية الحصول على ارباح اضافيه . ويتم تداول الاستثمارات الماليه في الاسواق الماليه التي تتصف بالكفاءه العاليه ( شبيب ، 2009 : 51 ) ، وعرف الاستثمار المالي بأنه ( شراء حصه في راس المال ممثله بأسهم ، او حصه في قرض ممثله في سندات وشهادات الايداع وتعطي مالكاها حق المطالبه بالارباح او القواعد او الحقوق الاخرى التي تفرضها القوانين ذات العلاقه بالاستثمار في الاوراق الماليه ) . وترتكز الدراسات الاستثماريه عادة على هذا النوع من الاستثمارات باعتبارها الاكثر تنظيماً وفق مؤسسات واسواق وتشريعات وسياسات (محليه ودوليه ) والاكثر استقطاباً للنشاطات الاقتصاديه ( الانتاجيه والتبادليه والتمويليه ) على المستويات كافة (معروف ، 2009 : 33) . كما ان شراء هذه الاسهم والسندات يمكن ان يسهم في تمويل الانشطه الاستثماريه الحقيقيه المختلفه (الشمري واخرون ، 1999 : 26) .

## ب - الاستثمارات على وفق موقعها الجغرافي



يمكن تبويب الاستثمارات من الناحية الجغرافية الى نوعين هما :- ( حريوش واخرون ، 1999 : 34 ) ، ( الدليمي ، 2005 ، 6-7 ) ، ( رمضان ، 2007 : 36 ) ، ( مطر ، 2009 : 76 ) :-

### 1- الاستثمارات الدولية او الخارجيه:

وتمثل استخدام للاموال الفائضه بالادوات الاستثماريه والفرص المتاحة في الاسواق الاجنبيه ، أي الاستثمار في خارج الحدود الاقليميه لدوله المستثمر المقيم . ويأخذ هذا النوع من الاستثمار أشكال متعدده منها استثمارات مباشره واستثمارات غير مباشره ، استثمارات فرديه واستثمارات جماعيه . واصبح في الوقت الحاضر من المصادر التمويل المهمه في المشاريع الاقتصاديه للدوله ولاسيما في الدول الناميه لما يحقق من فوائد اساسيه منها التسهيلات والاعفاءات والضمانات .... الا أن هنالك عوامل مؤثره في جذب الاستثمارات الخارجيه منها الاستقرار السياسي ، حجم السوق من حيث عدد السكان والدخل القومي والنتاج المحلي الاجمالي ودخل الفرد فضلاً على ضرورة توفر البنيه التحتية والهيكلية الاساسيه في اقتصاد البلد بأعتبارها ميزه جاذبه للاستثمار الخارجي .

### 2- الاستثمارات المحليه او الداخليه:

تمثل جميع الفرص المتاحة للاستثمار من داخل السوق المحلي في البلد المعني ، اي من داخل الحدود الاقليميه للبلد محل دراسته متجاهلاً بذلك طبيعة هذه الاستثمارات والادوات المختاره .

وتختلف طبيعياً الاستثمارات المحليه عن الاستثمارات الخارجيه بطبيعه وانواع الادوات الاستثماريه المختاره ، والعملات المستخدمه فيها ودرجة المخاطره التي يتعرض لها المستثمر ومقدار العائد والمرونه التي يحققها من هذا الاستثمار .

### ث - تصنيف الاستثمارات على وفق الزمن

تتباين الاستثمارات من حيث المدد التي يمكن ان يحتفظ خلالها المستثمرون بالادوات المعتمده او التي تستمر خلالها الادوات المعنيه بالحيويه فيما يتعلق بالجهات المصدره لها او عمليات التداول فيها او تدفقات العوائد المتوقعه عنها. ويمكن تقسيمها على نوعين هما :-

(الزبيدي، 2000: 27) ، (معروف، 2009: 37) ، (علوان ، 2009: 36)

**1- الاستثمارات طويلة الاجل:**

وهي الاستثمارات التي تأخذ شكل الاسهم والسندات وتسمى بالاستثمارات الراسماليه .  
وتتمثل بالاصول الماليه المتداوله في اسواق راس المال والتي تزيد مدة تداولها اكثر من  
سنه وتشمل :-

- الاسهم العادية التي تصدرها الشركات المساهمه .
- الاسهم الممتازة التي تصدرها الشركات .
- السندات التي تصدرها الشركات .
- السندات الحكوميه التي يصدرها البنك المركزي .

**2- الاستثمارات قصيرة الاجل:**

تمثل الاستثمار في الاوراق الماليه التي يتم تداولها في الاسواق النقديه بحيث لا تتجاوز  
اجالها السنه الواحده ومن أهم هذه الاوراق :

- شهادات الايداع المصرفيه القابله للتداول Negotiable Certificates
- القبولات او الضمانات المصرفيه Banker s Acceptances
- اذونات الخزينه Treasury Bills المركزيه والادوات المحليه
- الاوراق التجاريه التي تصدرها بعض الشركات Commercial Papers

**ج - تصنيف الاستثمارات على وفق تعدد الادوات:** ويمكن تصنيف الاستثمار  
وفق هذا المعيار الى نوعين هما :- ( ابو احمد وقدوري ، 2005 : 302 )

**1- الاستثمار الفردي**

ويقصد به شراء اصل واحد فقط حتى ولو تكررت الوحدات المشتراة من هذه الاصول .

**2- الاستثمار المتعدد**

ويقصد به شراء نوعين او اكثر من الاصول ( المحفظه الاستثماريه ) . ويكون هذا النوع  
من الاستثمار الاكثر شيوعاً واستخداماً لانه يقلل من حجم المخاطره .

**خامساً:- أدوات الاستثمار المصرفي Banking Investment Instrument**

تمثل ادوات الاستثمار الاصل الذي حصل عليه المستثمر من جراء استثماره لأمواله التي من الممكن ان تتخذ اشكالاً متعددة ( كداوي ، 2008 : 15 ) ، ويطلق بعضهم عليها ( وسائل الاستثمار ) ( رمضان ، 2007 : 42 ) . ومن الضروري التمييز بين مجال الاستثمار واداة الاستثمار ، فمجال الاستثمار يمثل نوع او طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يختاره المستثمر لأستثمار أمواله . وأما فيما يخص ادوات الاستثمار فتمثل الاصل الذي حصل عليه المستثمر من جراء استثمار امواله والتي تتخذ أشكالاً متعددة ( كداوي ، 2008 : 15 ) . وتختلف ادوات الاستثمار بأختلاف العديد من الامور أهمها نوع الاستثمارات وحجمها وهدف الاستثمار وطبيعة الاستراتيجيات المتبعه ، حيث ان الاستثمار بالاصول الحقيقيه يتضمن أصولاً ماديه ملموسه مثل الاراضي والمباني والمعدات وهو أكثر شيوعاً الا ان الاستثمار في الاصول الماليه يشير الى حقوق حاملها تجاه مصدر هذه الاوراق الماليه ( مثل الجهات الحكوميه او المشروعات الاعمال ) ولقد ازدادت أهمية الاستثمار بالاصول الماليه في السنوات الاخيره من قرن العشرين ( الحناوي واخرون ، 2007 : 16 ) .

وسيتم تناول هذا الموضوع ضمن محورين اساسين هما :-

المحور الاول :- ادوات الاستثمار الحقيقي .

المحور الثاني :- ادوات الاستثمار المالي .

### **المحور الاول :- أدوات الاستثمار الحقيقي Real Investment Tools**

في ضمن هذا المحور سيتم التطرق بشكل مختصر الى بعض ادوات الاستثمار الحقيقيه والمتمثله بالعقارات والسلع والمشروعات الاقتصادية .

#### **Real Estate**

#### **1. الاستثمار بالعقارات**

يمثل هذا النوع من الاستثمارات المرجه والمقبوله من قبل مجموعه من المستثمرين الخبراء في هذا المجال ولكنه يحتاج الى رأس مال كبير للاستثمار ، ويأتي الاستثمار في العقارات بالمرتبه الثانيه من بين ادوات الاستثمار الاخرى – اي بعد الاستثمار بالاوراق الماليه – لكون العقارات متاحه بشكل واسع للمستثمرين فضلاً على المزايا التي يتمتع بها في العقارات ( شبيب ، 2009 : 55 ) .

ويجب على المستثمر ان يهتم بالعديد من المتغيرات عندما يحاول اكتساب ممتلكات ذات الدخل ومن بينها السكن والاثار الضريبية ومستوى المخاطره ومقدار تمويل القروض وغيرها . والمقترضون يهتمون ايضاً بالعناصر نفسها كونها تؤثر على قيمة الممتلكات التي تستخدم بوصفها ضماناً اضافياً للقروض ( علوان ، 2009 : 43 ).

ولقد حدد ( Brueggeman & Fisher ، 2005 : 292 – 293 ) جملة من تلك المزايا او المحفزات الاساسية للاستثمارات في العقارات

1- قد يتوقع المستثمر أن طلب السوق على هذا النوع سوف يكون كافياً لانتاج صافي دخل بعد تحصيل الاجور ودفع التكاليف التشغيلية .

2- المستثمر قد يتوقع بيع الاملاك بعد امتلاكها لمدة من الزمن بهدف انتظار ارتفاع قيمتها وبيعها في المستقبل للحصول على ارباح ولاسيما في البيئه التي تعاني من التضخم .

3- الاستثمار بالعقارات يخلق تنوعاً في الاسهم والسندات وغيرها من الموجودات مما يؤدي الى تقليل المخاطر .

4- قد يتيح الاستثمار بالعقارات مزايا ضريبية وهذا محفز اخر للاستثمار بالموجودات العقارية .

ولقد اضاف اليها ( رمضان ) أنها :-

5- تتصف بدرجة عالية من الامان تفوق ما في الاوراق الماليه وذلك لان المستثمر بالعقار يمتلك اصلاً حقيقياً وله كامل الحريه بالتصرف به سواء أكان ذلك بيعاً أم تأجيراً ، كما ان حملة السندات العقارية المضمونه بالعقار تضمن لحاملها الاستيلاء على الضمان في حالة عجز المدين عن سداد قيمة هذه السندات .

6- تفتقر ادوات الاستثمار في العقارات الى عنصر التجانس . لذا يلاقي المستثمر فيها مصاعب شتى تتعلق بتقويمها وبأحتساب معدلات العائد عليها مما يتطلب وجود مختصين وذوي خبرات في تلك الامور ( رمضان ، 2007 : 42 ) .

وبصوره عامه هنالك شكلان للاستثمار في العقار:- ( مطر ، 2009 : 82 )

● الاستثمار المباشر :- ويمثل شراء العقار الحقيقي أي شراء الاراضي او

المباني او الشقق من قبل المستثمر مباشرة والعمل على ادارتها بنفسه .

- الاستثمار غير المباشر :- ويقصد به شراء سند عقاري صادر عن البنك العقاري او المشاركة في محفظة مالىة لاحدى الشركات التي تتعامل بالعقارات او الاستثمار في المنتجات السياحية .

## Commodities

## 2. الاستثمار بالسلع:-

تمثل بعض السلع احدى ادوات الاستثمار المهمة لكونها تتمتع بمزايا اقتصادية خاصة تجعلها صالحة للاستثمار مما حدا ببعضهم على انشاء أسواق متخصصة بها ( بورصات ) على غرار بورصات الاوراق المالىة مثل بورصة القطن في نيويورك ، وبورصة الذهب في لندن ، وبورصة الشاي السيلاني في سيرلانكا .... ويتم التعامل بين المستثمرين في اسواق السلع عن طريق عقود خاصة تعرف بـ العقود المستقبلية ( عقد بين طرفين هما منتج السلعة والوكيل او السمسار ويتعهد المنتج بموجب هذا العقد للسمسار بتسليمه كميته معينة من سلعة معينة بتاريخ معين في المستقبل مقابل حصوله على تأمين او تغطيه تحدد بنسبه معينه من قيمة العقد ) ( رمضان ، 2007 : 44 ) .

وتتمتع هذه الادوات بدرجة عالية من المرونة والسيولة وبالنظر الى أن اسعار السلع معلنه في السوق فأنها لاتخضع للمساومه ، ولا تصلح جميع السلع في هذه الاسواق المتخصصة دخولها ضمن البورصات ، فلا بد من توفر شروط معينه في السلع التي يتم التعامل بها : بكونها تتصف بالتجانس ولها قابليه على الترتيب والتصنيف في درجات او اصناف حسب نوعيتها فضلاً على ان التعامل بها يكون من قبل مجموعه من البائعين والمشتريين ولا مجال للاحتكار وتكون بصوره مواد خام او نصف مصنعه فيما عدا بعض السلع كسبائك الذهب والفضه .

ويمكن تصنيف المتعاملين بها الى فئتين هما :-

الفئه الاولى : وتعرف بفئة التحوط ( Hedges ) هم الذين يعملون في المهنة نفسها وعلى صلة بالسلع المنتجه فتقع من ضمن مجال استثماراتهم ، ومن أمثالهم الجزارين الذين يستثمرون جزء من اموالهم في تجارة المواشي ، وتجار الذهب الذين يستثمرون جزءاً من اموالهم في مناجم الذهب .

**الفئة الثانية :** هم المضاربون ( Speculators ) وهم اما افراد او مؤسسات متخصصة محترفه بتجارة السلع بيعها وشرائها والهدف الاساسي هو الحصول على الارباح والمضاربه على اسعار الشراء وبيع هذه السلع (شبيب ، 2009 : 57-58 ) .

وبصوره عامه فإن الاستثمار بالسلع يحمل درجة عاليه من المخاطر الناجمه عن عدم تحمل السلع للخرن او انخفاض مدة تخزينها او ارتفاع كلفة الخزن ، ويتصف الافق الزمني لهذا الاستثمار بأنه قصير نسبياً مقارنة مع الادوات الاستثمار الاخرى فأقصى حد للعقود سنتان من تاريخ العقد ، كما ان مرونة الطلب على هذه السلع عاليه وتستهلك من قبل شرائح واسعه في المجتمع الدولي . لذا تبرز روح المضاربه لدى المتعاملين به ( الاستثمار بالسلع ) وفي بعض الدول او المنظمات العالميه توضع حدود عليا ودنيا لاسعار هذه السلع بغية حماية المستهلك وتحقيق الاستقرار الاقتصادي (مطر ، 2009 : 85 ) .

### 3. استثمار المشروعات الاقتصادية :- Business Projects

تعد ادوات هذا الاستثمار من أكثر ادوات الاستثمار انتشاراً وتتمثل بالمشاريع الصناعيه ، التجاريه ، الزراعيه ... وتتصف بكونها استثمارات باصول حقيقيه كالمباني والالات والمعدات ووسائل النقل وغيرها . ومن ميزاتها أنها تساهم بإنتاج القيمه المضافه للاقتصاد القومي ، أي اضافة قيمه جديده للاقتصاد وتعمل على زيادة ثروة المالكين وعلى رفع مستوى الاقتصادي للبلد فهي تؤدي الى زيادة الناتج الاجمالي وفي تراكم راس المال الثابت ( شبيب ، 2009 : 59 ) . ومن أهم الخصائص التي يتميز بها هذا النوع من الاستثمار بأنه :- ( رمضان ، 2007 : 44 – 45 )

- 1- يحقق للمستثمر عائداً معقولاً ، لذا فإن المشروع الاقتصادي من انسب ادوات الاستثمار ذوات الدخل المستمر .
- 2- يوفر للمستثمر قدراً كبيراً من الامان لان المستثمر يحوز أصول حقيقيه لها قيمه ذاتيه ، ولذا فإن درجة المخاطره المتعلقة بالخسائر الراسماليه منخفضة الى حد كبير .
- 3- توفر للمستثمر ميزه ملائمته اذ يختار من المشروعات ما يناسب مع ميوله .
- 4- يتمتع المستثمر بحق ادارة أصوله ويقوم اما بادارتها بنفسه او يفوض غيره بأدارتها لحسابه .

- 5- يؤدي الاستثمار في المشروعات الاقتصادية دوراً اجتماعياً أكثر من غيره من أوجه الأخرى إذ أنه يتيح سلماً أو خدمات تحقق اشباعاً حقيقياً للأفراد أو للمجتمع كما يعمل على توظيف جزء من العمالة الوطنية ومن ثم تعد مصدراً لدخولهم .
- أما فيما يخص نقاط الضعف أو العيوب فتتمثل :- (الزيدانين ، 1999 : 257 )
- 1- تشكل الأصول الثابتة عادة جزءاً كبيراً من هذه المشروعات وبالتالي درجة سيوله راس المال المستثمر في هذه المشروعات منخفضة .
  - 2- لو حصلت أي خسائر أو عسر مالي مؤقت يؤدي إلى الإفلاس لأدى ذلك إلى انخفاض ثروة هذه المشاريع كثيراً .
  - 3- صعوبة الموازنة بين المخاطر والسيولة والأرباح في هذه المشروعات في كثير من الأحيان .

### **المحور الثاني:- ادوات الاستثمار المالي *Finanical Investment Tools***

اذ يمكن تصنيف ادوات الاستثمار المالي على أصناف متنوعة وضمن معايير مختلفه منها :-

#### **أ - تصنيف ادوات الاستثمار المالي على وفق طبيعة الالتزامها وتشمل :-**

( التميمي و سالم ، 2004 : 21 ) ، ( Grinblatt & Titman , 1998 ; 77 -78 )

- 1- حقوق الملكية ( Equity ) :- وتضم الاسهم العادية والاسهم الممتازة .
- 2- حقوق المديونية ( Debt ) :- وتضم السندات طويلة الاجل التي تصدرها الحكومه والشركات الاعمال وشهادات الايداع المصرفي والاوراق التجاربه التي تصدرها الشركات ذات السمعه الائتمانيه العاليه .

#### **ب - تصنيف ادوات الاستثمار المالي وفقاً لاجالها :-** (علوان ، 2009 : 171 )

ويمكن من خلال هذا التصنيف تقسيم ادوات الاستثمار المالي على نوعين هما :-

- 1 - ادوات استثمار قصيرة الاجل :- وتتضمن اذونات الخزينه والاوراق التجاربه والقروض تحت الطلب والقبولات المصرفيه وشهادات الايداع .
- 2 - ادوات استثمار طويله الاجل :- وتتضمن الاسهم العادية والاسهم الممتازة والسندات .

#### **ج - تصنيف ادوات الاستثمار المالي حسب مخاطرتها :-** ( رمضان ، 2007 : 74 )

يمكن تدرّيج ادوات الاستثمار المالي تصاعدياً حسب مخاطرها متدرّجه من الادوات التي تكاد تخلو من المخاطر الى الادوات الاكثر خطوره وكما يأتي :-

- 1- اذونات الخزينه
- 2- الاوراق التجارّيه
- 3- السندات التي تصدرها الحكومه
- 4- سندات المحليه
- 5- السندات التي تصدرها الشركات
- 6- الاسهم الممتازة
- 7- الاسهم العاديه
- 8- الكفالات Warrants
- 9- الخيارات Option

10 – المستقبليات الماليه Financial Future

**د – تصنيف ادوات الاستثمار المالي وفقاً للدخل ويشمل :-** ( شبيب ، 2009 : 104

( ، ( الزيدانين ، 1999 : 257 )

1 – ادوات استثمار ذو الدخل الثابت :- مثل اذونات الخزينه والسندات ذات سعر الفائده الثابت والاسهم الممتازة .

2 – ادوات استثمار ذو الدخل المتغير :- مثل الاسهم العاديه والسندات ذات سعر الفائده العائم .

**هـ - تصنيف ادوات الاستثمار المالي من حيث قابليتها على التداول :-**

( Elton & Gruber ، 1995 : 12 ) ، ( Jones ، 2002 : 29 ) ، ( الزبيدي ، 2000 :

32 – 36 ) ، ( شبيب ، 2009 : 52 )

1 – ادوات استثماريه غير قابله للتداول :-

ويقصد بها الادوات الماليه التي لا يمكن تداولها في الاسواق الماليه على وفق التشريعات الماليه الصادره ولمختلف انواعها بل يمكن تداولها بين الجهه المصدرة لها والمستثمر المباشر ومن اهمها :-



Time Deposits	• الودائع لأجل
Saving Deposits	• ودائع التوفير
Certificates Deposits	• شهادات الايداع غير القابلة للتداول
Suplus Reserve Requirement	• قروض فائض الاحتياطي الائتماني
Repurchase Agreement	• اتفاقيات اعادة الشراء
Saving Bonds	• سندات الادخاريه الحكوميه

## 2 - الادوات الاستثماريه القابلة للتداول

وهي الادوات الماليه التي يمكن تداولها في الاسواق الماليه سواء كانت منتظمه أم غير منتظمه او عن طريق عملية التبادل بين المستثمرين ويمكن تقسيمها على :-

### أولاً :- الادوات المتداوله في سوق النقد

تتصف الادوات الماليه المتداوله في الاسواق النقديه بأنها ذات طابع قصير الاجل وتتراوح مدد تسديدها ما بين اليوم الواحد في بعض الحالات الى السنه الواحده بشكل عام . وتتميز بسيولتها العاليه وبذلك يمكن تحويلها الى نقد .

ومن الادوات المتداوله في الاسواق النقديه تشمل :- ( معروف ، 2009 : 33 )

Treasure Bills	• اذونات الخزينه
Banks Acceptances	• قبولات مصرفيه
Negotiable Certificate Deposits	• شهادات الايداع القابلة للتداول
Commercial Paper	• اوراق تجاريه
Euro Dollar	• يورو دولار
Repurchase Agreements	• اتفاقيات اعادة الشراء
Treasury Notes	• سندات الخزينه

### ثانياً :- الادوات الاستثماريه المتداوله في سوق راس المال

وتشمل الادوات الاستثماريه المتداوله في اسواق راس المال كافة ، وتتصف بأنها ذات طابع طويل الاجل وأقل سيوله وأكثر مخاطره مقارنة مع ادوات السوق النقديه وتشمل السندات والاسهم بأنواعها .

### ثالثاً :- أدوات سوق المشتقات

وهي من أهم الأدوات الماليه الجديده التي يمكن استخدامها لاغراض التحوط والمضاربه والاستثمار . وتتصف بأنها ذات عائد مرتفع ومخاطره عاليه وتشمل :- ( Eales ,2000 ; )

( 11 )

- عقود الخيارات Option Contracts
- عقود المستقبلات Future Contracts
- العقود الاجله Forword Contracts
- المقايضات او المبادلات Swaps

وبعد التطرق الى تصنيفات الادوات الماليه فقد تناول الباحث إحدى تلك التصنيفات وهو التصنيف على وفق الأجل وهو يتضمن نوعين :- ( Choudhry , 2007 ; 48 )

#### 1- أدوات الاستثمار قصير الاجل

- اذونات الخزينه Treasury Bills
- الاوراق التجاربه Commcial Paper
- القبولات المصرفيه Banks Acceptances
- القروض تحت الطلب Call Loans
- شهادات الايداع Certificates Deposits

### أذونات الخزينه

#### **Treasury Bills**

وهي اداة ائتمان قصيرة الاجل تصدرها الحكومه للراغبين في شرائها من المستثمرين سواء أكانوا مؤسسات ماليه أم افراد اذ يحصلون على خصم من قيمتها الاسميه او سعر فائده محدد وهي تصدر لسد حاجات قصيرة الاجل ( Roes . 2002 ; 311 ) . فالمستثمر يشتري أذونات الخزينه بخصم عن قيمتها الاسميه التي تدفع له عند الاستحقاق ( Bodie , et . al , 2008 ; 26 ) . ومدة اذونات الخزينه في الولايات المتحده الامريكه تتراوح بين ثلاثة شهور الى سنة واحده ( ثلاثة شهر ، ستة اشهر ، سنة ) اذ تطرح الاذونات ذات الثلاثه والستة اشهر في السوق الاولييه أسبوعياً . في حين تطرح الاذونات التي يكون اجالها سنه مره في الشهر ويدعى هذا النوع من الاذونات بـ ( سلاسل منتظمه ) وهناك نوع آخر من اذونات الخزينه يدعى بـ ( سلاسل غير المنتظمه ) ويصدر هذا

النوع عند الحاجة الى السيولة ( السويدي ، 2002 : 61 ) ، وتتصف اذونات الخزينة الامريكية بأنها ذات الجودة عالية إذ تجذب كل انواع المستثمرين ومن اغلب دول العالم ، ولذلك فان سوق هذه الاوراق يتمتع بالعمق الذي يوفر سيولة كبيره ( Zietlow ,et , al 456 ; 2007 ) . والغرض من الاصدار الاذونات هو تمويل بعض أنواع العجز الموسمي في ميزانيه الدوله والذي يؤدي اليه عدم توافق مواقيت تحصيل الايرادات مع مواقيت الانفاق ( رمضان وجودة ، 2006 : 283 ) . وتحقق المصارف بأكبر قدر ممكن من اذونات الخزينة ، في حين ان الافراد والشركات المساهمة والوسطاء الماليون فيحتفظون بنسبة أقل ( الرفاعي وبلعربي ، 2002 : 43 ) .

ولقد حدد كل من ( معروف ) و( علوان ) اهم المزايا التي تتصف بها اذونات الخزينة وهي :-

- تعد استثمارات خاليه من المخاطر .
- لها سوق مستمر . فالمتعاملون فيها على استعداد دائماً للشراء او البيع لكل الاصدارات الحاليه منها وهذا ما يزيد من التنافسي السوقي .
- تتسم بصفة الاعفاءات الضريبيه على الدخل .
- تتسم اذونات الخزينه بمددها القصيره وبضمانها الرسمي من قبل جهة حكوميه مركزيه .
- لا تتعرض لمخاطرة انخفاض القيمة . فأذا رغب حاملها في بيعها فأنها تكون سريعة التداول فضلاً عن انخفاض تكاليف التداول وهذا ما يحقق لاداره المعنيه سيوله عاليه نسبياً . ( معروف ، 2009 : 136 ) ، ( علوان ، 2009 : 171 )

## Commercial Paper

## الاوراق التجاريه

هي مستند غير موثق صادر من المدين لامر الدائن ، أي سندات اذنيه غير مضمونه تشبه اذونات الخزينه الا انها صادرة من قبل شركات كبيره ذات شهره والسمعه العاليه بدلا من الحكومه بهدف الحصول على حاجاتها من التمويل قصير الاجل ( العامري ، 2007 : 70 ) . او هي احد اهم الوسائل التي تستخدمها المنظمات التجاريه الكبيره لكي تتجنب من خلالها الدفع الى المصارف الوسيطة اجور الربط بين المقرض والمقترض ( Arnold ,

454 ; 2008 ) وتتصف بأن اعلى مدى لتاريخ استحقاقها هو 270 يوماً ، كما ان تاريخ الاستحقاق الاطول يتطلب التسجيل في هيئة البورصة والاوراق الماليه ، وغالباً ما تصدر الاوراق الماليه بتواريخ استحقاق تتراوح بين ( 1 – 2 ) شهراً ، أي عند تاريخ الاستحقاق يتجه حامل هذه الورقه الى المصرف الذي حددته الشركة المصدرة لتحصيل قيمتها الاسميه ( Koch & Macdonald ,2000 ; 8 ) . فالعائد المتحقق من تلك الورقة هو الفرق بين القيمة الاسميه لهذه الورقه والمبلغ الذي تم دفعه عند شراء الورقه . وان هذه الورقه تصدر على اساس سعر الخصم وليس فائده محده . وعادة تحمل الاوراق التجارويه عائد أعلى من عائد اذون الخزانه ، الا انها ذات مخاطر أعلى بعض الشيء وسيوله أقل من اذون الخزانه ( Noor & Naim , 2003 ; 180 ) .

ومن الجدير بالذكر ان الجهات المصدرة لهذه الاوراق قد تلجأ لأصدارها لاسباب عديده من بينها تردد المصارف والمؤسسات الماليه في تقديم التسهيلات الائتمانيه لها ، ولتفادي تكلفة الاقتراض من المصارف ودفع سعر فائده مرتفع نسبياً مقارنةً بما تدفعه للدائنين عندما تصدر اوراقاً تجارويه . من جانب اخر ، نجد المستثمرين في اقبال عليها لانها تتسم كذلك بقابليتها للتداول في السوق الثانوي ( السويدي ، 2002 : 67 ) .

وهناك نوعان رئيسان من الاوراق التجارويه :- (معروف ، 2009 : 144 )

الاول :- يدعى بالاوراق التجارويه المباشره التي تصدر مباشرة من قبل المصارف وشركات التأمين وصناديق المشتركه وذلك من دون الحاجه الى وساطه السماسره او المتاجرين .

واما النوع الثاني فيدعى بأوراق المتاجرين (Dealer Paper) او اوراق صناعيه (Industrial Paper) وهي تصدر عن شركات غير ماليه مثل مؤسسات المرافق العامه والشركات الصناعيه وشركات النقل او حتى تجار التجزئه .

## Banker Acceptances

## القبولات المصرفيه

وهي اوراق تجارويه قصيرة الاجل يمكن ان تكون مصدراً مهماً للتمويل وتستخدم غالباً لتسوية الشراء الخارجي ( الاستيراد والتصدير ) بالاتفاق بين المستورد والمصرف ( VanHorne & Wachowicz , 2005 ; 284 ) . فهي عباره عن قبول مصرفي يتعهد بموجبه المصرف بان يدفع لأمر المتعامل او لأمر طرف ثالث مبلغاً محدداً من المال

في المستقبل في موعد يحدد وتكون العمولة المستقطعة من المصرف عبارته عن مبلغ محدد يخضم مقدماً لا يتغير ويسمى بالعمولة المقطوعة ( Flat ) لذلك فان درجة المخاطر تكون قليلة وتكون الفائدة المدفوعة منخفضة وتعد القبولات المصرفية من اوراق الدرجة الاولى التي تصدر من قبل المصارف ( شبيب ، 2009 : 241 ) . وتعد القبولات المصرفية من مصادر التمويل قصيرة الاجل التي يمكن ان تكون بديلاً عن الائتمان اوجزءاً منه ( عقل ، 2009 : 412 ) ، ويصبح هذا الامر مقبولاً اذا قام المصرف بتجيره ( القبول ) ومن ثم يمكن المتاجره بالقبول في الاسواق الثانويه ، أي يمكن ان يباع ويشترى في الاسواق الثانويه مثل أي مطالبه على المصرف ( Bodie,et.al,2008 ) . ويعد تداولها بين المؤسسات الماليه والشركات المهتمه بالتجارة والمتعاملين بالادوات الاستثماريه بمثابة استثماراً عالي النوعيه لكونها توفر فرص الحصول على السيوله بالاضافه الى تغطية قيم السلع المصدرة وتحقق في الوقت نفسه الامان للمستثمرين والتجار ( Roes .2002 ;312 - 313 ) . وبذلك فهي تحقق هدفي السيوله والامان وتعمل على خلق فاعليه في القبولات المصرفيه وزياده في تعزيز التجاره الدوليه من جانب ، كما تشجع المستثمرين للمساهمه في تداول القبولات من جانب . ولا بد من الاشاره الى أن عملية الدفع تكون في حالتين اما بشكل مباشر اذ يقوم المصرف بدفع المبلغ المتفق عليه تماماً وحالاً او ان يقوم بدفع المبلغ في وقت لاحق ( علوان ، 2009 : 172 ) .

### القروض تحت الطلب

### Call Loan

هي القروض التي تمنحها المصارف والمؤسسات الماليه لبعض المتعاملين بالاوراق الماليه في اسواق راس المال . ومن خصائص هذا النوع من القروض أنه يحق للمصرف استدعاء القرض في اللحظة التي يشاء فيها ، وعلى المقترض ان يقوم بالسداد خلال ساعات من طلب المصرف ولذلك فهي تحمل أسعار فائده منخفضة جداً ومدتها قصيره قد لا تتجاوز يوماً او يومين ( رمضان ، 2007 : 46 ) .

### شهادات الايداع

### Cerfiticade Deposits

هي ايصال تطرحه المصارف يثبت لحامله بأنه قد اودع مبلغاً معيناً لمدة محدده وبفائده معلومه ويمكن لحامله اما الاحتفاظ به حتى تاريخ الاستحقاق وهذا يعني انه مازال متمتعاً

بضمان المصرف او ان يقوم ببيعها في السوق الثانوي ( سوق البورصات ) لكي يوفر ارصدة سائله لمواجهة التزاماته المستحقة .

وتختلف هذه الشهادات عن الاذونات الخزينة في امرين هما :-

- انها تحمل فائده محدده يتعين دفعها في تاريخ الاستحقاق ، فهي لا تباع بخصم .
- تحسب الفائده عليها على اساس ( 365 ) يوماً بدلاً من ( 360 ) يوماً .

ولقد تم التطرق لشهادات الايداع بصوره وافيه في المبحث الاول في الصفحه 47 - 48

ب – أدوات الاستثمار طويلة الاجل وتتضمن :-

- الاسهم ( العادية ، الممتازة )
- السندات

## Stocks

## الاسهم

تعد الاسهم إحدى الاوراق الماليه الاوسع انتشاراً بين المستثمرين ، فهي تمثل حقوق ملكيه طويله الاجل للمؤسسات المصدرة لها وليس لها تاريخ استحقاق (السويدي ، 2002 : 84 ) . ويعرف السهم بأنه ( ورقة ماليه تثبت حق ملكية الشركة اوحصه او جزء من دخل موجوداتها ) ( Noor & Nami , 2003 ; 168 ) . وعرفه ( حماد ) بأنه ( صك يثبت لصاحبه الحق في حصه شائعه في ملكية صافي أصول شركه مساهمه او توصيه بالاسهم بحسب الاصول ، ويضمن الحق في الحصول على حصه من ارباح الشركة تناسب ما يملكه من اسهم ، وتكون مسؤوليه المساهم محدوده بمقدار ما يملكه من اسهم ) ( حماد ، 2007 : 11 ) . او ( انه وثيقة ذات قيمة اسمية واحده تطرح للاكتتاب العام قابلة للتداول وغير قابلة للتجزئة ) ( سعايدة وفريد ، 2004 ، 69 ) وتحقق الاسهم مكاسب لمالكيها فقد تكون هذه المكاسب في شكل توزيعات ارباح او في شكل ارباح راسماليه ، كما تمنح حاملها صوتاً مقابل كل سهم للتصويت على اختيار مجلس الاداره الذي يختاره المساهمون لادارة شؤون الشركة وامور اخرى متعلقه بقراراتها . وبذلك فهي وسيله من وسائل التمويل الشركة وتكوين راس المال ( Weston,et,al .1996 ; 675 ) . وفي الوقت نفسه لا يحق المطالبه بأرباح الا اذا قررت الجبهه المصدرة للاسهم ذلك . ونلاحظ هنا انه في حالة تعرض هذه الجبهه للافلاس ، فإن حملة الاسهم يحصلون على ما تبقى من اموال

التصفيه التي قد تكفي او لا تكفي لسداد مستحقاتهم او اموالهم التي اشترى بها تلك الاسهم لغرض الاستثمار ( ابو احمد وقدوري، 2005 : 304 ) .  
وهناك نوعان من الاسهم هما :-

## Common Stock

### • الاسهم العادية

يشير مصطلح السهم العادي (Common Stock) الى معانٍ مختلفه لدى الافراد ، الا انه يبقى يستخدم للاشاره الى ذلك السهم الذي لا يمتلك أي تفضيلات او اسبقيات خاصه سواء في دفع مقسوم الارباح ام في حالة الافلاس والتصفيه (النعيمة والخرشه ، 2007 : 161 ) . وتصدر الاسهم العادية عن الشركات بحصص متساويه وكل حصه تسمى " سهماً " وغالباً ما تكون قيمته عند الاصدار ديناراً واحداً . وتعتمد الشركات المساهمه بشكل كبير على الاسهم العادية كمصدر طويل الاجل لتمويل راس المال ولاسيما في مرحلة تأسيسها ( عباس ، 2008 : 276 ) . وتعرف الاسهم العادية بأنها ( أداة ملكيه ذات صفه ماليه قابله للتداول ، الحق لحامله بذمه الجبه المصدره لها ، الحصول على عوائد غير ثابتة ، بجانب حصه براس مال الشركة ، والمثبتة بشهادة السهم ) ( التميمي وسالم ، 2004 : 30 ) . وهي بذلك ادوات ملكيه قابله للتداول وتحصل على الحقوق العادية لحامل السهم دون ميزه خاصه مقارنة بالاوراق الماليه الاخرى سواء في الارباح او الاصول ( Roes & Hudgins ,2005; 509 ) . وهناك خاصيتان أساسيتان للاسهم العادية كأستثمارات تتمثل بحق المطالبه بالمتبقي فقط والخاصيه الثانيه مستوى الالتزامات المحدوده ، حيث ان حملة الاسهم هم في نهاية الخط من أولئك الذين لديهم التزامات على الشركة بالاصول والعوائد . ففي حالة التصفيه ، حملة الاسهم العادية يمتلكون حق المطالبه بالمتبقي بعد دفع حقوق كل الدائنين الاخرين ( سندات ضريبه ، المستخدمين ، المجهزين ) . كما يحق المطالبه بجزء الدخل التشغيلي بعد دفع الفائده وضرائب الدخل . أما الخاصيه الثانيه فهي متمثله بمستوى الالتزام المحدود ، حيث ان المساهمين ( حملة الاسهم العادية ) ليسوا كالمالكين في شركات الاعمال غير المشتركه ، فالدائنون يمكنهم المطالبه بالاحقيه على الاصول الشخصيه للمالكين مثل البيوت والسيارات والاثاث ، وفي حالة افلاس الشركة . أي ان حملة الاسهم العادية غير مسؤولين شخصياً بالالتزامات الماليه للشركه ، وبذلك تكون مسؤوليتهم محدوده ( Bodie,et.al,2008:39 ) . وبذلك يعتبر اصحابها اكثر

الاطراف المرتبطه بالمنشاه استفادة في حالة نجاح المنظمه . وفي الوقت نفسه هم اكثر الاطراف تحملاً للضرر وللمخاطرة في حالة فشل الشركة ( Hempel , el ,at .1994 :304 ) .

وتتضمن الاسهم العادية مجموعه من المزايا والعيوب وسيتم تناولها من وجهة نظر الشركة او المنشأ المصدره لها . ( Grinblatt & Titman , 1998 ; 77 ) ، ( السعايده وفريد ، 2004 : 71 ) ، ( عباس ، 2008 : 278 – 279 )  
فتتمثل المزايا بـ

1. سهولة بيع وشراء الاسهم ولاسيما اذا كانت الشركة المصدره لها جيدة .
2. لا تعتبر الاسهم التزاماً مالياً على الشركة بل هي ملكيه الشركة وبذلك فهي لا تمثل عبئاً على الشركة لكونها لا يتوجب عليها أقساط أطفاء كما هو الحال في السندات ، ولا يوجد لها تاريخ استحقاق .
3. لا تلزم الشركة بتوزيع ارباح سنويه على المساهمين ولاسيما اذا كانت هنالك حاجه ضروريه لو ان الشركة تعرضت لخساره في سنه من السنوات .
4. كما تستطيع الحصول على علاوه أصدار ( الضمنيه ) من خلال أصدار اسهم جديدة وتمثل العلاوه الفارق بين السعر الاسمي والسعر الجديد .

اما مايخص العيوب فتتمثل

1. كلفة أصدار الاسهم العادية أعلى من تكلفة أصدار السندات .
2. الارباح الموزعه للمساهمين لا يمكن خصمها من الضريبه التي تدفع للحكومه مما يزيد كلفتها بالمقارنه مع الديون اضافة الى كونها لا تحمل عائداً ثابتاً مما يقلل فرص الشركة للمتاجره بالملكيه .
3. عدم السيطره على الاداره اذا ما قامت شركه معينه بشراء عدد كبير من الاسهم مما يخلق ما يعرف بـ( السيطره المعاديه ) مما يؤدي الى تأثر سلطة المالكين المسيطرين ومن ثم فقدان السيطره على الاداره .
4. توسع قاعدة توزيع الارباح ومن ثم تخفيض الارباح المحتجزه لاعادة الاستثمار .



## Preferred Stocks

## • الاسهم الممتازة

تمثل الاسهم الممتازة أوراق مالية ثابتة الدخل لكونها تحصل على تدفقات نقدية سنوية ، اما ان تكون على شكل نسبة مئوية من القيمة الاسمية او تحدد من مبلغ الكابون الذي سيتم دفعه سنوياً ( 83 : Reilly & Brown, 2006 ) . وتعد الاسهم الممتازة بمثابة خليط بين صفات المديونية ( السندات ) وادوات الملكيه ( الاسهم العادية ) لذا يطلق عليها بـ أداه ملكيه هجينه ، فهي تتشابه مع السندات من حيث ثبات العائد والاولويه في الحصول على هذا العائد قبل حملة الاسهم العادية (التميمي وسالم ، 2004 : 34 ) . بينما تتشابه مع الاسهم العادية ان كليهما ادوات ملكيه لها قيمه اسميه ، قيمه دفترية ، قيمه سوقيه ، وليس لها تاريخ استحقاق محدد لردهما للمالكين إضافة الى ان مسؤولية حاملها محدوده بقيمة السهم . وان كليهما لا يلزم الشركة بدفع عائد ثابت وإنما يتوقف على الارباح المتحققه وسياسة الاداره في التوزيع ( Roes & Hudgins, 2005; 632 ) . وفي بعض الاحيان تضطر الشركة لأصدار الاسهم الممتازة ولاسيما في الحالات التي لا يكون فيها قرار الدين او إصدار الاسهم العادية هو الخيار الانسب . كما ان المديرين الماليين يفضلونها في ظروف معينه بأعتبارها اكثر اماناً من استخدام الدين نفسه (عباس ، 2008 : 280 ) أما فيما يخص أهم الاختلافات بين الاسهم العادية والاسهم الممتازة فتتمثل :- (مصطفى ، 2003 : 258 ) , ( السعايده وفريد ، 2004 : 73 )

1. ان لحملة الاسهم الممتازة الاولويه في الحصول على الارباح الموزعه مقارنة بحملة الاسهم العادية .

2. هنالك حد أقصى لما يمكن ان يحصل عليه حملة الاسهم الممتازة في حين لا يوجد مثل هذا الحد فيما يخص حملة الاسهم العادية .

3. لا يتمتع حملة الاسهم الممتازة بحق التصويت وحضور الجمعيه العموميه في حين يكون هذا حقاً اساسياً لحملة الاسهم العادية . أي ان اصحاب الاسهم الممتازة لا يتدخلون في ادارة المشروع .

ومن أهم الدوافع الاستثمار بالاسهم الممتازة :- ( شبيب ، 2009 : 178 )

1. تخفيض المخاطر بالتنوع .

2. الحصول على دخل دوري ثابت

3. تعتبر اداة استثماريه آمنه .

## السندات

## **Bonds**

تمثل السندات اداة مديونية وتصنف ضمن الاستثمارات الماليه طويله الاجل ، تصدرها المنشآت وتعطي لحاملها الحق في الحصول على قيمه الاسميه للسند (Par Value) في تاريخ الاستحقاق ( الخفاجي والحديثي ، 2002 : 24 ) . وتعرف السندات ( بأنها عبارة عن عقد طويل الاجل تصدره الشركات او الحكومات وطبقاً لهذا العقد يقبل المقترض ( المصدر للسند ) ان يدفع قيمة السند مع فوائد المستحقه في تواريخ محدده لحامل السند ( المقرض ) ويحمل السند قيمه اسميه (Face Value) وتاريخ استحقاق معين ( Maturity Date ) ومعدل فائده محدد ( Coupon Rate ) ( عبد الله والطراد ، 2006 : 347 ) . كما عرفها ( حماد ، 2007 : 15 ) ( بأنها صك يمثل جزء من قرض طويل الاجل عادة وتصدر الشركات السندات في شكل شهادات اسميه بقيمه موحده قابله للتداول ، وتمثل السندات في ذلك الاصدار حقوقاً متساويه لحاملها في مواجهة الشركة ) .

ويختلف السند عن القرض بقابليته للتداول ويمكن بيعه والتصرف به في الاسواق الثانويه وهو بذلك يحتفظ بسيولة عاليه بالنسبه لحاملها ( جابر ، 2005 : 30 ) . كما تختلف انواع السندات وفقاً لتاريخ استحقاقها ، فهناك سندات لا يتجاوز عمرها السنه ويتم تداولها في سوق النقد وتمثل سندات قصيرة الاجل ، أما النوع الثاني فيتمثل بالسندات متوسطه الاجل والتي يتراوح تواريخ استحقاقها من ( 1 - 7 ) سنوات ، وتصدر بأسعار فائده أعلى من السندات قصيرة الاجل ، ويمكن تداولها في السوق النقديه . أما ما يخص النوع الاخير السندات طويله الاجل والتي تكون تواريخ استحقاقها أكثر من 7 سنوات وتكون فائدها أعلى من النوعين السابقين ( شبيب ، 2009 : 266 ) .

ومن أهم المزايا التي يمكن ان تحققها السندات لحاملها بأنها تعطي الحق لهم في الحصول على دخل ثابت ويدفع اما بشكل سنوي او نصف او ربع سنوي بغض النظر عن الدخل الذي حققته الشركة ونظراً لثبات النسبي في العائد المتولد من السندات ، فعادة ما تكون قيمه السوقيه ثابتة نسبياً ايضاً ، وبذلك تكون السندات أقل تعرضاً لمخاطر انخفاض قيمه السوقيه ( Bodie , et .al , 2008 : 43 ) . كما يحصل حملة السندات على الفوائد قبل دفع مقسوم الارباح للمالكين ، أي في حالة تعرض الشركة المصدره للافلاس ، فإن حملة

السندات يكون لهم الاولوية في الحصول على مستحقاتهم من أموال التصفيه & Brealey ( Myers , 1991 ; 320 ) .

أما المزايا التي يمكن تحققها للسندات للشركة المصدره لها فأنها تتمثل :- ( عباس ، 2008 : 275 )

- 1- أن الفوائد التي تدفعها لحاملي السندات تخصم من الضرائب التي تدفعها للحكومته بأعتبارها نفقات تتحملها الشركة .
  - 2- تستطيع التصرف بحرية طالما ان حملة السندات لا يحق لهم التدخل في شؤونها .
  - 3- غالباً ما تكون كلفة السند أقل من كلفة غيره من أدوات الدين الاخرى .
- ولكن في الوقت نفسه فأن السندات تلزم الشركة المصدره الى دفع فوائد عليها مما يؤثر على سيولتها وتكون محدده من قبل التشريعات القانونيه الحكوميه فضلاً على تعرضها الى مخاطرة عدم التسديد .

## ***Investments Risks***

### سادساً : مخاطر الاستثمارات

تعد المخاطر عنصر مهماً من العناصر التي يتوقف عليها اتخاذ القرار الاستثماري . فالمخاطر في الاستثمار تعني احتمالية عدم تحقيق عائد او ربما احتمالية توقع خسائر راسماليه ، لذا نجد المستثمر عند اتخاذه قراره الاستثماري يجري مبادله بين العائد والمخاطر (علوان ، 2009 : 61 ) . فهناك المستثمر المحافظ الذي يقبل بدرجة خطر منخفضة ، ومستثمر مضارب الذي يقبل بدرجة خطر مرتفعه العائد ، ومستثمر رشيد الذي يقوم بدراسة الادوات الاستثماريه بدقه وعنايه ويربط بين العائد ودرجة المخاطر ويوازن بينهما بهدف الوصول الى القرار الذي يحقق له اكبر عائد واقل درجه خطر ( شبيب ، 2009 : 103 ) . وتعرف المخاطره في قاموس ( Oxford ) بأنها ( احتمالية حصول أمر سيء ممكن حصوله في المستقبل ) ( Hornby , 2004 ; 1105 ) . كما عرفها ( Allen, et. al ) بأنها احتمالية التعرض للاذى او الخساره ( Allen, et. al , 2004 : 10 ) او ( عدم انتظام العوائد ) ( Francis,1991:12 ) . ولا بد من التمييز بين مصطلحي المخاطره ( Risk ) واللاتأكد ( Uncertainty ) اللذين غالباً ما يستخدمان بشكل مترادف للتعبير عن المعنى نفسه . فمصطلح اللاتأكد هو عدم معرفة ما الذي سوف يحصل في المستقبل . في حين ان مصطلح المخاطره ينصرف الى مقدار درجة اللاتأكد

الموجود . فإن ارتفاع درجة اللاتأكد يعني مخاطره عاليه عليه ( Horcher , 2005 : 1- 2 ) . أما الفرق الذي حدده ( Frame , 2003 : 8 ) فعند اتخاذ قرار تحت ظروف المخاطره ، فإن مقدار احتمالية مخاطرة الحدث يكون معروف عند اختباره ، أما عند اتخاذ قرار تحت ظروف اللاتأكد فلا يمكن معرفة احتمالية هذه المخاطره . والمبدأ الاساس للمخاطره الاستثماريه هو ارتباطها دائماً بالعائد وبعلاقه ايجابيه فكلاهما يسير بالاتجاه نفسه ولاسيما عند مقارنة استراتيجيات الاستثمار أحدهما بالآخر . فالاستثمارات الماليه التي لها معدلات عائد عاليه تتجه لان تكون لها معدلات اكبر من المخاطره ( 8 : 1999 , Sharpe , et . al ) . وان تحليل المخاطر يتوقف في الواقع على عاملين هما :- ( حنفي وقرياقص ، 2004 ، 95 )

1. ادراك بعض خصائص التدفقات النقدية من حيث الاختلافات المتوقعه .

2. رغبة المستثمر من المخاطره او الابتعاد عنها .

وبصوره عامه تصنف المخاطر الاستثماريه على نوعين هما :-

النوع الاول :- المخاطر الخارجيه او النظاميه ( Systematic Risk )

النوع الثاني :- المخاطر الداخليه او اللانظاميه ( Unsystematic Risk )

### **النوع الاول :- المخاطرة النظاميه ( Systematic Risk )**

وهي المخاطرة التي تتأثر بها التدفقات النقدية للادوات الاستثماريه وتتسم بمظاهر عامه لا يمكن تجنبها ، وعادة تحدث عند وقوع حدث كبير يؤثر على السوق برمتها مثل حدوث حرب او كوارث طبيعيه ... الخ . وتعرف المخاطره النظاميه ( بأنها تقلبات عائد الموجودات ناتجة عن عوامل خارجية تقع خارج سيطرة ادارة الشركة ) ( Fabozzi & Modigliani , 1996:194 ) او انها المخاطرة التي تؤثر على عدد كبير من الموجودات كل واحد منها بدرجة أقل او أكثر من غيرها . ( Ross , et . al , 2008 : 322 ) . وتسمى ايضاً بـ مخاطرة السوق ( Market Risk ) لكونها ترتبط بالبيئه الاقتصاديه المحيطة بالاستثمارات واذ تعود الى حركة السوق كله ، وتشكل بحدود 35% - 50% من المخاطرة الكليه التي تتعرض لها الاستثمارات ( شبيب ، 2009 : 106 ) . وهذه المخاطره لا يمكن تفاديها عن طريق تنويع الاستثمارات لكونها تتعلق بنظام السوق وليس بشركه معينه او صناعه معينه فهي تؤثر على جميع الشركات في الوقت نفسه : 2009 ( Gitman , 250 ) . ولكن يمكن تخفيض حدثها من خلال تحقيق العائد المتوقع الذي

يتناسب مع درجة المخاطر ، فعندما ترتفع درجة المخاطر اللانظامية ينبغي ان تحقق الشركة عائد أكبر يمكنها من مواجهتها ( الدليمي ، 2005 ، 57 ) .  
وتكون درجة المخاطرة النظامية عالية في الحالات الآتية : ( رمضان ، 2007 : 333 – 334 )

- في الشركات التي تنتج سلعاً صناعية أساسية كصناعة السكك وصناعة الادوات والمطاط .
- في الشركات التي تتصف اعمالها بالموسمية كشرركات الطيران .
- في الشركات التي تشكل التكاليف الثابتة نسبة كبيرة من تكاليفها الاجمالية وهي الشركات التي تكون درجات الرفع التشغيلي فيها مرتفعه ( الرفع التشغيلي : هو زيادة التكاليف الثابتة على حساب المتغيره بهدف تحسين الربح ) وبصوره عامه يمكن القول ان أكثر الشركات تعرضاً للمخاطر النظامية هي تلك التي تتأثر مبيعاتها وارباحها ومن ثم اسعار اسهمها بمستوى النشاط الاقتصادي بوجه عام ، وتتصف بكونها حساسه للتغيرات التي تطرأ على السوق .

### **النوع الثاني :- المخاطرة اللانظامية ( Unsystematic Risk )**

وهي المخاطر التي تؤثر على شركة معينة او صناعه معينه او تنفرد بها ورقه ماليه معينه ولا تؤثر على نظام السوق كله ، وتكون هذه المخاطر مستقله عن العوامل المؤثره في النشاط الاقتصادي كله (علوان ، 2009 : 65 ) . ومن هذا المنطلق فإنه لا يوجد علاقه نظاميه بين هذا الجزء من المخاطره والتقلبات العامه الحاصله في السوق وبالتالي يمكن تقليل هذه المخاطر وذلك عن طريق تنويع الاستثمارات وتعديل السياسات التشغيليه ، الاداريه ، الماليه ، والرقابه للشركة ( Gitman , 2009 : 250 ) . والمخاطر اللانظامية التي تتعرض لها الشركات المنتجة للسلع الاستهلاكيه او غير المعمره وقد تأتي من عنصر المنافسه الذي يؤثر كثيراً على مثل هذه الصناعات او مقدار المدينونيه ومخاطر الرفع المالي وصعوبات التمويل للشركة ، وهذا النوع من المخاطر بالنسبه للمستثمر يمكن الحد منه من خلال تنويع المحفظه الاستثماريه وتوزيع راسماله على عدد من الاوراق الماليه ذات معامل ارتباط سالب ( شبيب ، 2009 : 108 ) .

Portfolio Risk ,  $\sigma_p$  (%)

28

## المخاطر

و الشكل ( 1 )

يوضح المخاطرة النظامية والمخاطرة واللا نظامية

Besley , Scott & Brigham , Eugene F., (( Essentials Of Managerial Finance)) 14<sup>th</sup> .ed ,  
Thomson South – Western , 2008 , 323

## المبحث الثالث

### الأداء المصرفي

### *Bank Performance*

#### أولاً: - مفهوم الأداء المصرفي وأهميته *Bank Performance Concept*

يمثل الأداء مفهوماً جوهرياً بالنسبة لمنظمات الأعمال بشكل عام . إذ أن اغلب المنظمات تسعى لتحقيق أفضل مستوى من الأداء لكي تتمكن من الاستمرارية والبقاء والنمو . ويعد الأداء بمثابة مؤشر يعكس من خلاله مدى نجاح او فشل المنظمة ( قطب ، 1996 : 23 ) . على الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولت مفهوم الأداء الا أنها لم تتوصل الى تحديد مفهوم محدد للأداء ( الحسيني والدوري ، 2000 : 221 ) . ويرجع السبب الى تعدد وتنوع الأهداف والاتجاهات التي يعتمدها الباحثون عند دراستهم الأداء ( Venkatraman ,1986 ;801 & Ramanujam ) إضافة الى التباين في المقاييس والمعايير المعتمدة من قبلهم في الدراسة ، وعلى الرغم من تلك الاختلافات يعبر أغلب الكتاب والباحثين عن الأداء بمدى النجاح او الفشل الذي تحققه المنظمة في تحقيق أهدافها .

وأشار كل من ( Robins & Wiersema ) الى ان الأداء يعبر عن قدره المنظمه على تحقيق أهداف طويلة الأمد متمثلة بالتكيف والبقاء والنمو ( Robins & Wiersema ; 278 ; 1995 ) او ( قدرة المصرف على تحقيق أهدافه ) ( Eccles , 1991 ; 131 ) . وهناك من يرى ان الأداء المصرفي يتمثل بالنتائج المرغوبة التي تسعى الإدارة من اجل تحقيقها ( Wright ,et.al. 1998 ; 259 ) ، ( David , 2001 ; 308 ) ، وهذا ما أكده كلا من ( Wheelen & Hunger ) بان الأداء يمثل النتيجة النهائية لنشاطات المنظمة ( Wheelen & Hunger , 2000 ;231 ) .

وهناك من أتجه الى وصف الأداء بكونه يمثل الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، وهذا ما أشار اليه كل من ( Miller & Bromiley ) إذ عرفه بأنه ( أنعكاس للطريقة التي يستخدمها المصرف لإدارة موارده المادية والبشرية وكيفية أستغلالها بالشكل الذي يجعله

قادر على تحقيق أهدافه ) ( Miller & Bromiley , 1990 ; 757 ) او ( قدرة المصرف على تحقيق أهدافه من خلال الاستخدام الكفؤ والفعلي لموارده المتاحة ) ( Daft , 120 ; 1992 ) .

وأكد ( AL – Dahiree ) أن الأداء المصرفي مرتبط بقدرة المصرف على تحقيق أهدافه من خلال استخدام الموارد المتاحة بطريقه فاعله آخذاً بالحسبان عاملي الرغبة والقدرة لدى الأفراد ( AL – Dahiree , 2003 ; 6 ) . أما ( Griffin ) فإنه يرى أن الأداء يرتبط بصحة القرارات المتخذة ومدى النجاح المتحقق في تنفيذها ( Griffin ; 7 , , 2000 )

ومن خلال ما تقدم من عرض لأراء الكتاب الباحثين حول تحديد مفهوم واضح للأداء المصرفي نلاحظ ان أغلبهم كانوا يركزون على مدى النجاح وال فشل الذي يحققه المصرف بما يتلاءم مع متطلبات العمل وطبيعته .

وتتجسد أهمية الأداء من خلال ثلاثة إبعاد أساسيه وهي :-

- البعد النظري : يمثل الأداء اختيار زمنياً لاستراتيجيه المنظمة ، حيث إن اغلب نظريات الإدارة الاستراتيجيه تشير إلى الأداء بشكل ظاهري أو ضمني .
  - البعد التجريبي : وتبرز أهميته من خلال استخدام البحوث والدراسات التي يمكن بواسطتها اختيار الاستراتيجيات المختلفه والعمليات الناتجة عنها .
  - البعد الإداري : وتتجلى أهميته في تطبيق الإجراءات والأساليب المطلوبه لتحسين أداء العمليات والوصول إلى نتائج أفضل . كما تبرز أهميته في ارتباطه في تحقيق أهداف متعددة سواء أكانت مشتركه أم منفصلة ولاسيماً ارتباطه بأصحاب المصالح الذين هم المالكون وحمله الأسهم والمجهزون .... الخ .
- اما فيما يخص الاهداف التي يمكن ان تتضح من خلال الاداء المصرفي فهي :-
- متابعة تنفيذ الاهداف لغرض التعرف على مدى تحقيق الادارة المصرفية للاهداف المقررة لها في الوقت المحدد وبالكمية المحددة .
- متابعة الكفاية في الاداء لغرض التحقق من التنفيذ الفعلي للنشاط بأعلى درجة ممكنه من الكفاية مع تجنب الاسراف والخطأ في التنفيذ .



تقويم نتائج التنفيذ بعد تحديد المراكز الادارية المسؤولة عن متابعة التنفيذ ، ومن البديهي أن يسبق ذلك تحديد الاهداف وتحديد الخطط التفصيلية للانجاز مراكز المسؤولية في المصرف . ( سالم ، 2008 : 50 ) .

### ثانياً : مفهوم تقسيم الأداء المصرفي **Performance Evaluation Concept**

تكتسب عملية تقييم الأداء في المصارف أهميه بالغه ومرتزايدة لما تمثله تلك المصارف من مكانه متميزة في الميدان الاقتصادي ، اذ تعمل على توفير الموارد التمويلية وتقديم الخدمات المصرفيه للقطاعات المختلفة من قطاعات الدولة مما يجعلها قادرة على دفع عجلة التنمية للتقدم إلى الإمام ، من جانب آخر ، فإن عملية التقييم قادرة على تحقيق الكفاءة والوصول الى الأهداف المحتملة من خلال استخدام الموارد المتاحة للمصرف بشكل كفوء وفاعل ( فهد ، 2009 : 26 ) .

ولقد اختلفت وجهات النظر للكتاب والباحثين في وضع مفهوم محدد لتقييم الأداء المصرفي . فقد عرفه كل من ( الحسيني والدوري ) بأنه ( عملية مقارنه بين الأداء الفعلي والمؤشرات التي تم تحديدها من قبل الإدارة بهدف معرفه وتحديد الانحرافات ومن ثم العمل على تصحيحها . وعادة ما تحصل المقارنة بين النتائج المتحقق فعلاً والمستهدفة خلال مدة زمنية معينه ) ( الحسيني والدوري ، 2000 : 232 ) . اما ( ادم واللوزي ) فقد عرفا التقييم ( بأنه مرحله من مراحل الرقابة الفعالة تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها وبين ماتم تحقيقه فعلاً وبيان الانحرافات وأسبابها وطرائق معالجتها علمياً وعملياً لتحقيق الأهداف بكفاءة وفاعليه على وفق نظام معلومات متطور يخدم الإدارة والتخطيط ورفع كفاءة العاملين ) ( ادم واللوزي ، 2000 : 199 ) . وهناك من يرى أن تقييم الأداء يعد وظيفة اداريه تتمثل بالحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر ، وتتضمن مجموعه من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من ان النتائج تتحقق على النحو المرسوم وبأعلى درجة من الكفاءة ( السيسي ، 1998 : 232 ) .

وبذلك يعد تقييم الأداء بكونه اداة تستخدم للتعرف على نشاط وحده اقتصاديه بغية قياس النتائج المتحققة والعمل على مقارنتها بالأهداف المخطط لها مسبقاً بغية تحديد الانحرافات

وتشخيص المسببات لها والعمل على اتخاذ خطوات صحيحة قادرة على تقليل الانحرافات ومن ثم التخلص منها ( Roes ,2002 ; 180 ) .

وتحضى عملية تقييم الأداء بأهمية بارزه وكبيره في جوانب ومستويات عديدة والتي حددها العديد من الكتاب والباحثين أهمها :- (الحسيني والدوري ،2000 : 232 ) ، ( Simons ، 2000;15 ) ، (العزاوي ، 2002 : 14 )

1. تقييم الأداء يعكس مدى قدرة المصرف في تنفيذ ما مخطط له من أهداف . والعمل على مقارنة النتائج المتحققة مع النتائج المرسومة والكشف عن الانحرافات والاقتراح المعالجات .
2. يساعد تقييم الأداء في الكشف عن التطور الذي حققه المصرف في مسيرته وذلك عن طريق نتائج الأداء الفعلي زمانياً ومكانياً .
3. يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للمصرف ضمن إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها . ويحدد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي .
4. تساعد عملية تقييم الأداء في إيضاح درجة التلاؤم والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة ومدى علاقتها بالبيئة التنافسية .
5. يقدم تقييم الأداء صورته شامله لمختلف المستويات الإدارية عن أداء المصرف ، وتحديد دوره في الاقتصاد .
6. يوضح تقييم الأداء كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة للمصرف .

### ثالثاً :- المؤشرات الأداء المصرفي

تعد المؤشرات المالية من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية تقييم الأداء في المصارف . فنجاح عملية التقييم تعتمد بالدرجة الأولى على مدى ملاءمة المؤشرات المالية وقابليتها على قياس الأداء .

والنسب المالية هي علاقات رياضية بين الأرقام ، وعادة ما تكون على شكل نسب او مرات ( Percentages or Times ) وهذه النسب سهلة القياس وتستعمل كمقياساً لأداء المصارف . نتيجة لوجود عدد كبير من المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء

المصارف ، إلا ان الباحث اقتصر على أهم تلك المؤشرات وأكثرها شيوعاً وتم وضعها ضمن أربعة محاور :- (ميثاق واخرون ، 2008 : 124 - 125 ) (العامري ، 2007 ، 100 - 101) (ابو احمد وقدوري ، 2005 ، 352 - 353 ) ( Roes ; 2002 , 153 ) ... (Block & Hirt , 2000 : 56)

### المحور الأول :- مؤشرات الربحية

المحور الثاني :- مؤشرات تقييم كفاءة رأس المال الممتلك .

المحور الثالث :- مؤشرات تقييم إدارة المديونية .

المحور الرابع :- مؤشرات تقييم كفاءة إدارة السيولة النقدية .

### المحور الأول :- مؤشرات الربحية Profitability Indicators

تعد هذه المؤشرات من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء المصارف . إذ ان هذه المؤشرات تمكن من قياس قدره المصرف في تحقيق العائد النهائي من المبيعات والموجودات وحق الملكية . والأرباح هي المقياس لفعاليه سياسات إدارة المصرف الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية والقرارات المتعلقة بهذه السياسة .

ومن أهم مؤشرات الربحية هي :-

#### 1. معدل العائد على الاستثمار Return on Investment

ويسمى ايضاً ب معدل العائد على الموجودات ( ROA ) ويقيس الكفاءة الكلية في تحقيقها الأرباح من مجمل استثماراتها في الموجودات وان ارتفاع هذا المؤشر يدل على كفاءة سياسات الإدارة الاستثمارية والتشغيلية .

صافي الدخل بعد الضريبة

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

مجموع الموجودات

## 2. معدل العائد على حق الملكية Return on Equity

يقيس هذا المعدل العائد المتحقق عن الاستثمار في حقوق المساهمين ، فكلما قلت قيمه هذا المعدل كلما كان ذلك مؤشر سيئاً عن أداء المصرف ، أما في حالة ارتفاع معدل العائد على حق الملكية فيدل على الأداء الكفوء للإدارة

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = 100 \times \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{حق الملكية}}$$

## 3. معدل العائد على الودائع Return on Deposits

يشير هذا المعدل الى مدى قدره المصرف على تكوين الأرباح من الأموال التي تم استقطابها من الآخرين .

$$\text{معدل العائد على الودائع} = 100 \times \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{مجموع الودائع}}$$

## 4. معدل العائد على الأموال المتاحة Return on Total Resources

يظهر هذا المعدل نسبة الأرباح المتحققة الى مجموع كل من حقوق الملكية ومجموع الودائع ( أجمالي الأموال المتاحة للمصرف ) . وهو بذلك يعكس كفاءة وقدره أداء المصرف على خلق الأرباح من خلال توظيف الأموال في موجودات مربحه .

$$\text{معدل العائد على الأموال المتاحة} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{حق الملكية} + \text{مجموع الودائع}} \times 100$$

### المحور الثاني :- مؤشرات تقييم كفاءة رأس المال الممتمك

#### **The Indecatore of Evaluating Equity Capital Effeciency**

ان رأس المال ينبغي ان يكون متيناً ولكن من الناحية العملية نجد صعوبة في تحديد مدى متانة رأس المال للمصرف ( لمصرف واحد او للجهاز المصرفي ككل ) كونه يعتمد على سلوك المقترضين والمودعين . وبصوره عامه لا بد ان يكون رأس المال الممتمك كافياً لتغطية الموجودات الثابتة التي يحتاجها المصرف والخسائر التشغيلية الناجمة عن عمليات الاقتراض والاستثمار وغيرها . وتوجد العديد من المقاييس الكمية التي تحدد مدى متانة او كفاية رأس المال الممتمك في المصارف وأهمها :-

#### **1- نسبة رأس المال الممتمك الى مجموع الموجودات Owned Capital Ratio to Assets Total**

تعد هذه النسبة من النسب التقليدية التي ينظر إليها البنك المركزي بشيء من الاهتمام عند قياس مدى كفاية راس المال الممتمك . فهي تشير الى المدى الذي ذهب إليه المصرف في الاعتماد على رأس المال الممتمك في تمويل الموجودات . فأن الزيادة في هذه النسبة يعني تحقيق حماية أفضل للمودعين ، الا أنها تؤدي في الوقت نفسه الى انخفاض في معدل العائد على رأس المال الممتمك مما يلحق الضرر بالمساهمين .

$$\text{نسبة رأس المال الممتمك الى} = \frac{\text{رأس المال الممتمك}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

## 2- نسبة رأس المال الممتلك الى الودائع

**Owned Capital Ratio to Deposits**

تبرز أهمية هذه النسبة الى أنها تعطي صورته أفضل عن مدى كفاية رأس المال الممتلك ، فهذه النسبة تشير الى مدى قدره المصرف على رد الودائع من رصيد رأس المال الممتلك . فان الزيادة في تلك النسبة تمثل حماية للمودعين .

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك الى الودائع} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{مجموع الودائع}} \times 100$$

**المحور الثالث :- مؤشرات تقييم كفاءة أدارة المديونية****The Indecatore of Evaluating Debt Management Efficiency**

تسمى نسب المديونية بنسب الرافعة المالية ايضاً ، فالرافعة المالية هي مدى استخدام الديون في الهيكل المالي للمصرف . فالزيادة في نسبة تمويل المقترض تدل على ان المصرف أصبح مرفوعاً بشكل كبير ، وان مقدار الرافعة المالية يهتم به كل من المالكين والدائنين .

ومن أهم المؤشرات التي تستخدم في قياس كفاءة المديونية وهي :-

1- نسبة تمويل الموجودات بالمطلوبات **Financial Leverage Ratio**

تشير هذه النسبة الى إجمالي الموجودات التي تم تمويلها من المطلوبات . وان ارتفاع النسبة تعني ان أكثر موجودات المصرف قد تم تمويلها بالاقتراض نسبة الى التمويل برأس المال الممتلك . ويفضل الدائنون نسبة مديونية واطنه لأنها تؤمن لهم حماية أكثر في حالة تعرض المصرف لصعوبات او أزمات ماليه .

$$\text{نسبة تمويل الموجودات بالمطلوبات} = \frac{\text{مجموع المطلوبات}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

2- نسبة المطلوبات المتداولة الى صافي حق الملكية

### Current Liabilities to Net Equity

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الدائنين في موجودات المصرف بالمقارنة مع مساهمة المالكين . وعادة ما تكون موجودات المصارف مموله من أموال المالكين ومن الديون المقترضة من الدائنين . وان مساهمة المالكين بالجزء الأكبر من هذه الأموال يزيد من اطمئنان الدائنين على قدرة المصرف بالوفاء بالتزاماته .

$$\text{نسبة المطلوبات المتداولة الى صافي حق الملكية} = \frac{\text{المطلوبات المتداولة}}{\text{صافي حق الملكية}} \times 100$$

### المحور الرابع :- تقييم كفاءة إدارة السيولة النقدية

#### Evaluating of Liquidity Management Efficiency

تعتمد المؤسسات المالية ومنها المصارف على مجموعه من النسب المالية والتي يمكن من خلالها معرفة مدى كفاءة السيولة النقدية التي تجعل من المصرف قادر على الوفاء بالمتطلبات والالتزام اتجاه الآخرين

ومن ابرز النسب المالية المستخدمة في إطار تقييم إدارة السيولة النقدية :-

#### Monetary Fund Ratio

#### 1- نسبة الرصيد النقدي

تشير هذه النسبة الى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق ولدى المصارف الأخرى وآية ارصده أخرى في الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة . وتمثل الودائع وما في حكمها جميع المطلوبات باستثناء رأس المال الممتلك .

النقدية في الصندوق ولدى المصارف الأخرى

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقدية في الصندوق ولدى المصارف الأخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

### Investment Ratio

### 2- نسبة التوظيف

وتشير هذه النسبة الى مدى استخدام المصرف للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف . وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة . وفي الوقت نفسه تشير الى انخفاض كفاءة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المودعين . اي ان نسبة التوظيف ترتبط بعلاقة عكسية مع نسبة السيولة .

القروض والسلف

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$



# الفصل الثالث

## الجانب التطبيقي

المبحث الأول : تحليل حجم الودائع والاستثمارات  
المصرفية

المبحث الثاني : تحليل الأداء المصرفي  
المبحث الثالث : التحليل الإحصائي

## المبحث الأول

### تحليل حجم الودائع والاستثمارات المصرفية

أولاً : - تحليل حجم الودائع

يعكس حجم الودائع مقدار الودائع التي استطاع المصرف استقطابها من الآخرين . إذ ان ارتفاع حجم الودائع لدى مصرف معين يعكس مدى قدرة وإمكانية ذلك المصرف في استخدام طرق وأساليب وإستراتيجيات عمل قادرة على جذب الودائع بأسلوب أفضل من غيرها من المصارف الأخرى ( اقل ودائع ) .

#### 1 – تحليل حجم الودائع للمصارف العراقية :-

يبين الجدول رقم ( 2 ) حجم الودائع لعينه من المصارف العراقية وللمدة من 2000 – 2008 ، ويلاحظ من خلاله ان مصرف الشرق الأوسط قد حقق أعلى متوسط حجم ودائع مقارنة مع المتوسط العام للمصارف ومتوسط باقي المصارف المذكوره . إذ بلغ متوسط حجم الودائع بمقدار 171957734 الف دينار . ونلاحظ ان حجم الودائع يزداد بشكل تدريجي خلال المدة الزمنية 2000 – 2005 ، الآ انه انخفض في سنة 2006 بمقدار 37194144 الف دينار عن السنة السابقة ، وبعدها عادت بالارتفاع وصولاً الى سنة 2008 ، إذ بلغ حجم الودائع خلال تلك السنة بمقدار 431100484 الف دينار . ويليه مصرف بغداد بالمرتبة الثانية بأعتماد متوسط حجم الودائع بوصفه معياراً لتقييم المصارف العراقية المذكوره . إذ بلغ متوسط حجم الودائع بمقدار 144578007.7 الف دينار ، وهو أعلى من المتوسط العام للمصارف ومتوسط باقي المصارف ، إذ حقق المصرف زيادة تدريجية في حجم الودائع خلال المدة 2000 – 2005 ، وفي سنة 2006 أنخفض حجم الودائع بمقدار 3810182 الف دينار عن السنة السابقة . ثم عادت لترتفع بشكل تدريجي وصولاً الى نهاية المدة المدروسة . ويليه مصرف الائتمان من حيث متوسط حجم الودائع ، إذ بلغ 113471013.6 الف دينار . أما أقل متوسط حجم ودائع مقارنة مع المتوسط العام للمصارف فكان من نصيب مصرف الاستثمار العراقي ، إذ بلغ متوسط حجم الودائع للمصرف المذكور بمقدار 59004287.11 الف دينار .

أما بالنسبة لمصرف بابل فقد حقق أقل متوسط حجم ودائع مقارنة مع المصارف العراقية المذكوره . إذ بلغ متوسط حجم الودائع بمقدار 28528655.44 الف دينار ، ونلاحظ ان المصرف قد حقق زيادة تدريجية خلال المدة الزمنية المدروسة ابتداءً من 2000 – 2008 . إذ حقق

2035114 ألف دينار في سنة 2000 ، اما في سنة 2008 فقد حقق حجم ودائع مقداره 79380297 ألف دينار ، على الرغم من الزيادة التدريجية المتحققة خلال المدة المدروسة إلا أن المصرف كان يحقق مقادير قليلة مقارنةً مع ما تحققه المصارف من استقطاب للودائع . ويعتقد الباحث بان هذا التراجع في حجم الودائع يعود الى عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية في العراق إضافة الى عدم وضوح الرؤية الاقتصادية الحكومية وفقدان الاستقرار الأمني الذي دفع كثيراً من رؤوس الأموال الوطنية استبدالها بالاستثمار خارج البلد .

الجدول رقم ( 2 )  
حجم الودائع  
للمصارف العراقية وللمدة 2000 – 2008

❖ المبالغ بالآلاف الدينار العراقية

المتوسط	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
113471013.6	210988911	252885473	305533420	174506928	22698824	18970547	16376886	13054761	6223372	مصرف الائتمان
59004287.11	99825369	76236508	119522182	86152855	62822733	31351440	22094648	21945266	11087583	مصرف الاستثمار العراقي
28528655.44	79380297	44967322	35947133	34432473	23383531	16769541	13548169	6294319	2035114	مصرف بابل
144578007.7	404177096	255474272	242317154	246127336	49006169	39410008	29122299	22870231	12697504	مصرف بغداد
171957734	431100484	333057283	239348107	276542251	134037289	46383408	38766083	30795743	17588958	مصرف الشرق الأوسط
<b>103507939.6</b>	245094431.4	192524171.6	188533599.2	163552368.6	58389709.2	30576988.8	23981617	18992064	9926506.2	المتوسط

## 2 - تحليل حجم الودائع للمصارف السعودية

يبين الجدول رقم ( 3 ) حجم الودائع لعينه من المصارف السعودية وللمدة من 2000 – 2008 . ونلاحظ من خلاله ان مصرف الراجحي قد حقق أكبر متوسط حجم ودائع قياساً مع المتوسط العام للمصارف ومتوسط باقي المصارف . إذ بلغ متوسط حجم الودائع للمصرف بمقدار 66118340.33 الف ريال . وحقق المصرف زيادة ملحوظة في استقطابه للودائع بشكل تدريجي خلال المدة المدروسة ، إذ بلغ في سنة 2008 حجم الودائع بمقدار 120297619 الف ريال ، وهو أعلى مقدار يحصل عليه المصرف خلال المدة المدروسة إضافة الى عدم تحقيقه من قبل اي من المصارف السعودية الأخرى . ويليه مصرف الرياض من حيث اعتماد متوسط حجم الودائع بوصفه معيار لتقييم المصارف السعودية المذكوره . إذ بلغ متوسط حجم الودائع بمقدار 58779829.89 الف ريال . وهو أعلى من المتوسط العام للمصارف وباقي المصارف الأخرى . ويليه مصرف العربي الوطني وهو ايضاً قد حقق متوسط حجم ودائع اكبر من المتوسط العام للمصارف . إذ بلغ مقداره 48480099.44 الف ريال ، وأما مصرف السعودي للاستثمار فقد حقق اقل متوسط حجم ودائع مقارنة مع المتوسط العام للمصارف ، إذ بلغ متوسط حجم الودائع بمقدار 22146904.22 الف ريال .

أما ما يخص مصرف الجزيرة فقد حقق أقل متوسط حجم ودائع مقارنة مع متوسط المصارف المذكوره ، إذ بلغ متوسط حجم الودائع 9481630.556 الف ريال . ونجد ان المصرف قد حقق زيادة في حجم الودائع بشكل تدريجي ولكن ضمن مقادير قليلة . من ذلك يتضح ان جميع المصارف قد حققت زيادة تدريجية في حجم الودائع وتمثلت بسنة 2000 بكونها اقل السنوات في الحصول على الودائع ، بينما سنة 2008 فقد كانت في أعلى المراتب في الحصول على الودائع بغض النظر عن التباين او الاختلاف في حجم الودائع التي تم الحصول عليها من قبل المصارف . وهذا يعكس من خلاله مدى قدرة المصارف على تحسين وتطوير أساليب واستراتيجيات العمل في جذب الودائع . ويرجع ذلك الى الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تنعم به دولة المملكة العربية السعودية التي لم تظهر بها مشاكل سياسية او اقتصادية من اي نوع منذ أكثر من 80 عاماً تقريباً .

الجدول رقم ( 3 )  
حجم الودائع  
للمصارف السعودية وللمدة 2000 – 2008

المتوسط	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
9481630.556	20900368	15647087	10917088	10816143	8141640	7535051	4191131	3646559	3539608	مصرف الجزيرة
66118340.33	120297619	92756136	75538796	73683968	63572223	49268892	45495560	37800990	36650879	مصرف الراجحي
58779829.89	105055546	84331207	69191618	52928868	49742147	45878854	42999049	40102571	38788609	مصرف الرياض
22146904.22	40702391	32768271	27930969	27858060	20284926	14403891	14064989	10949526	10359115	مصرف السعودي للاستثمار
48480099.44	92743453	73692139	61773494	48832464	46315710	33722994	28166307	26147819	24926515	مصرف العربي الوطني
<b>41001360.89</b>	75939875.4	59838968	49070393	42823900.6	37611329.2	30161936.4	26983407.2	23729493	22852945.2	المتوسط

المبالغ بالآلاف الريالات السعودية ❖

ثانياً : - تحليل حجم الاستثمارات المصرفية  
 الاستثمارات هي جزء من مجموع موجودات المصرف التي يعتمد عليها في تسير الأنشطة المصرفية المهمة والقادرة على تحقيق الأهداف التي يسعى المصرف لتحقيقها . لذا فان عملية تحديد حجم الاستثمارات وتحليلها تعد خطوه مهمة في معرفة مدى اعتماد المصرف على الاستثمارات بوصفه نشاطاً مهماً من عملياته المصرفية ، ومعرفة حجم الاستثمارات التي حققها المصرف خلال السنه .

### 1 – تحليل حجم الاستثمارات للمصارف العراقية

يبين الجدول رقم ( 4 ) حجم الاستثمارات المتحققة لعينه من المصارف العراقية وللمدة من 2000 – 2008 . ويتضح من خلاله أن مصرف الشرق الأوسط قد حقق أكبر متوسط حجم استثمارات مقارنة مع المتوسط العام للمصارف الذي بلغ بمقدار 40842047.29 الف دينار ومتوسط باقي المصارف العراقية . فقد بلغ متوسط حجم الاستثمارات لمصرف الشرق الأوسط بمقدار 79024685.44 الف دينار ، نلاحظ ان الارتفاع في مقدار الاستثمارات أكبر من الانخفاضات الحاصلة ، إذ في سنة 2000 حصل المصرف على حجم استثمارات بمقدار 4486260 الف دينار . وأخذت بالارتفاع وصولاً الى سنة 2005 . ولكن في سنة 2006 انخفضت حجم الاستثمارات بمقدار 61178632 الف دينار عن السنه السابقة . ثم عادت للارتفاع من جديد وصولاً الى نهاية المدة المدروسة لتصل في سنة 2008 بمقدار 187597916 الف دينار . ويليه مصرف الائتمان من حيث اعتماد متوسط حجم الاستثمارات بوصفه معياراً لتقييم المصارف العراقية المذكوره . إذ بلغ متوسط حجم الاستثمارات للمصرف المذكور بمقدار 55997147.22 الف دينار ، وهو أعلى من المتوسط العام للمصارف وباقي المتوسطات المصارف الأخرى . إذ أن الارتفاعات التي حققها المصرف في حجم الاستثمارات أكثر من الانخفاضات الحاصلة . فقد انخفضت حجم الاستثمارات في سنة 2003 ، 2008 لتصل الى 2579088 ، 143788661 الف دينار على التوالي . ويليه مصرف بغداد من حيث متوسط حجم الاستثمارات وهو أيضاً قد حقق متوسط أعلى من المتوسط العام للمصارف ، إذ بلغ متوسط حجم الاستثمارات بمقدار 51737530.56 الف دينار . أما مصرف الاستثمار العراقي فقد حقق متوسط حجم استثمارات أقل من المتوسط العام للمصارف فقد بلغ متوسطه بمقدار 14233103.89 الف دينار . بينما مصرف بابل فقد حقق أقل متوسط حجم استثمارات مقارنة مع المصارف العراقية المذكوره . إذ بلغ متوسط حجم استثماراته بمقدار 3217769.333 الف دينار . ويعود السبب الى مقدار

الاستثمارات الضئيلة التي حققها المصرف خلال المدة 2000 – 2008 . فقد كان نصيب سنة 2000 من حجم الاستثمارات بمقدار 516748 الف دينار ، وكان نصيب سنة 2005 بمقدار 35844 الف دينار . وتعد هذه المقادير ضئيلة اذا ما قورنت مع حجم الاستثمارات للسنوات الأخرى من المصرف نفسه ولجميع المصارف المذكوره .



الجدول رقم ( 4 )  
حجم الاستثمارات  
للمصارف العراقية وللمدة 2008 – 2000

المتوسط	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
55997147.22	143788661	155783661	150388661	42138367	3868567	2579088	2976096	1784387	666837	مصرف الائتمان
14233103.89	1233419	1303419	65929779	31354703	3380000	9000000	7200000	5785749	2910866	مصرف الاستثمار العراقي
3217769.333	4054800	3469910	1824485	35844	4338190	6070678	5656521	2992748	516748	مصرف بابل
51737530.56	217149528	84983860	52986830	72695425	16211065	8873008	7039384	3677072	2021603	مصرف بغداد
79024685.44	187597916	151046474	98556586	159735218	50865937	24989138	20626021	13318619	4486260	مصرف الشرق الأوسط
<b>40842047.29</b>	110764864.8	79317464.8	73937268.2	61191911.4	15732751.8	10302382.4	8699604.4	5511715	2120462.8	المتوسط

❖ المبالغ بالآلاف الدنانير العراقية

## 2- تحليل حجم الاستثمارات للمصارف السعودية :-

يبين الجدول رقم ( 5 ) حجم الاستثمارات المتحققة لعينه من المصارف السعودية وخلال المدة من 2000 – 2008 . ويتضح من خلاله أن مصرف الراجحي قد حقق أعلى متوسط حجم استثمارات مقارنة مع المتوسط العام للمصارف ومتوسطات المصارف المذكوره . إذ بلغ متوسط حجم الاستثمارات لمصرف الراجحي بمقدار 74308814.56 الف ريال . ويتضح أن المصرف قد حقق زيادة تدريجية خلال المدة المدروسة . حيث حقق في سنة 2008 حجم استثمارات بمقدار 144003524 الف ريال . وهو أعلى قيمة يحققها المصرف خلال المدة وان جميع المصارف لم تستطع تحقيقها خلال اي سنة . ويليه مصرف الرياض من حيث اعتماد متوسط حجم الاستثمارات بوصفه معياراً لتقييم المصارف المذكوره . فقد بلغ متوسط حجم الاستثمارات لمصرف الرياض بمقدار 30535529.22 الف ريال ، وهو أقل من نصف ما حققه مصرف الراجحي . ونلاحظ ان الزيادة الحاصلة في حجم الاستثمارات أكثر من الانخفاضات . ففي المدة من 2002 – 2007 كان الارتفاع والانخفاض بشكل متعاقب ولمدة سنتين الا أنه استطاع تحقيق أكبر حجم للاستثمارات في سنة 2008 مقارنة مع السنوات السابقة وكان بمقدار 40329054 الف ريال . أما مصرف العربي الوطني ومصرف السعودي للاستثمار فقد حقق اقل متوسط حجم الاستثمارات مقارنةً مع المتوسط العام للمصارف بمقدار 20580078.33 ، 9467059.667 الف ريال على التوالي .

أما ما يخص مصرف الجزيرة فقد حقق أقل متوسط حجم استثمارات مقارنة مع المصارف المذكوره . ويعود السبب الى المقادير الضئيلة التي حققها المصرف خلال المدة الزمنية المدروسة فقد حقق في سنة 2002 حجم استثمارات 980070 الف ريال ، وهو مقدار ضئيل مقارنة مع جميع السنوات المدروسة للمصارف كلها ، الا أنه أستطاع ان يحقق أعلى حجم للاستثمارات في سنة 2007 وكان بمقدار 4963619 الف ريال .

الجدول رقم ( 5 )  
حجم الاستثمارات  
للمصارف السعودية للمدة 2000 – 2008

المتوسط	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
2249260.111	4909368	4963619	1232467	2343590	1958203	1478122	980070	1264763	1113139	مصرف الجزيرة
74308814.56	144003524	104875445	89563188	80328924	64953029	54365318	48248088	42649682	39792133	مصرف الراجحي
30535529.22	40329054	27741655	27501713	27239934	32117617	33897755	32156686	26543820	27291529	مصرف الرياض
9467059.667	13450581	16373407	11776859	11276185	8501657	7260617	6453669	5821598	4288964	المصرف السعودي للاستثمار
20580078.33	28420844	21224805	18291558	20209499	20999151	21383167	19065267	19251151	16375263	المصرف العربي الوطني
<b>27428148.38</b>	46222674.2	35035786.2	29673157	28279626.4	25705931.4	23676995.8	21380756	19106202.8	17772205.6	المتوسط

ثالثاً :- مقارنة متوسطات حجم الودائع مع متوسطات حجم الاستثمارات بعد التطرق لحجم الودائع وحجم الاستثمارات لعينة الدراسة ( المصارف العراقية والمصارف السعودية ) واستخراج المتوسطات للعينة . عمد الباحث الى إجراء مقارنة بين تلك العينة بالاستناد على متوسطات حجم الودائع ومتوسطات حجم الاستثمارات ووضع النتائج في ضمن محورين رئيسيين هما: -

المحور الأول :- مقارنة متوسطات حجم الودائع مع متوسطات حجم الاستثمارات على أساس متوسطات المصارف  
يبين الجدول رقم ( 6 ) متوسطات حجم الودائع والاستثمارات لعينة الدراسة التي تم ترتيبها حسب اكبر متوسط حجم ودائع الى أدنى متوسط حجم ودائع .

### الجدول رقم ( 6 )

- مبالغ المصارف العراقية بآلاف الدينائير العراقية
- مبالغ المصارف السعودية بآلاف الريالات السعودية

المصارف السعودية		المصارف العراقية		اسم المصرف
متوسطات حجم الودائع	متوسطات حجم الاستثمارات	متوسطات حجم الودائع	متوسطات حجم الاستثمارات	
66118340.33	74308814.56	171957734	79024685.44	الشرق الأوسط
58779829.89	30535529.22	144578007.7	51737530.56	بغداد
48480099.44	20580078.33	113471013.6	55997147.22	الائتمان العراقي
22146904.22	9467059.667	59004287.11	14233103.89	الاستثمار العراقي
9481630.556	2249260.111	28528655.44	3217769.333	بابل
				الرياض
				الوطني العربي
				الاستثمار السعودي
				الجزيرة
				الراجحي

نلاحظ من خلال الجدول رقم ( 6 ) ما يلي :-  
1. المصارف العراقية

ان مصرف الشرق الأوسط يأتي بالمرتبة الأولى كونه حقق اكبر متوسط حجم ودائع اذ بلغ مقداره 171957734 الف دينار وفي المقابل فان متوسط حجم الاستثمارات المتحققة كانت ايضاً الأكبر من بين متوسطات حجم الاستثمارات للمصارف العراقية المدروسة . ويليه مصرف بغداد بالمرتبة الثانية اذ استطاع تحقيق متوسط حجم ودائع بمقدار 144578007.7 الف دينار الا ان متوسط الاستثمارات المتحقق كان اقل من متوسط حجم استثمارات مصرف الائتمان العراقي الذي جاء بالمرتبة الثالثة ، بمعنى آخر ان مصرف الائتمان العراقي استطاع من تحقيق متوسط حجم ودائع اقل من مصرف بغداد والذي بلغ 113471013.6 الف دينار ولكنه استطاع تحقيق متوسط حجم الاستثمارات أعلى منه ، اذ بلغ متوسط حجم الاستثمارات لمصرف الائتمان العراقي 55997147.22 الف دينار . واما مصرف الاستثمار العراقي فقد حل بالمرتبة ما بعد الأخيرة ، اذ بلغ مقدار متوسط الودائع 59004287.11 الف دينار . وهذا ما عكس النتيجة على متوسط حجم الاستثمارات اذ جاء بالمرتبة نفسها . وأخير مصرف بابل الذي حقق اقل متوسط حجم ودائع إضافة الى اقل متوسط حجم استثمارات . اذ بلغ متوسط حجم الودائع 28528655.44 الف دينار ، واما متوسط حجم الاستثمارات فقد بلغ 3217769.333 الف دينار .

## 2. المصارف السعودية

ان مصرف الراجحي قد حقق المرتبة الأولى من بين المصارف السعودية المدرجة في الجدول رقم ( 5 ) . اذ بلغ مقدار متوسط حجم الودائع 66118340.33 الف ريال ، وفي المقابل فان متوسط حجم الاستثمارات كان الأكبر من بين متوسطات استثمارات المصارف السعودية ، اذ بلغ مقدارها 74308814.56 الف ريال . ويليه مصرف الرياض بالمرتبة الثانية كونه حقق متوسط حجم ودائع مقداره 58779829.89 الف ريال ، اما بالنسبة لمتوسط حجم الاستثمارات فقد كان ضمن نفس التسلسل . ويليه مصرف الوطني العربي اذ حقق متوسط حجم ودائع مقداره 48480099.44 الف ريال . واما مصرف الاستثمار السعودي ومصرف الجزيرة فقد جاء بالتسلسل الأخير نظراً لمتوسط الودائع المتحقق لكل منهما . اذ بلغ متوسط الاستثمار السعودي 22146904.22 الف ريال ، في حين بلغ متوسط حجم الودائع لمصرف الجزيرة 9481630.556 الف ريال وكان الاقل

من بين الاستثمارات المتحققة ، اذ بلغ مقداره 2249260.111 الف ريال . ويتضح من خلال ما ذكر أعلاه ان تسلسل متوسطات حجم الودائع متشابهه لتسلسل متوسطات حجم استثمارات اي ان المصرف الذي حقق المرتبة الأولى من حيث متوسط حجم الودائع استطاع ايضاً ان يحقق أعلى متوسط حجم استثمارات والمصرف الذي حقق المرتبة الثانية في متوسط حجم الودائع فأنه قد حقق متوسط حجم استثمارات اقل من الأول وأعلى من الآخرين وهكذا ...

ويتضح من خلال ما سبق ان المصارف التي تمارس عملياتها المصرفية ضمن بيئة مستقرة ( المصارف السعودية ) فالناتج المتوقع عنها هو ان الزيادة في متوسط حجم الودائع ينتج عنها زيادة في متوسط حجم الاستثمارات . أما بالنسبة للمصارف التي تمارس أعمالها في بيئة تتسم بعدم الاستقرار والأمان فينتج عنها ثلاثة نتائج الأول : - ان الزيادة في متوسط حجم الودائع يؤدي الى زيادة في متوسط حجم الاستثمارات ( كما هو الحال في مصرف الشرق الأوسط ، مصرف بابل ، مصرف الاستثمار العراقي ) . والناتج الثاني :- وهو ان الزيادة في متوسط حجم الودائع يؤدي الى انخفاض في متوسط حجم الاستثمارات ( كما هو الحال في مصرف بغداد ) . والناتج الثالث :- هو ان الانخفاض في متوسط حجم الودائع يؤدي الى زيادة متوسط حجم الاستثمارات ( كما هو الحال في مصرف الائتمان العراقي ) . وهذا يعكس بدوره مدى تأثر المصارف العراقية بالبيئة غير المستقرة وان البيئة غير المستقرة لا تؤثر فقط على المصارف دون المؤسسات الاخرى وإنما تشمل جميع المؤسسات العامة ضمن تلك البيئة ولا يخفى سبب تدهور البيئة العراقية والتي تعود الى الحصار الجائر الذي يأخذ مده 2000 - 2002 من مدة الدراسة . واما السنوات الباقية من الدراسة 2003 - 2008 فقد كانت تحت مظلة الحروب والاحتلال والتسريح والتهجير لمؤسسات ووزارة حكومية كاملة ، مما انعكس سلبياً على الأداء المؤسسات العراقية .

**المحور الثاني :- مقارنة متوسطات حجم الودائع مع متوسطات حجم الاستثمارات على أساس متوسطات السنوات**

يبين الجدول رقم ( 7 ) متوسطات حجم الودائع ومتوسطات حجم الاستثمارات للمصارف العراقية والمصارف السعودية وللمدة من 2000 – 2008 .

الجدول رقم ( 7 )

- مبالغ المصارف العراقية بآلاف الدنانير العراقية
- مبالغ المصارف السعودية بآلاف الريالات السعودية

المصارف السعودية		المصارف العراقية			
متوسط حجم		السنوات	متوسط حجم		السنوات
الاستثمارات	الودائع		الاستثمارات	الودائع	
17772205.6	22852945.2	2000	2120462.8	9926506.2	2000
19106202.8	23729493	2001	5511715	18992064	2001
21380756	26983407.2	2002	8699604.4	23981617	2002
23676995.8	30161936.4	2003	10302382.4	30576988.8	2003
25705931.4	37611329.2	2004	15732751.8	58389709.2	2004
28279626.4	42823900.6	2005	61191911.4	163552368.6	2005
29673157	49070393	2006	73937268.2	188533599.2	2006
35035786.2	59838968	2007	79317464.8	192524171.6	2007
46222674.2	75939875.4	2008	110764864.8	245094431.4	2008

ويتضح من خلال الجدول رقم ( 7 ) أن مقدار متوسط حجم الودائع لدى المصارف العراقية يزداد بشكل تدريجي خلال المدة المدروسة . إذ بلغ مقدار الودائع 9926506.2 الف دينار خلال سنة 2000 ، والتي تمثل اقل السنوات في الحصول على الودائع . وفي المقابل كان متوسط حجم الاستثمارات خلال نفس السنة 2120462.8 الف دينار وهو ايضاً اقل متوسط حجم استثمارات خلال المدة المدروسة ، وبعدها بدأ متوسط حجم الودائع بالارتفاع ويرافقه ارتفاع في متوسط حجم الاستثمارات وصولاً الى سنة

2008 . اذ بلغ مقدار متوسط حجم الودائع 245094431.4 الف دينار . في حين بلغ متوسط حجم الاستثمارات 110764864.8 الف دينار .

اما بالنسبة للمصارف السعودية فقد اتخذت المسار نفسه ، اذ بلغ متوسط حجم الودائع 22852945.2 الف ريال خلال سنة 2000 وبلغ مقدار متوسط حجم الاستثمارات 17772205.6 الف ريال في السنة نفسها . واستمرت الزيادة في مقدار متوسط حجم الودائع خلال المدة المدروسة ورافقها زيادة في متوسط حجم الاستثمارات . فقد بلغ مقدار متوسط حجم الودائع في نهاية المدة المدروسة 75939875.4 الف ريال ، في حين بلغ متوسط حجم الاستثمارات 46222674.2 الف ريال خلال نفس السنة .

ويتضح من خلال المقارنة ان كلا المصارف العراقية والسعودية قد حققت زيادة في متوسط حجم الودائع خلال المدة المدروسة فضلاً على الزيادة في متوسط حجم الاستثمارات . وهذا يدل على ان الزيادة في متوسط حجم الودائع يؤدي الى زيادة في متوسط حجم الاستثمارات .



## المبحث الثاني

### تحليل الأداء المصرفي

يستند تحليل الأداء المصرفي على مجموعة من النسب والمؤشرات المالية التي تستخدمها إدارة المصرف في تقييم أداءها ، والعمل على مقارنته مع مؤشرات المالية لمصارف أخرى . لذا عمل الباحث الى استخدام أهم تلك المؤشرات لتقييم عينتين الدراسة ( المصارف العراقية والمصارف السعودية ) ، وتم وضعها ضمن أربعة محاور أساسيه تتخللها فروع ثانوية متمثلة بالنسب المالية التي يمكن من خلالها معرفة نقاط القوة والضعف لتلك العينتين .

#### أولاً :- المصارف العراقية

##### أ- مؤشرات الربحية

##### 1 - العائد على الاستثمارات

يبين الجدول رقم ( 8 ) معدل العائد على الاستثمارات كنسبه مئوية لعينه من المصارف العراقية وللمدة من 2000 – 2008 . ونلاحظ من خلاله ان مصرف بابل قد حقق أكبر متوسط عائد على الاستثمارات مقارنة مع المتوسط العام للمصارف وباقي متوسطات المصارف الأخرى . إذ بلغ المتوسط 3.956 % ، وخلال المدة استطاع المصرف ان يحقق زيادات في العوائد أكثر من الانخفاضات . وتعد سنة 2005 أكثر السنوات انخفاضاً مقارنةً مع السنوات السابقة واللاحقة ضمن المدة المدروسة . فقد بلغ مقدار انخفاضها 2.1 % عن السنة السابقة لها ، ويليه مصرف الائتمان من حيث اعتماد متوسط العائد على الاستثمارات بوصفه معياراً في تقييم أداء المصارف المذكوره ، اذ حقق المصرف متوسط عائد بمقدار 3.111 % وهو أعلى من المتوسط العام للمصارف وباقي متوسطات المصارف . وتبرز سنة 2007 ، 2008 كأعلى سنتين في تحقيق العوائد ، أذ ما قورنت مع السنوات السابقة لنفس المصرف ، أذ بلغ العائد على الاستثمارات خلال تلك السنتين 5.3 ، 5.1 % على التوالي . ويليه مصرف بغداد ومصرف الاستثمار العراقي ، أذ حققا متوسط عائد على الاستثمارات بمقدار 2.678 ، 2.646 % على التوالي ، وهو أقل من المتوسط العام للمصارف .

أما مصرف الشرق الأوسط فقد حقق أقل عائد على الاستثمارات مقارنة مع المصارف المذكورة ، إذ بلغ متوسط العائد على الاستثمارات بمقدار 2.422 % . على الرغم من ان الزيادات الحاصلة في العائد على الاستثمارات خلال السنوات المدروسة أكثر من الانخفاضات ، إلا أنه قد حقق عائد منخفض ، ويعود السبب في النسب الضئيلة التي حققها خلال السنوات ، وكانت سنة 2005 ، 2007 من أبرز السنوات لدى المصرف فقد حقق خلالها 3.3 ، 3.6% من العائد على الموجودات .

الجدول رقم ( 8 )  
العائد على الموجودات %  
للمصارف العراقية وللمدة 2000 – 2008

الجدول من أعداد الباحث بأعتماد على الكشوفات المالية

## 2 - العائد على حق الملكية

المتوسط	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
3.111	5.1	5.3	3.4	2.6	2.4	2.8	2.6	0.1	3.7	مصرف الائتمان
2.646	5.1	6.2	0	3.6	1	0.01	3.6	1.1	3.2	مصرف الاستثمار العراقي
3.956	4.5	4.9	4.1	2.7	4.8	3.1	4	4.6	2.9	مصرف بابل
2.678	3.9	5.4	2.5	0.6	4.2	0.9	2.2	2.8	1.6	مصرف بغداد
2.422	2.4	3.6	1.7	3.3	2.8	1.9	2.3	2	1.8	مصرف الشرق الأوسط
2.962	4.2	5.08	2.34	2.56	3.04	1.742	2.94	2.12	2.64	المتوسط

يبين الجدول رقم ( 9 ) العائد على حق الملكية لعينه من المصارف العراقية وضمن الفترة 2000 – 2008 . ونلاحظ من خلاله ان مصرف الشرق الأوسط قد حقق أعلى متوسط عائد على حقوق الملكية مقارنة مع المتوسط العام ومتوسطات المصارف المذكورة ، إذ بلغ العائد على حق الملكية بمقدار 27.044% . وأستطاع المصرف من تحقيق زيادة في العوائد أكثر من الانخفاضات خلال المدة المدروسة . إلا ان في سنة 2006 أنخفض مقدار العائد المتحقق الى 14.4 % . وبذلك فهي تمثل أقل السنوات في تحقيق العوائد بالنسبة للمصرف . ويليه مصرف الائتمان من حيث اعتماد العائد على حقوق الملكية بوصفه معياراً لتقييم أداء المصارف المذكورة ، إذ بلغ متوسط العائد على حق الملكية بمقدار

22.744 % ، وهو أعلى من المتوسط العام للمصارف وباقي متوسطات المصارف المذكوره . وتعد سنة 2001 بمثابة نكسه للمصرف ، إذ حقق خلالها عائد بمقدار 2 % وهو أقل مقدار يحققه المصرف مقارنة مع سنوات المصرف المدروسه . ويليه مصرف بغداد وهو أيضاً استطاع تحقيق متوسط عائد أعلى من المتوسط العام للمصارف ، إذ بلغ المتوسط العائد على حقوق الملكية بمقدار 21.933 % . وأما مصرف الاستثمار العراقي فقد حقق متوسط أقل من المتوسط العام للمصارف ، إذ بلغ بمقدار 18.367 % .

أما مصرف بابل فقد حقق أقل متوسط عائد على حق الملكية مقارنة مع متوسطات المصارف المذكوره ، إذ بلغ مقداره 17.311 % ، ويعود السبب الى الانخفاض الذي حققه خلال المدة 2005 – 2006 . إذ انخفض العائد خلال سنة 2005 بمقدار 16.3 % عن السنة السابقة . وفي سنة 2006 أصبح مقدار العائد 8.5 % .

#### الجدول رقم ( 9 )

العائد على حق الملكية %

للمصارف العراقية وللمدة 2000 – 2008

الجدول من أعداد الباحث بأعتماد على الكشوفات المالية

المتوسط	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
22.744	18.5	24.6	36.1	17.8	26	25.9	27.8	2	26	مصرف الائتمان
18.367	17.2	20.8	0	16.2	16.9	0.2	38.7	18.9	36.4	مصرف الاستثمار العراقي
17.311	14	11.4	8.5	5.8	22.1	23.2	30.9	26.7	13.2	مصرف بابل
21.933	22.9	26	14.1	3.3	30.3	16.1	30.4	25.1	29.2	مصرف بغداد
27.044	21.9	28.6	14.4	38.1	37.1	18.2	31.7	27.1	26.3	مصرف الشرق الأوسط
21.48	18.9	22.28	14.62	16.24	26.48	16.72	31.9	19.96	26.22	المتوسط

### 3 - العائد على الودائع

يبين الجدول رقم ( 10 ) مقدار العائد المتوقع من خلال استغلال الودائع المستقطبة من الآخرين لعينه من المصارف العراقية وضمن الفترة 2000- 2008 . ونلاحظ من خلاله ان مصرف بابل قد حقق أكبر متوسط عائد على الودائع مقارنة مع المتوسط العام للمصارف ومتوسطات باقي المصارف الأخرى ، إذ بلغ مقداره 6.558 % . ونلاحظ ان الزيادات التي حققها المصرف أكثر من الانخفاضات ، فقد استطاع المصرف خلال المدة 2004 – 2008 ان يحقق عوائد مرتفعه ولم تخلو تلك الفترة من انخفاضات ففي سنة 2004 ، 2008 انخفضت ولكنها كانت قادرة على جعل المصرف بالمرتبة الأولى . ويليه مصرف الائتمان ومصرف بغداد ومصرف الاستثمار العراقي على التوالي ، فقد حقق تلك المصارف متوسط عائد أقل من المتوسط العام ، حيث بلغ متوسط العائد على الودائع لكل المصارف المذكوره 4.079 ، 3.87 ، 3.453 % على التوالي .

أما مصرف الشرق الأوسط فقد جاء بالمرتبة الأخيرة لكونه حقق متوسط عائد أقل من متوسطات المصارف المذكوره . إذ بلغ المتوسط المتوقع بمقدار 3.314 % . ويعود السبب الى المقادير الضئيلة التي حققها المصرف خلال المدة ، وتعد سنة 2002 , 2007 أفضل السنوات في تحقيق العوائد ، إذ بلغ العائد المتوقع خلال تلك السنتين 4.15 ، 4.34 % على التوالي .

الجدول رقم ( 10 )  
العائد على الودائع %  
للمصارف العراقية وللمدة 2000 – 2008

المتوسط	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
4.079	8.15	7.58	3.98	3.16	2.94	3.28	3.02	0.17	4.43	مصرف الائتمان
3.453	8.1	10.64	0	5.78	2	0.01	4.11	1.23	3.85	مصرف الاستثمار العراقي
6.558	6.98	8.92	8.44	5.48	8.05	3.69	4.66	6.24	3.9	مصرف بابل
3.87	5.3	7.73	3.47	0.75	5.34	1.53	3.49	2.58	4.64	مصرف بغداد
3.314	3.24	4.34	2.15	3.77	3.72	2.43	4.15	3.28	2.75	مصرف الشرق الأوسط

المتوسط	3.695	4.033	4.1	2.55	5.703	3.333	4.687	6.997	5.173	4.581
---------	-------	-------	-----	------	-------	-------	-------	-------	-------	-------

الجدول من أعداد الباحث بأعتماد على الكشوفات المالية

#### 4 - العائد على الأموال المتاحة

يبين الجدول رقم ( 11 ) العائد المتحقق من الأموال المتاحة ( اجمالي حق الملكية والودائع ) لعينه من المصارف العراقية وضمن الفترة 2000 – 2008 . نلاحظ من خلاله ان مصرف بابل قد حقق أعلى متوسط عائد على الأموال مقارنة مع المتوسط العام الذي يبلغ 3.356 % وبقية متوسطات المصارف الأخرى . إذ بلغ متوسط العائد على الأموال لمصرف بابل بمقدار 4.211 % . ونلاحظ من خلاله ان المصرف قد حقق زيادة في العوائد أكثر من الانخفاضات خلال المدة المدروسة . وتعد السنوات 2001 ، 2004 ، 2007، أفضل السنوات في تحقيق العوائد ، إذ بلغت فيها العوائد 5.06 ، 5.90 ، 5 % على التوالي . ويليه مصرف بغداد من حيث متوسط العائد على الأموال بوصفه معياراً لتقييم أداء المصارف المذكوره ، إذ حقق المصرف متوسط عائد بمقدار 3.459 % ، وهو أعلى من المتوسط العام للمصارف وباقي المتوسطات العراقية . ونلاحظ ان المصرف قد حقق زيادة وانخفاضات بشكل متعاقب خلال المدة وتظهر سنة 2000 ، 2004 ، 2007 ، بوصفها أفضل السنوات في تحقيق العوائد إذ بلغت 4 ، 4.54 ، 5.96 % على التوالي . ويليه كل من مصرف الائتمان ومصرف الاستثمار العراقي حيث إنهما حققا متوسط عائد على الأموال بمقدار اقل من المتوسط العام للمصارف ، إذ بلغ بمقدار 3.324 ، 2.996 % على التوالي .

اما مصرف الشرق الأوسط فقد حقق اقل متوسط عائد مقارنة مع متوسطات باقي المصارف ، إذ بلغ المتوسط العائد على الأموال لمصرف الشرق الأوسط 2.944 % . ويعود السبب الى النسب الضئيلة التي حققها المصرف خلال المدة المدروسة .

الجدول رقم ( 11 )  
العائد على الأموال المتاحة %  
للمصارف العراقية وللمدة 2000 – 2008

الجدول من أعداد الباحث بأعتماد على الكشوفات المالية

المتوسط	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
3.324	5.65	5.79	3.58	2.69	2.64	2.91	2.72	0.15	3.79	مصرف الائتمان
2.996	5.50	7.04	0	4.26	1.79	0.01	3.72	1.16	3.48	مصرف الاستثمار العراقي
4.211	4.65	5	4.24	2.81	5.90	3.18	4.05	5.06	3.01	مصرف بابل
3.459	4.30	5.96	2.79	0.61	4.54	1.4	3.13	2.34	4	مصرف بغداد
2.944	2.82	3.77	1.87	3.43	3.38	2.15	3.67	2.92	2.49	مصرف الشرق الأوسط
3.356	4.584	5.512	2.496	2.76	3.65	2.0625	3.458	2.326	3.354	المتوسط

ب :- مؤشرات تقييم كفاءة رأس المال الممتلك

### 1 - حق الملكية الى الموجودات

يبين الجدول رقم ( 12 ) نسبة حق الملكية الى أجمالي الموجودات لعينه من المصارف العراقية وللمدة من 2000 – 2008 . ونلاحظ من خلاله ان مصرف بابل قد حقق متوسط نسبي اكبر من المتوسط العام للمصارف ومتوسطات باقي المصارف . إذ بلغ المتوسط المتحقق بمقدار 28.542 % ، واستطاع المصرف ان يحقق نسب عالية خلال السنوات 2005 ، 2006 ، 2007 ، وكانت ضمن المقادير عالية لم يستطيع اي من المصارف العراقية المذكوره الوصول إليها بأي سنة من السنوات . إذ بلغت النسب المتحققة خلال تلك السنوات بمقدار 46.65 ، 47.61 ، 42.84 % . ويليه كل من مصرف الاستثمار العراقي ومصرف الائتمان ومصرف بغداد على التوالي ، حيث ان تلك المصارف قد حققت متوسط نسبي اقل من المتوسط النسبي العام للمصارف وهي لم تتوصل الى نصف المتوسط النسبي الذي حققه مصرف بابل . إذ بلغت المتوسطات 15.143 ، 13.777 ، 12.956 % .

اما مصرف الشرق الأوسط فقد حقق اقل متوسط نسبي مقارنة مع متوسطات المصارف المذكوره . فقد بلغت نسبة حق الملكية الى أجمالي الموجودات بمقدار 9.253 % .

ونلاحظ ان المصرف قد حقق خلال المدة المدروسة نسب ضئيلة ، إذ بلغت أعلى نسبه 12.40 % وهذا كفيل بجعل المصرف ينحدر نحو الأقل وجعله بالمرتبة الأخيرة .

الجدول رقم ( 12 )  
حق الملكية الى الموجودات %  
للمصارف العراقية وللمدة 2000 - 2008  
الجدول من أعداد الباحث بأعتماد على الكشوفات المالية

## 2 - حق الملكية الى الودائع

المتوسط	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
13.777	27.54	21.67	9.43	14.48	9.37	10.72	9.34	7.34	14.1	مصرف الائتمان
15.143	29.74	29.71	18.59	22.14	5.70	6.44	9.17	5.99	8.81	مصرف الاستثمار العراقي
28.542	32.37	42.84	47.61	46.65	21.88	13.47	12.97	17.28	21.81	مصرف بابل
12.956	17.19	20.92	17.96	17.58	13.95	5.68	7.37	6.22	9.73	مصرف بغداد
9.253	11.21	12.40	11.95	8.56	7.65	10.24	7.20	7.25	6.82	مصرف الشرق الأوسط
15.934	23.61	25.508	21.108	21.882	11.71	9.31	9.21	8.816	12.254	المتوسط

يبين الجدول رقم ( 13 ) عينه من المصارف العراقية وضمن الفترة من 2000 – 2008 .  
اذ يعكس من خلاله مدى إمكانيات وقدرات المصارف التي تكون قادرة على رد الودائع من خلال حقوق الملكية . ونلاحظ ان مصرف بابل قد حقق اكبر متوسط نسبي مقارنة مع المتوسط العام للمصارف ومتوسطات باقي المصارف العراقية المذكوره . إذ بلغ المتوسط النسبي المتحقق بمقدار 49.166 % ، ويتضح ان المصرف قادر على سداد ما يزيد عن نصف الودائع خلال بعض السنوات ، وتبرز سنة 2005 ، 2006 بوصفها أفضل السنوات في السداد ، اذ ان المصرف قادر على سداد حوالي 90% من الودائع خلال تلك السنتين .  
ويليه مصرف الاستثمار العراقي ومصرف بغداد ومصرف الائتمان بأعتماد متوسط حق الملكية الى أجمالي الودائع بوصفها معياراً لتقييم كفاءة رأس المال بالنسبة للمصارف المذكوره . فقد حققت تلك المصارف متوسط نسبي أقل من المتوسط العام للمصارف وأقل من نصف ما حققه مصرف بابل . إذ بلغ المتوسط النسبي المتحقق 23.002 ، 18.323 ، 18.207 % على التوالي .

أما مصرف الشرق الأوسط فقد جاء بالمرتبة الأخيرة إذ حقق أقل متوسط نسبي مقارنة مع متوسطات المصارف المذكوره ، إذ حقق متوسط نسبي بمقدار 12.642 % . ويتضح انه كلما كان رأس المال الممتلك متيناً استطاع المصرف من كسب روح الثقة لدى المودعين والزبائن .

الجدول رقم ( 13 )  
حق الملكية الى الودائع %  
للمصارف العراقية وللمدة 2008 – 2000

الجدول من أعداد الباحث بأعتماد على الكشوفات المالية

ج :- مؤشرات تقييم كفاءة أداره المديونية  
1 - نسبة المديونية

المتوسط	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
18.207	44.11	30.79	11.03	17.75	11.31	12.65	10.86	8.29	17.07	مصرف الائتمان
23.002	47.13	51.09	26.09	35.62	11.85	7.49	10.62	6.55	10.58	مصرف الاستثمار العراقي
49.166	49.93	78.55	99.12	94.66	36.38	15.89	15.10	23.33	29.53	مصرف بابل
18.323	23.09	29.79	24.55	22.72	17.62	9.50	11.48	10.26	15.90	مصرف بغداد
12.642	14.81	15.15	14.95	9.89	10.02	13.33	13.09	12.09	10.45	مصرف الشرق الأوسط
24.268	35.814	41.074	35.148	36.128	17.436	11.772	12.23	12.104	16.706	المتوسط

يبين الجدول رقم ( 14 ) عينه من المصارف العراقية للفترة من 2008 – 2000 . ويعكس هذا الجدول مدى استخدام المطلوبات في تمويل أجمالي موجودات المصرف . نلاحظ من خلاله ان مصرف الشرق الأوسط قد حقق اكبر متوسط نسبي مقارنة مع المتوسط العام للمصارف ومتوسطات باقي المصارف . إذ بلغ المتوسط النسبي للمصرف المذكور بمقدار 90.748 % . مما يدل على ان المصرف يعتمد بالدرجة الأولى على المطلوبات في تمويل أجمالي الموجودات . ويليه مصرف بغداد ومصرف الائتمان من حيث اعتماد متوسط نسبه أجمالي المطلوبات الى أجمالي الموجودات بوصفه معياراً لتقييم إدارة المديونية للمصارف المذكوره . إذ حقق كلا المصرفين متوسطاً نسبياً أعلى من المتوسط العام ، وبلغ المتوسط المتحقق للمصرفين 87.044 ، 86.223 % على التوالي .



بينما مصرف الاستثمار العراقي فقد حقق اقل من المتوسط العام للمصارف . إذ بلغ مقداره 83.676 % .

اما مصرف بابل فقد حقق اقل متوسط نسبي مقارنة مع متوسطات المصارف المذكوره . اذ بلغ مقداره 71.458 % . حيث ان ارتفاع النسبة يعني أكثر موجودات المصرف قد تم تمويلها من المطلوبات . ويتضح ان جميع المصارف المدروسة قد استخدمت أكثر من ثلثي المطلوبات في تمويل الموجودات .

الجدول رقم ( 14 )  
نسبة المديونية %  
للمصارف العراقية ولللمدة 2008 – 2000

الجدول من أعداد الباحث بأعتماد على الكشوفات المالية

## 2 - نسبة المطلوبات الى حق الملكية

المتوسط	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
86.223	72.46	78.33	90.57	85.52	90.63	89.28	90.66	92.66	85.90	مصرف الائتمان
83.676	70.26	70.29	81.41	77.86	94.3	93.56	90.83	94.01	91.19	مصرف الاستثمار العراقي
71.458	67.63	57.16	52.39	53.35	78.12	86.53	87.03	82.72	78.19	مصرف بابل
87.044	82.81	79.08	82.04	82.42	86.05	94.32	92.63	93.78	90.27	مصرف بغداد
المتوسط	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
757.678	263.16	361.41	960.31	590.52	967.18	832.84	971.13	1263.19	609.36	مصرف الائتمان
884.958	236.25	236.61	437.86	351.59	1653.57	1453.97	990.36	1569.3	1035.11	مصرف الاستثمار العراقي
341.568	208.90	133.44	110.02	114.37	357.1	642.20	670.88	478.8	358.4	مصرف بابل
861.878	481.64	377.91	456.76	468.81	616.63	1661.78	1257.38	1507.93	928.06	مصرف بغداد
1035.63	792.33	706.32	736.67	1067.77	1206.74	876.93	1288.33	1279.80	1365.77	مصرف الشرق الأوسط
776.342	396.456	363.138	540.324	518.612	960.244	1093.544	1035.616	1219.804	859.34	المتوسط

يبين الجدول رقم ( 15 ) عينه من المصارف العراقية للفترة من 2000 – 2008 . أذ يعكس هذا الجدول من خلاله مدى مساهمة الدائنين في تمويل موجودات المصرف مقارنة مع مساهمة المالكين . أذ نلاحظ ان مصرف الشرق الأوسط قد حقق اكبر متوسط نسبي مقارنة مع المتوسط العام للمصارف وباقي متوسطات المصارف الأخرى . أذ بلغ مقدار المتوسط النسبي للمصرف المذكور بمقدار 1035.63 % . ونلاحظ ان المصرف قد حقق خلال المدة 2000 – 2005 نسب عالية بأستثناء سنة 2003 . ويليه مصرف الاستثمار العراقي ومصرف بغداد من حيث اعتماد نسبه المطلوبات المتداولة الى حق الملكية بوصفه معياراً لتقييم إدارة المديونية للمصارف المذكوره . أذ بلغ مقدار المتوسط المتحقق للمصرفين 884.958 ، 861.878 % وهو أعلى من قيمة المتوسط النسبي العام للمصارف المذكوره . وأما مصرف الائتمان فقد حقق متوسط نسبي اقل من المتوسط العام للمصارف ، أذ بلغ مقداره 757.678 % .

اما مصرف بابل فقد جاء بالمرتبة الأخيرة أذ حقق اقل متوسط نسبي مقارنة مع متوسطات المصارف المذكوره ، أذ بلغ التوسط النسبي للمصرف المذكور 341.568 % . حيث ان مساهمة المالكين بالجزء الأكبر من الموجودات المصرف يزيد من الثقة والاطمئنان لدى الدائنين ويزيد من قدرة المصرف بالوفاء بالتزاماته للأخرين .

#### الجدول رقم ( 15 )

نسبة المطلوبات الى حق الملكية %  
للمصارف العراقية ولللمدة 2000 – 2008

هـ :- تقييم كفاءة إدارة السيولة النقدية

#### 1 - نسبة السيولة

يبين الجدول رقم ( 16 ) نسبة السيولة لعينه من المصارف العراقية ولللمدة من 2000 – 2008 . وتعكس هذه النسبة مدى قدره المصرف لما يمتلكه من نقود وأرصده لديه ولدى المصارف الأخرى في سداد الالتزامات الودائع . أذ نلاحظ ان مصرف بابل قد حقق أكبر متوسط نسبي للسيولة قياساً مع المتوسط العام للمصارف المذكوره ومتوسطات باقي المصارف . أذ بلغ المتوسط مقداره 62.312 % ونلاحظ ان المصرف قد حقق زيادة خلال المدة 2001 – 2008 بشكل تدريجي الا أنه في سنة 2006 انخفض بمقدار 14.55 % عن السنة السابقة . ويليه مصرف الاستثمار العراقي من حيث متوسط نسبة السيولة

بوصفه معياراً لتقييم إدارة السيولة للمصارف المذكوره ، إذ بلغ متوسط النسبة بمقدار 52.671 % وهو أعلى من المتوسط العام للمصارف الذي يبلغ مقداره 47.034 % . وتبرز سنة 2008 بوصفها أفضل سنة مقارنة مع جميع سنوات المصارف الأخرى ، إذ بلغ مقدار النسبة المتحققة خلالها 122.51 % . ويليه كل من مصرف الائتمان ومصرف بغداد ، إذ حققا متوسط نسبه بمقدار 44.89 ، 40.84 % على التوالي ، وهو اقل من المتوسط العام للمصارف .

أما مصرف الشرق الأوسط فقد حقق اقل متوسط نسبه مقارنة مع متوسطات المصارف المذكوره ، إذ بلغ مقدار المتوسط 34.458 % ، وان انخفاض النسبة يدل على ضعف كفاءة إدارة المصرف في سداد الودائع في مواعيدها المحددة .

الجدول رقم ( 16 )  
نسبة السيولة %  
للمصارف العراقية وللمدة 2008 – 2000

الجدول من أعداد الباحث بأعتماد على الكشوفات المالية

## 2 - نسبة التوظيف

يبين الجدول رقم ( 17 ) نسبة التوظيف لعينه من المصارف العراقية وللمدة من 2008 – 2000 . إذ تعكس هذه النسبة مدى استخدام الودائع في تلبية الاحتياجات ومتطلبات الزبائن من القروض والسلف . ونلاحظ ان مصرف بابل قد حقق اكبر متوسط نسبة توظيف قياساً مع المتوسط العام للمصارف ومتوسطات باقي المصارف ، إذ بلغ المتوسط المتحقق لمصرف بابل 30.712 % . ونلاحظ ان المصرف قد حقق خلال سنة 2005 ، 2006 أكبر نسبه مقارنة مع جميع نسب المصارف المذكوره ، إذ بلغت النسبة المتحققة خلال السنتين 68.18 ، 59.10 % . ويليه

المتوسط	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
44.89	68.34	59.6	50.14	73.82	42.88	33.92	22.26	26.75	26.30	مصرف الائتمان
52.671	122.51	108.14	37.22	44.09	51.55	46.03	20.44	21.88	22.18	مصرف الاستثمار العراقي
62.312	105.4	94	85.45	100.46	67.25	39.32	23.95	15.32	29.66	مصرف بابل
40.84	45.53	55.96	69.01	62.25	30.73	59.51	16.06	17.55	10.96	مصرف بغداد
34.458	42.99	48.93	52.58	35.77	45.33	28.48	14.39	19.34	22.31	مصرف الشرق الأوسط
47.034	76.954	73.326	58.88	63.278	47.548	41.452	19.42	20.168	22.282	المتوسط

مصرف الاستثمار العراقي ومصرف بغداد من حيث اعتماد نسبة التوظيف بوصفه معياراً لتقييم إدارة السيولة للمصارف العراقية المذكوره . إذ حقق كل منهما متوسطاً نسبياً أكبر من المتوسط

المتوسط	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
7.72	1.95	6.64	7.07	15.05	7.24	6.12	8.65	8.97	7.79	مصرف الائتمان

العام ، وبلغ مقدارها 20.206 ، 19.001 % على التوالي . واما مصرف الشرق الاوسط فقد حقق متوسط نسبي أقل من المتوسط العام للمصارف ، إذ بلغ مقداره 12.299 % .

اما مصرف الائتمان فقد حقق أقل متوسط نسبة التوظيف مقارنة مع المصارف العراقية المذكوره . وبلغ مقدار المتوسط النسبي 7.72 % . إذ ان انخفاض النسبة يدل على ضعف الاداره في تلبية حاجات ورغبات الزبائن للسلف والقروض ، والعكس صحيح .

الجدول رقم ( 17 )

نسبة التوظيف %

للمصارف العراقية وللمدة 2008 – 2000

الجدول من أعداد الباحث بأعتماد على الكشوفات المالية

20.206	9.66	24.81	31.23	46.25	24.20	5.33	8.11	16.32	15.94	مصرف الاستثمار العراقي
30.712	9.23	37.33	59.10	68.18	30.24	14.53	13.93	14.49	29.38	مصرف بابل
19.001	10.14	18.31	15.93	24.05	26.62	9.82	19.35	19.09	27.70	مصرف بغداد
12.299	3.07	4.74	7.59	8.58	20.67	14.66	13.38	16.09	21.91	مصرف الشرق الأوسط
17.988	6.81	18.366	24.184	32.422	21.794	10.092	12.684	14.992	20.544	المتوسط

## ثانياً :- المصارف السعودية

### أ - مؤشرات الربحية

#### 1 - العائد على الاستثمارات

يبين الجدول رقم ( 18 ) العائد على الاستثمارات لعينه من المصارف السعودية وللمدة من 2000 – 2008 . ويتضح من خلاله ان مصرف الراجحي قد حقق أعلى متوسط عائد على الاستثمارات قياساً مع المتوسط العام للمصارف وباقي متوسطات المصارف المذكوره . إذ بلغ متوسط العائد على الاستثمارات بمقدار 4.231 % . وحقق المصرف خلال المدة 2003 – 2006 أكبر معدلات من العوائد ، وتبرز سنة 2006 بوصفها أفضل سنة مقارنة مع العوائد المتحققة خلال المدة . إذ بلغ العائد المتحقق خلالها 6.94 % . ويليه مصرف الجزيرة من حيث اعتماد متوسط العائد على الاستثمارات بوصفه معياراً لتقييم أداء المصارف السعودية المذكوره ، إذ بلغ متوسط العائد على الاستثمارات للمصرف بمقدار 3.259 % . ونلاحظ أن المصرف قد حقق زيادات في العوائد في أغلب سنوات المدة المدروسة ، وتمثل سنة 2006 بوصفها أفضل سنة في تحقيق العوائد مقارنة مع سنوات جميع المصارف . إذ بلغ مقدار العائد المتحقق خلال تلك السنة 12.56 % وهو يمثل ضعف مقدار السنه السابقه . ويليه مصرف الرياض ومصرف السعودي للاستثمار ، إذ حققا متوسط عائد أقل من المتوسط العام للمصارف ، إذ بلغ متوسط العائد على الاستثمارات بمقدار 2.407 ، 2.271 % على التوالي . أما مصرف العربي الوطني فقد حقق أقل متوسط عائد على الاستثمارات مقارنة مع المصارف المذكوره . فقد بلغ مقدار المتوسط 1.956 % ونلاحظ ان المصرف قد حقق زيادات خلال الفترة 2000 – 2006 . إلا ان تلك الزيادة الحاصلة كانت ضمن مدى محدد وضئيل ، وتعد سنة 2006 بوصفها أفضل سنه في تحقيق العوائد ، إذ بلغ العائد المتحقق خلالها 3.21 % .

الجدول رقم ( 18 )  
العائد على الموجودات %  
للمصارف السعودية للمدة 2008 – 2000

الجدول من أعداد الباحث بأعتماد على الكشوفات المالية

## 2 - العائد على حق الملكية

يبين الجدول رقم ( 19 ) العائد على حق الملكية لعينه من المصارف السعودية وللمدة من 2000 – 2008 . نلاحظ من خلاله ان مصرف الراجحي قد حقق أكبر متوسط عائد على حقوق الملكية مقارنة مع المتوسط العام للمصارف ومتوسطات باقي المصارف المذكوره . إذ بلغ متوسط العائد على الملكية بمقدار 28.737 % ، وتعد سنة 2002 أقل السنوات في تحقيق العائد على حق الملكية ، إذ بلغ مقدار العائد عند تلك السنة بمقدار 20.67 % . في حين تعد سنة 2005 من أفضل السنوات ، إذ أستطاع المصرف خلالها تحقيق أكبر عائد على حق الملكية مقداره 41.82

المتوسط	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
3.259	0.81	3.73	12.56	6.17	1.75	1.04	1.15	1.12	1	مصرف الجزيرة
4.231	3.96	5.16	6.94	5.93	3.77	3.15	2.39	2.98	3.8	مصرف الراجحي
2.407	1.65	2.48	3.09	3.54	2.7	2.23	2.11	2.01	1.85	مصرف الرياض
2.271	0.99	1.77	4.91	2.69	2.06	2.14	1.91	1.99	1.98	مصرف السعودي للاستثمار
1.956	2.05	2.61	3.21	2.71	1.84	1.56	1.32	1.23	1.07	مصرف العربي الوطني
2.825	1.892	3.15	6.142	4.208	2.424	2.024	1.776	1.866	1.94	المتوسط

% . ويليه المصرف العربي الوطني من حيث أعتما د متوسط العائد على حق الملكية بوصفه معياراً لتقييم أداء المصارف المذكوره . إذ حقق المصرف متوسط عائد مقداره 21.173 % ، وهو أعلى من المتوسط العام للمصارف وباقي متوسطات المصارف الأخرى ، إذ حقق المصرف خلال المدة 2000-2005 زيادات في العوائد المتحققة . اما متوسط العائد على حق الملكية لكل من مصرف الرياض ومصرف السعودي للاستثمار ، فقد كان أقل من المتوسط العام للمصارف ، إذ بلغ المتوسط لكلا المصرفين 19.162 ، 17.258 % على التوالي .

أما مصرف الجزيرة فقد حقق أقل متوسط عائد على حق الملكية مقارنة مع المصارف المذكوره . إذ بلغ متوسط العائد على حق الملكية 16.667 % . ويعود السبب الى ان المصرف قد حقق خلال السنوات 2000 ، 2001 ، 2002 ، 2008 ، مقادير قليلة مقارنة مع سنوات المصارف

المذكوره ، بأستثناء المصرف السعودي للاستثمار الذي حقق ما يقارب الى ذلك في سنة 2008 وكانت المقادير المتحققة هي ، 7.95 ، 8.31 ، 8.8 ، 4.8 % على التوالي .

الجدول رقم ( 19 )  
العائد على حق الملكية %  
للمصارف السعوديه وللمدة 2000 – 2008  
الجدول من أعداد الباحث بأعتماد على الكشوفات المالية

### 3 - العائد على الودائع

يبين الجدول رقم ( 20 ) مقدار العائد المتحقق من الودائع لعينه من المصارف السعوديه وللمدة من 2000 – 2008 . حيث نلاحظ من خلاله ان مصرف الراجحي قد حقق اكبر متوسط عائد على الودائع مقارنة مع المتوسط العام للمصارف ومتوسطات باقي المصارف المذكوره . إذ بلغ المتوسط 5.632 % وحقق المصرف خلال المدة 2003 – 2006 زيادة في العوائد بشكل تدريجي وتمثل سنة 2006 اكبر السنوات في الحصول على العوائد من الودائع ، إذ يبلغ العائد المتحقق خلال السنة بمقدار 9.67 % ، واما سنة 2002 فقد كانت اقل السنوات في الحصول

المتوسط	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
16.667	4.8	17.14	47.07	32.75	12.62	10.56	8.8	8.31	7.95	مصرف الجزيرة
28.737	24.14	27.32	36.18	41.82	28.83	28.12	20.67	22.95	28.6	مصرف الراجحي
19.162	10.27	22.84	24.25	26.05	22.17	18.62	16.89	16.24	15.13	مصرف الرياض
17.258	8.02	12.15	33.43	20.05	16.73	17.62	17.61	14.9	14.81	مصرف السعودي للاستثمار
21.173	19.62	23.39	31.39	28.84	24.34	19.27	16.46	14.44	12.81	مصرف العربي الوطني
20.599	13.37	20.568	34.464	29.902	20.938	18.838	16.086	15.368	15.86	المتوسط

على العوائد ، إذ بلغ مقدار العائد في تلك السنه بمقدار 3.11 % . ويليه مصرف الجزيرة من حيث اعتماد متوسط العائد على الودائع بوصفه معياراً لتقييم أداء المصارف . إذ بلغ متوسط العائد على الودائع لمصرف الجزيرة بمقدار 4.487 %، وهو أعلى من المتوسط العام للمصارف وباقي المصارف المذكوره . وتعد سنة 2006 بمثابة أفضل سنه للمصرف لما حققته من عوائد إذا ما قورنت مع جميع سنوات المصارف الأخرى . ويليه مصرف الرياض ومصرف السعودي للاستثمار ، إذ حقق كلاهما متوسط عائد أقل من المتوسط العام للمصارف إذ بلغ مقداره 3.658 ، 3.23 % على التوالي .

وأما المصرف العربي الوطني فقد حقق متوسط عائد اقل من متوسطات المصارف الأخرى ، فقد بلغ متوسط العائد على الودائع بمقدار 2.684 % ، ونلاحظ ان المصرف قد حقق عوائد منخفضة خلال المدة المدروسة . فكانت سنة 2006 أفضل سنة إذ حقق المصرف عوائد بمقدار 4.05 % وهي أعلى ما حققه المصرف من عوائد خلال المدة المدروسة .

الجدول رقم ( 20 )

العائد على الودائع %

للمصارف السعودية وللمدة 2000 – 2008

الجدول من أعداد الباحث بأعتماد على الكشوفات المالية

#### 4 - العائد على الأموال المتاحة

يبين الجدول رقم ( 21 ) العائد على الأموال المتاحة لعينه من المصارف السعودية وللمدة من 2000 – 2008 . ونلاحظ من خلاله ان مصرف الراجحي قد حقق اكبر متوسط عائد على الأموال المتاحة مقارنة مع المتوسط العام للمصارف وباقي متوسطات المصارف المذكوره . إذ بلغ متوسط العائد على الأموال لمصرف الراجحي 4.678 % ، ونلاحظ ان المصرف قد حقق زيادة في العوائد خلال المدة 2003 – 2006 . وتبرز سنة 2006 بوصفها أفضل سنة لدى المصرف إذ بلغ العائد المتحقق خلالها 7.63 % . ويليه مصرف الجزيرة من حيث اعتماد متوسط العائد على الأموال بوصفه معياراً لتقييم المصارف المذكوره ، إذ بلغ متوسط العائد

المتوسط	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
4.487	1.06	5.15	18.08	8.08	2.31	1.24	1.41	1.58	1.47	مصرف الجزيرة
5.632	5.42	6.95	9.67	7.65	4.62	4.14	3.11	4.08	5.05	مصرف الراجحي
3.658	2.51	3.57	4.20	5.36	4.03	3.47	3.29	3.37	3.12	مصرف الرياض
3.23	1.30	2.51	7.18	3.82	2.89	3.22	2.70	2.78	2.67	مصرف السعودي للاستثمار
2.684	2.68	3.34	4.05	3.74	2.52	2.28	2.07	1.86	1.62	مصرف العربي الوطني
3.938	2.594	4.304	8.636	5.73	3.274	2.87	2.516	2.734	2.786	المتوسط

بمقدار 3.466 % . ونلاحظ خلال المدة 2000 – 2004 هنالك زيادات وانخفاضات ضمن مدى ضئيل ومحدد ولكن في سنة 2005 ، 2006 ظهرت نتائج بشكل مفاجئ وخلالهما حقق المصرف عوائد مرتفعه فقد حصل المصرف في سنة 2005 على عوائد بمقدار 6.48 % ، وفي سنة 2006 كانت ضعف السنه السابقة فوصل الى 13.06 % . ويليه مصرف الرياض



والمصرف السعودي للاستثمار إذ ان كلاهما حقق متوسط عائد اقل من المتوسط العام للمصارف ، حيث بلغ المتوسط لكلا المصرفين 3.068 ، 2.717 % على التوالي .

اما المصرف العربي الوطني فقد حقق اقل متوسط عائد على الأموال ، إذ بلغ المتوسط بمقدار 2.38 % . ويعود السبب في النسب الضئيلة التي حققها المصرف خلال المدة والتي كانت تتراوح بين ( 1.44 – 3.59 % ) وتعد هذه النسب قليلة إذ ما قورنت مع النسب العالية التي تحققتها المصارف الأخرى .

الجدول رقم ( 21 )

العائد على الأموال %

للمصارف السعودية وللمدة 2008 - 2000

الجدول من أعداد الباحث بأعتماد على الكشوفات المالية

ب :- مؤشرات تقييم كفاءة رأس المال الممتلك

### 1 - حق الملكية الى الموجودات

يبين الجدول رقم ( 22 ) نسبة حق الملكية الى مجموع الموجودات لعينه من المصارف السعودية وللمدة من 2008 – 2000 . نلاحظ من خلاله ان مصرف الجزيرة قد حقق أكبر متوسط نسبة حق ملكيه الى مجموع الموجودات مقارنة مع المتوسط العام للمصارف وباقي المصارف الأخرى ، إذ بلغت النسبة بمقدار 16.343 % ، فقد استطاع المصرف تحقيق نسبه عاليه خلال سنة 2006 ، 2007 حيث لم يستطع اي من المصارف تحقيقها خلال المدة المدروسة ، و تمثل بذلك ابرز السنوات خلال المدة ، وأما أقل السنوات في تحقيق النسبة فتمثل بسنة 2003 إذ أصبح

المتوسط	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
3.466	0.87	3.96	13.06	6.48	1.95	1.11	1.2	1.32	1.24	مصرف الجزيرة
4.678	4.43	5.54	7.63	6.46	3.98	3.61	2.70	3.46	4.29	مصرف الراجحي
3.068	2.02	3.09	3.58	4.45	3.41	2.92	2.76	2.79	2.59	مصرف الرياض
2.717	1.12	2.08	5.91	3.21	2.47	2.72	2.34	2.34	2.26	مصرف السعودي للاستثمار
2.38	2.36	2.92	3.59	3.31	2.28	2.03	1.84	1.65	1.44	مصرف العربي الوطني
3.262	2.16	3.518	6.754	4.782	2.818	2.478	2.168	2.312	2.364	المتوسط

مقدار النسبة 9.85 % . ويليه مصرف الراجحي بالمرتبة الثانية من حيث اعتماد نسبة حق

الملكية الى اجمالي الموجودات بوصفه معياراً لتقييم كفاءة رأس المال الممتلك للمصارف المذكوره . فقد حقق مصرف الراجحي متوسط نسبي مقداره 14.532 % وهذا المتوسط هو

المتوسط	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
---------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

أعلى من المتوسط العام للمصارف ، ونلاحظ ان سنة 2006 ، 2007 أفضل السنوات لدى المودعين إذ بلغت النسبة في تلك السنتين 19.18 ، 18.90 % على التوالي . أما المصرف السعودي للاستثمار و مصرف الرياض فقد حققا متوسط نسبه مقداره أقل من مقدار متوسط العام للمصارف الذي يبلغ مقداره 13.137 % ، إذ بلغ متوسط النسب لكلا المصرفين 12.999 ، 12.727 % على التوالي

أما المصرف العربي الوطني فقد حقق أقل متوسط نسبه مقارنة مع المصارف السعوديه المذكوره ، إذ بلغ متوسط النسبة 9.082 % . ويعود السبب الى النسب الضئيله التي حققها المصرف خلال المدة 2000 – 2005 .

الجدول رقم ( 22 )  
حق الملكية الى الموجودات %

16.343	16.85	21.78	26.69	18.84	13.88	9.85	13.12	13.53	12.55	مصرف الجزيرة
14.532	16.39	18.90	19.18	14.17	13.08	11.21	11.57	12.99	13.30	مصرف الراجحي
12.727	16.09	10.87	12.76	13.60	12.18	11.95	12.48	12.39	12.22	مصرف الرياض
12.999	12.33	14.55	14.69	13.41	12.3	12.12	10.82	13.38	13.39	مصرف السعودي للاستثمار
9.082	10.45	11.14	10.23	9.39	7.57	8.08	8.01	8.53	8.34	مصرف العربي الوطني
13.137	14.422	15.448	16.71	13.882	11.802	10.642	11.2	12.164	11.96	المتوسط

للمصارف السعودية وللمدة 2008 - 2000

الجدول من أعداد الباحث بأعتماد على الكشوفات المالية

## 2 - حق الملكية الى الودائع

يبين الجدول رقم ( 23 ) عينه من المصارف السعودية وضمن المدة 2008 - 2000 . حيث يعكس من خلاله مدى كفاءة وأمكانية رأس المال الممتلك في رد الودائع للآخرين . إذ نجد ان مصرف الجزيرة قد حقق أكبر متوسط نسبي مقارنة مع المتوسط النسبي العام للمصارف ومتوسط باقي المصارف المذكوره . إذ بلغ المتوسط النسبي المتحقق بمقدار 22.304 % ، ونلاحظ ان المصرف قد حقق أعلى نسبة في سنة 2006 ، إذ بلغت بمقدار 38.42 % ، وأما في سنة 2003 فكانت أقل السنوات في تحقيق النسبة إذ بلغت بمقدار 11.75 % . وهذا الاختلاف يدل على مدى وقدرة المصرف من سنه الى أخرى في رد الودائع . ويليه كل من مصرف الرياض ومصرف الراجحي من حيث اعتماد المتوسط النسبي لحق الملكية الى الودائع بوصفه معياراً لتقييم كفاءة رأس المال الممتلك ، إذ حقق كلا المصرفين متوسط نسبي أعلى من المتوسط النسبي العام للمصارف ، إذ بلغ مقداره 19.525 ، 19.347 % على التوالي . أما المصرف السعودي للاستثمار فقد حقق أقل من المتوسط العام للمصارف ، إذ بلغ المتوسط النسبي للمصرف المذكور 18.338 % .

بينما مصرف العربي الوطني فقد حقق أقل متوسط نسبي مقارنة مع متوسطات المصارف المذكوره ، إذ بلغ بمقدار 12.691 % . مما يدل انخفاض قدرة وأمكانية المصرف في سداد الاحتياجات والمتطلبات الآخرين من الودائع .

الجدول رقم ( 23 )  
حق الملكية الى الودائع %

للمصارف السعودية ولللمدة 2000 – 2008  
الجدول من أعداد الباحث بأعتماد على الكشوفات المالية

**ج :- مؤشرات تقييم كفاءة أداره المديونية**  
**1 - نسبة المديونية**

يبين الجدول رقم ( 24 ) عينه من المصارف السعودية للفترة من 2000 – 2008 . يوضح الجدول نسبة استخدام إجمالي المطلوبات في تمويل مجموع موجودات المصرف ، ونجد ان

المتوسط	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
22.304	22.19	30.02	38.42	24.69	18.28	11.75	17.92	18.96	18.51	مصرف الجزيرة
19.347	22.47	25.45	26.71	18.28	16.02	14.71	15.03	17.78	17.67	مصرف الراجحي
19.525	24.45	15.64	17.33	20.58	18.188	18.63	19.50	20.76	20.65	مصرف الرياض
18.338	16.24	20.66	21.49	19.05	17.30	18.27	15.36	18.64	18.03	مصرف السعودي للاستثمار
12.691	13.66	14.28	12.92	12.98	10.35	11.79	12.6	12.87	12.68	مصرف العربي الوطني
18.441	19.802	21.21	23.374	19.116	16.0276	15.03	16.9525	17.802	17.508	المتوسط

المصرف العربي الوطني قد حقق اكبر متوسط نسبي مقارنة مع المتوسط النسبي العام للمصارف ومتوسطات باقي المصارف المذكوره . إذ بلغ مقدار المتوسط النسبي 90.98 % . وان ارتفاع النسبة يدل على مدى اعتماد المصرف على إجمالي المطلوبات في تمويل الموجودات . ويليه مصرف الرياض ومصرف السعودي للاستثمار من حيث اعتماد نسبة إجمالي المطلوبات الى إجمالي الموجودات بوصفه معياراً لتقييم نسبة المديونية للمصارف . إذ حقق كلا المصرفين متوسط أعلى من متوسط النسبي العام . وبلغت النسبة المتحققة للمصرفين 87.273 ، 87.001 % على التوالي . وأما مصرف الراجحي فقد حقق متوسط أقل من المتوسط العام ، إذ بلغ مقداره 86.014 % .

بينما مصرف الجزيرة فقد حقق أقل متوسط نسبي مقارنة مع المتوسطات المصارف المذكوره . إذ بلغ مقدار المتوسط المتحقق للمصرف 83.657 % . وغالباً ما يفضل الدائنين انخفاض في نسبة المديونية كونها توفر لهم الثقة في حالة تعرض المصرف الى أزمات ماليه .

الجدول رقم ( 24 )  
نسبة المديونية %

للمصارف السعودية وللمدة 2000 – 2008

الجدول من أعداد الباحث بأعتماد على الكشوفات المالية

**2 - نسبة المطلوبات الى حق الملكية**

يبين الجدول رقم ( 25 ) نسبة المطلوبات الى حق الملكية لعينه من المصارف السعودية وللمدة من 2000 – 2008 . ونلاحظ من خلاله ان مصرف العربي الوطني قد حقق اكبر متوسط نسبي

المتوسط	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	المتوسط
المتوسط	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
مصرف الراجحي	86.014	83.61	81.1	80.82	85.83	86.92	88.79	88.43	87.01	86.7
مصرف الرياض	87.273	83.91	89.13	87.24	86.4	87.82	88.05	87.52	87.61	87.78
مصرف السعودي للاستثمار	87.001	87.67	85.45	85.31	86.59	87.70	87.88	89.18	86.62	86.61
مصرف العربي الوطني	90.918	89.55	88.86	89.77	90.61	92.43	91.92	91.99	91.47	91.66
المتوسط	86.959	85.578	85.415	83.29	86.118	88.198	89.358	88.8	87.836	88.04

مقارنة مع المتوسط العام للمصارف ومتوسطات باقي المصارف . إذ حقق متوسط نسبي مقداره 1019.54 % . وبصوره عامه فإن هذه النسبة تعكس مدى مساهمة الدائنين في تمويل موجودات المصرف مقارنة مع مساهمة المالكين . حيث نلاحظ ان المصرف قد حقق خلال المدة 2000 - 2004 مقادير عالية من النسب والتي لم يستطع اي من المصارف السعودية المذكوره الوصول إليها . ويليه مصرف الرياض ومصرف السعودي للاستثمار ومصرف الراجحي من حيث اعتماد متوسط نسبة المطلوبات الى حق الملكية بوصفه معياراً لتقييم إدارة المديونية للمصارف المذكوره ، إذ بلغ مقدار المتوسط المتحقق للمصارف 693.849 ، 675.662 ، 612.096 % على التوالي ، وهو أقل من المتوسط العام للمصارف .

واما مصرف الجزيرة فقد حقق أقل متوسط نسبة مطلوبات الى حق الملكية مقارنة مع متوسطات المصارف المذكوره ، إذ بلغ مقدار المتوسط 565.797 % . وان مساهمة المالكين بالجزء الأكبر من موجودات المصرف يزيد من ثقة الدائنين ويعكس مدى قدرة المصرف بالوفاء بالتزاماته اتجاه الآخرين .

الجدول رقم ( 25 )  
نسبة المطلوبات الى حق الملكية %  
للمصارف السعودية وللمدة 2000 – 2008

565.797	493.51	359.04	274.67	430.65	620.55	915.58	662.17	638.95	697.05	مصرف الجزيرة
612.096	510.13	429.04	421.37	605.59	664.41	792.23	764.52	669.95	651.62	مصرف الراجحي
693.849	521.45	820.25	683.99	635.25	720.71	736.71	701.43	706.80	718.05	مصرف الرياض
675.662	711.01	587.51	580.59	645.86	713.34	724.79	823.93	647.36	646.57	مصرف السعودي للاستثمار
1019.54	857.34	797.59	877.87	965.10	1221.03	1137.03	1148.45	1072.55	1098.92	مصرف العربي الوطني
713.389	618.688	598.686	567.698	656.49	788.008	861.268	820.1	747.122	762.442	المتوسط

الجدول من أعداد الباحث بأعتماد على الكشوفات المالية

### هـ - تقييم كفاءة إدارة السيولة النقدية

#### 1 - نسبة السيولة

يبين الجدول رقم (26) نسبة السيولة لعينه من المصارف السعودية وضمن الفترة 2000 - 2008 . ونلاحظ من خلاله ان مصرف الراجحي قد حقق اكبر متوسط نسبة سيولته مقارنة مع المتوسط العام للمصارف ومتوسطات المصارف الأخرى . إذ بلغ مقدار متوسط نسبة السيولة 11.45 % ، وتعكس هذه النسبة مدى قدرة المصرف في سداد التزاماته للآخرين من خلال الأرصدة والنقود المتوفرة لديه ولدى المصارف الأخرى . ويليه مصرف العربي الوطني بأعتماد متوسط نسبة السيولة بوصفه معياراً لتقييم أداء السيولة للمصارف المذكوره . إذ بلغ المتوسط النسبي الذي حققه مصرف العربي الوطني بمقدار 7.327 % وهو أعلى من المتوسط العام للمصارف . واما مصرف الجزيرة ومصرف الرياض فقد حققاً متوسط اقل من المتوسط العام للمصارف . إذ بلغ المتوسط النسبي لكلا المصرفين 6.561 ، 5.823 % على التوالي .

اما مصرف السعودي للاستثمار فقد حقق متوسط نسبي اقل من متوسطات المصارف المذكوره . إذ بلغ المتوسط النسبي المتحقق للمصرف المذكور 2.716 % ، وان انخفاض النسبة يدل على ضعف إدارة المصرف في أداره السيولة . ومن المعلوم لا بد للمصرف من الاحتفاظ بسيولته تمكنه من مواجهة الأزمات المالية ، حيث ان اي أشاعه تظهر على مصرف ما . تكون قادرة على زعزعة الثقة لدى المودعين والعمل على سحب الأموال المودعة لديه ، وهو بذلك كفيل لجعل المصرف يتجه نحو الإفلاس .

الجدول رقم ( 26 )

نسبة السيولة %

للمصارف السعودية وللمدة 2000 - 2008

الجدول من أعداد الباحث بأعداد الكشوفات المالية

## 2 - نسبة التوظيف

يبين الجدول رقم ( 27 ) نسبة التوظيف لعينه من المصارف السعودية وللمدة من 2000 – 2008 . أذ نلاحظ من خلاله ان المصرف السعودي للاستثمار قد حقق اكبر متوسط نسبة توظيف قياساً مع المتوسط العام للمصارف ومتوسطات باقي المصارف . أذ بلغ مقدار المتوسط النسبي

المتوسط	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
---------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

المتوسط	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
6.561	9.87	8.84	12.31	6.32	4.14	7.92	3.94	2.71	3.00	مصرف الجزيرة
11.45	8.2	12.98	10.87	10.64	13	9.9	13.07	9.04	10.57	مصرف الراجحي
5.823	8.27	15.33	6.31	4.26	3.87	3.57	4.10	3.25	3.45	مصرف الرياض
2.716	3.04	3.05	2.47	2.84	2.31	2.84	2.29	3.13	2.47	مصرف السعودي للاستثمار
7.327	11.09	9.80	4.59	4.08	12.06	3.71	7.69	5.26	7.66	مصرف العربي الوطني
6.776	8.0675	10	7.31	5.628	7.076	4.51	6.218	4.678	5.43	المتوسط

لمصرف السعودي للاستثمار بمقدار 56.982 % . ونلاحظ ان المصرف قد حقق في اغلب السنوات نسبة تزيد عن النصف ، اي انه قادر على تلبية احتياجات السلف والقروض من الودائع التي استقطبها من الآخرين . ويليه مصرف الجزيرة ومصرف العربي الوطني ومصرف الرياض من حيث اعتماد نسبة التوظيف بوصفه معياراً لتقييم إدارة السيولة للمصارف السعودية المذكورة ، أذ بلغ متوسط المصارف المذكورة 55.778 ، 54.126 ، 52.419 على التوالي .

اما مصرف الراجحي فقد حقق اقل المتوسط نسبة توظيف مقارنة مع متوسطات المصارف المذكورة ، أذ بلغ مقدار المتوسط النسبي 1.1771 % . ونلاحظ ان مصرف الراجحي قد حقق نسب ضئيلة جداً أذ ما قورنت مع جميع سنوات المصارف المذكورة .

الجدول رقم ( 27 )

نسبة التوظيف %

للمصارف السعودية وللمدة 2000 – 2008

55.778	66.13	58.57	54.44	60.10	56.17	57.52	47.62	48.2	45.67	مصرف الجزيرة
1.1771	0.55	0.9	0.85	0.28	0.99	1.49	1.98	1.9	2.10	مصرف الراجحي
52.419	71.98	62.26	63.62	65.92	52.06	44.4	40.54	36.01	34.98	مصرف الرياض
56.982	62.90	58.15	59.38	57.75	52.05	53.63	49.96	56.98	62.04	مصرف السعودي للاستثمار
54.126	68.73	72.81	71.01	63.41	48.78	44.61	39.30	38.41	40.07	مصرف العربي الوطني
46.15	54.058	62.9475	49.86	49.492	42.01	40.33	35.88	43.8	36.972	المتوسط

الجدول من أعداد الباحث بأعتماد على الكشوفات المالية



## المبحث الثالث

### تحليل علاقات الارتباط والتأثير

لغرض إجراء التحليل اللازم لعلاقة الارتباط والتأثير بين (المتغير المستقل) (X) والذي يمثل مقدار الودائع و(المتغير المعتمد) ( $Y_n$ ) وهو مؤشرات الأداء المصرفي , تم اعتماد معادلة الارتباط ( $r$ ) لقياس قوة العلاقة الخطية بين المتغيرين , ولمعرفة التغيير الحاصلة في مؤشرات الأداء المصرفي من خلال تأثير مقدار الودائع , تم استعمال معامل التفسير (التحديد)  $R^2$  . وخلال هذا المبحث سيتم اختبار الفرضية الأساسية للبحث والتي مفادها ( وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مقدار الودائع والاستثمار المصرفي ) .

#### اولاً :- تحليل الارتباط والأثر الخاص بالمصارف العراقية

يتضح من الجدول رقم ( 28 ) والخاص بالمصارف العراقية ان هناك اختلاف في معدلات الارتباط بين المتغير المستقل (X) والذي يمثل مقدار الودائع وبين المتغيرات المعتمدة ( $Y_n$ ) والتي تمثل مجموعة من المؤشرات المستخدمة لقياس الأداء في المصارف العراقية (بافتراض  $n = 1, 2, \dots, 10$ ) ويظهر من نفس الجدول التالي :-

الجدول رقم ( 28 )

المتغيرات المعتمدة										المتغير المعتمد
(Y10)	(Y9)	(Y8)	(Y7)	(Y6)	(Y5)	(Y4)	(Y3)	(Y2)	(Y1)	المتغير المستقل (الودائع)
نسبة التوظيف	نسبة الرصيد النقدي	نسبة المطلوبات المتداولة الى صافي حق الملكية	نسبة تمويل بالمطلوبات	نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع	نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات	معدل العائد على الأموال المتاحة	معدل العائد على الودائع	معدل العائد على حق الملكية	معدل العائد على الاستثمار	(X) الارتباط
-0.725	-0.989	0.784	0.895	-0.852	-0.863	-0.559	-0.693	0.941	-0.745	
0.525	0.978	0.615	0.801	0.726	0.745	0.359	0.48	0.885	0.555	(X) معامل التفسير
4.4	174.0	6.3	16.0	10.6	11.7	2.2	3.6	30.7	4.9	F ( المحسوبة )
( F ) الجدولية 6.61										

1. بلغت نسبة معامل الارتباط (-0.745) بين متغير الودائع ومتغير معدل العائد على الاستثمار ( $Y_1$ ) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط سلبي بين المتغيرين ، وهذا يشير الى ان الزيادة في الودائع تؤثر بشكل سلبي وواضح على معدل العائد على الاستثمار ، وهذا يعني ان الزيادة الحاصلة في أجمالي الاستثمارات الناتجة عن الزيادة في مقدار الودائع لا يتناسب مطلقاً مع الزيادة الحاصلة في صافي الدخل . وهو بذلك يعكس ضعف إدارة المصارف العراقية في استغلال الودائع بالشكل الصحيح ضمن استثمارات مربحة . في حين بلغ معامل التفسير (0.555) وهذا يعني ان الزيادة الحاصلة في مقدار الودائع يفسر مامقداره ( 55.5 % ) من النقص الحاصل في معدل العائد على الاستثمار . وكانت قيمة F المحسوبة ( 4.9 ) وهي أقل من قيمة F الجدولية البالغة ( 6.61 ) عند مستوى معنوية ( 0.05 ) وبناءً على ذلك نرفض الفرضية والتي مفادها " وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مقدار الودائع ومعدل العائد على الاستثمار " .

2. بلغت نسبة معامل الارتباط بين متغير الودائع ومعدل العائد على حق الملكية ( $Y_2$ ) (0.941) . وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط موجب قوي بين المتغيرين ، لان الزيادة الحاصلة في صافي الدخل الناتج عن زيادة الودائع لا ترافقها اي زيادة في حق الملكية وهذا يفسر الزيادة في هذا المعدل مع كل زيادة تحصل في مقدار الودائع . في حين بلغ معامل التفسير (0.885) وهذا يعني ان أي زيادة تحصل في مقدار الودائع تفسر ما نسبته (88.5%) من التغيرات التي تحدث في معدل العائد على حق الملكية والنسبة الباقية تفسرها عوامل اخرى . وكانت قيمة F المحسوبة (30.7) وهي اكبر من قيمة F الجدولية البالغة ( 6.61 ) عند مستوى معنوية ( 0.05 ) وبناءً على ذلك نقبل الفرضية والتي مفادها " وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مقدار الودائع ومعدل العائد على حق الملكية " .

3. بلغت نسبة معامل الارتباط (-0.693) بين متغير الودائع ومتغير معدل العائد على الودائع ( $Y_3$ ) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط سلبي بين المتغيرين ، وهذا يشير الى ان الزيادة في الودائع تؤثر بشكل سلبي وواضح على معدل العائد على الودائع وهذا يعني ان كلفة الودائع التي تتحملها المصارف أكثر من العائد المتحقق عنها اي ان الارتفاع في صافي الدخل المصارف العراقية لا يتناسب أبداً مع الارتفاع في مقدار

الودائع ويعود السبب الى عدم كفاءة المصارف العراقية في استغلال تلك الودائع وتوجيهها بالشكل الصحيح . في حين بلغ معامل التفسير (0.48) وهذا يعني ان الزيادة الحاصلة في مقدار الودائع يفسر ما نسبته ( 48%) من النقصان الحاصل في معدل العائد على الودائع والنسبة الباقية تفسرها عوامل اخرى . وكانت قيمة F المحسوبة (3.6) وهي أقل من قيمة F الجدولية البالغة ( 6.61 ) عند مستوى معنوية ( 0.05 ) وبناءً على ذلك نرفض الفرضية والتي مفادها " وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مقدار الودائع ومعدل العائد على الودائع " .

4. بلغت نسبة معامل الارتباط بين متغير الودائع ومتغير معدل العائد على الأموال المتاحة (Y<sub>4</sub>) (-0.559) ، وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط سلبي بين المتغيرين ، اي ان الزيادة في الودائع تؤثر بشكل سلبي على معدل العائد على الأموال المتاحة وذلك لان الزيادة الحاصلة في الودائع لا ترافقها زيادة في صافي الدخل وهذا ما يفسر حصول نقصان في هذا النسبة مع كل زيادة تحصل في مقدار الودائع . في حين بلغ معامل التفسير (0.359) أي ان الزيادة الحاصلة في مقدار الودائع تفسر ما نسبته (35.9%) من النقصان الحاصل في معدل العائد على الأموال المتاحة والنسبة الباقية تفسرها عوامل اخرى . وكانت قيمة F المحسوبة (4.4) وهي أقل من قيمة F الجدولية البالغة ( 6.61 ) عند مستوى معنوية ( 0.05 ) وبناءً على ذلك نرفض الفرضية والتي مفادها " وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مقدار الودائع ومعدل العائد على الاموال المتاحة " .

وبذلك يتضح ان اغلب مؤشرات الربحية يكون تأثيرها أقل لذا تُرفض الفرضية الفرعية الاولى ، ومفادها " وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مقدار الودائع ومؤشرات الربحية " .

5. بلغت نسبة معامل الارتباط بين متغير الودائع ومتغير نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات (Y<sub>5</sub>) (-0.863) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط سالب بين المتغيرين ، اي ان الزيادة في الودائع تؤثر بشكل سلبي على نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات اذ ان الزيادة الحاصلة في الودائع لا ترافقها زيادة في رأس المال الممتلك وهذا يفسر نقصان في هذه النسبة مع كل زيادة تحصل في مقدار الودائع

. في حين بلغ معامل التفسير (0.745) ان اي زيادة تحصل في مقدار الودائع تفسر ما نسبته (74.5%) من النقصان الحاصل في نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات والنسبة الباقية تفسرها عوامل أخرى ، وكانت قيمة F المحسوبة ( 11.7 ) وهي أقل من قيمة F الجدولية البالغة ( 6.61 ) عند مستوى معنوية ( 0.05 ) وبناءً على ذلك نقبل الفرضية والتي مفادها " وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مقدار الودائع ونسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات " .

6. بلغت نسبة معامل الارتباط بين متغير الودائع ومتغير نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الودائع (Y<sub>6</sub>) (-0.852) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط سلبي بين المتغيرين ، أي ان الزيادة الحاصلة في مقدار الودائع تؤثر بشكل سلبي على نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الودائع مما يدل ان المصارف العراقية أكثر اعتماداً على الودائع من رأس المال إضافة الى ان الزيادة الحاصلة في الودائع لا تؤدي الى زيادة في رأس المال الممتلك وهذا يفسر نقصان في هذه النسبة مع كل زيادة تحصل في مقدار الودائع . في حين بلغ معامل التفسير (0.726) اي زيادة تحصل في مقدار الودائع تفسر ما نسبته (72.6%) من النقصان الحاصل في نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الودائع والنسبة الباقية تفسرها عوامل اخرى . وكانت قيمة F المحسوبة ( 10.6 ) وهي اعلى من قيمة F الجدولية البالغة ( 6.61 ) عند مستوى معنوية ( 0.05 ) وبناءً على ذلك نقبل الفرضية والتي مفادها " وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مقدار الودائع ونسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الودائع " .

وبذلك يتضح ان اغلب مؤشرات رأس المال الممتلك يكون تأثيرها اكبر لذا نقبل الفرضية الفرعية الثانية ومفادها " وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مقدار الودائع ومؤشرات كفاءة رأس المال الممتلك " .

7. بلغت نسبة معامل الارتباط بين متغير الودائع ومتغير نسبة تمويل الموجودات بالمطلوبات (Y<sub>7</sub>) (0.895) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط موجب قوي بين المتغيرين ، اذ ان الزيادة الحاصلة في الودائع ترافقها زيادة مناسبة في هذه النسبة وهذا ما يفسر الزيادة الحاصلة في هذا المعدل . ويتبين من ذلك ان الاستثمار بالودائع له الحصة الأكبر في تمويل موجودات المصارف العراقية . في حين بلغ معامل

التفسير (0.801) اي ان الزيادة في الودائع تفسر ما مقداره (80.1%) من التغيرات التي تحدث في نسبة تمويل الموجودات بالمطلوبات والنسبة الباقية تفسرها متغيرات أخرى . وكانت قيمة F المحسوبة (16.0) وهي أكبر من قيمة F الجدولية البالغة ( 6.61 ) عند مستوى معنوية ( 0.05 ) وبناءً على ذلك نقبل الفرضية والتي مفادها " وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مقدار الودائع ونسبة تمويل الموجودات بالمطلوبات " .

8. بلغت نسبة معامل الارتباط (0.784) بين متغير الودائع ومتغير نسبة المطلوبات المتداولة الى صافي حق الملكية (Y8) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط موجب بين المتغيرين ، وهذا يشير الى ان الزيادة في الودائع تؤثر بشكل واضح على نسبة المطلوبات المتداولة الى صافي حق الملكية وذلك يدل أيضاً الى ان الارتفاع في ودائع المصارف العراقية يتناسب مع الارتفاع في مقدار المطلوبات المتداولة وهذا يفسر الزيادة الحاصلة في هذه النسبة . مما يعكس ضالة رؤوس المال الممتلك لدى المصارف العراقية واعتمادها على الودائع . وكان معامل التفسير يبلغ (0.615) أي ان الزيادة الحاصلة في مقدار الودائع تفسر ما مقداره ( 61.5 %) من الزيادة الحاصلة بنسبة المطلوبات المتداولة الى صافي حق الملكية . وكانت قيمة F المحسوبة (6.3) وهي أقل من قيمة F الجدولية البالغة ( 6.61 ) عند مستوى معنوية ( 0.05 ) وبناءً على ذلك نرفض الفرضية والتي مفادها " وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مقدار الودائع ونسبة المطلوبات المتداولة الى صافي حق الملكية "

يتضح من خلال ذلك ان مؤشرات ادارة المديونية يكون تأثيرها اكبر مرة وأقل مرة اخرى لذا نقبل الفرضية الفرعية الثالثة ، ومفادها " وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مقدار الودائع مؤشرات ادارة المديونية "

9. بلغت نسبة معامل الارتباط بين متغير الودائع ومتغير نسبة الرصيد النقدي (Y9) (-0.989) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط سالب قوي بين المتغيرين ، اي ان الزيادة في الودائع تؤثر بشكل سلبي كبير على نسبة الرصيد النقدي وذلك لان الزيادة الحاصلة بمقدار الودائع لا ترافقها زيادة في مستوى النقدية التي يحتفظ بها المصرف لمواجهة سحبات المودعين ، وهذا يفسر النقصان الكبير في هذه النسبة مع كل زيادة

تحصل في مقدار الودائع . في حين بلغ معامل التفسير (0.978) وان اي زيادة تحصل في مقدار الودائع تفسر ما نسبته (97.8%) من النقصان الحاصل في نسبة الرصيد النقدي والنسبة الباقية تفسرها عوامل اخرى . وكانت قيمة F المحسوبة (174.0) وهي أكبر من قيمة F الجدولية البالغة (6.61) عند مستوى معنوية (0.05) وبناءً على ذلك نقبل الفرضية والتي مفادها " وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مقدار الودائع ونسبة الرصيد النقدي " .

10. بلغت نسبة معامل الارتباط بين متغير الودائع ومتغير نسبة التوظيف ( $Y_{10}$ ) (0.725 -) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط سالب بين المتغيرين ، اي ان الزيادة في الودائع تؤثر بشكل سلبي على نسبة التوظيف وذلك لان الزيادة الحاصلة في الودائع لا ترافقها زيادة في القروض والسلف التي تمنحها المصارف العراقية للآخرين . وهذا يفسر نقصان في هذه النسبة مع كل زيادة تحصل في مقدار الودائع . في حين بلغ معامل التفسير (0.525) وان اي زيادة تحصل في مقدار الودائع تفسر ما نسبته (52.5%) من النقصان الحاصل في نسبة التوظيف والنسبة الباقية تفسرها عوامل اخرى . وكانت قيمة F المحسوبة (4.4) وهي أقل من قيمة F الجدولية البالغة (6.61) عند مستوى معنوية (0.05) وبناءً على ذلك نرفض الفرضية والتي مفادها " وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مقدار الودائع ونسبة التوظيف " .

ينتضح من خلال ذلك ان مؤشرات ادارة السيولة يكون تأثيرها اكبر مرة وأقل مرة اخرى لذا نقبل الفرضية الفرعية الرابعة والتي مفادها " وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مقدار الودائع ومؤشرات ادارة السيولة " .

ويتبين من خلال ذلك ان اغلب الفرضيات الفرعية تم قبولها ، لذا يتم قبول الفرضية الاساسية والتي مفادها ( وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مقدار الودائع ومؤشرات الربحية ) .

ثانياً :- تحليل الارتباط والأثر الخاص بالمصارف السعودية

من الجدول ( 29 ) والخاص بالمصارف السعودية يظهر ان هناك اختلاف في معدلات الارتباط بين المتغير المستقل (X) والذي يمثل مقدار الودائع وبين المتغيرات المعتمدة (Y<sub>n</sub>) والتي تمثل مجموعة من المؤشرات المستخدمة لقياس الأداء في المصارف السعودية (بافتراض n = 1 ، 2 ، ..... ، 10 ) ويظهر من نفس الجدول التالي :

الجدول رقم ( 29 )

المتغيرات المعتمدة										المتغير المعتمد
(Y10)	(Y9)	(Y8)	(Y7)	(Y6)	(Y5)	(Y4)	(Y3)	(Y2)	(Y1)	
نسبة التوظيف	نسبة الرصيد النقدي	نسبة المطلوبات المتداولة الى صافي حق الملكية	نسبة تمويل الموجودات بالمطلوبات	نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع	نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات	معدل العائد على الأموال المتاحة	معدل العائد على الودائع	معدل العائد على حق الملكية	معدل العائد على الاستثمار	
-0.628	0.616	0.275	0.451	-0.352	-0.388	0.341	0.217	0.782	0.203	(X) الارتباط
0.394	0.379	0.076	0.203	0.142	0.15	0.116	0.047	0.611	0.041	(X) معامل التفسير
2.604	2.443	0.327	1.019	0.567	0.708	0.525	0.197	6.94	0.041	F ( المحسوبة )
( F ) الجدولية 6.61										

1. بلغت نسبة معامل الارتباط (0.203) بين متغير مقدار الودائع ومتغير معدل العائد على الاستثمار (Y<sub>1</sub>) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط موجب ضعيف بين المتغيرين ، إذ ان الزيادة الحاصلة في مقدار الودائع لا تؤثر بشكل واضح على معدل العائد على الاستثمار وذلك لان الزيادة الحاصلة في صافي الدخل لا توازي الزيادة الحاصلة في مقدار الودائع . وبلغ معامل التفسير بمقدار (0.041) وهذا يعني ان التغير في مقدار الودائع يفسر ما مقداره (4.1 %) من التغيرات التي تحصل على معدل العائد على الاستثمار والنسبة الباقية تفسرها عوامل أخرى . وكانت قيمة F المحسوبة (0.172) وهي أقل من قيمة F الجدولية البالغة ( 6.61 ) عند مستوى معنوية ( 0.05 ) وبناءً على ذلك نرفض الفرضية والتي مفادها " وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مقدار الودائع ومعدل العائد على الاستثمار " .

2. بلغت نسبة معامل الارتباط بين متغير الودائع ومعدل العائد على حق الملكية ( $Y_2$ ) (0.782) وتشير هذه النسبة الى وجود ارتباط موجب بين المتغيرين ، وذلك لان الزيادة الحاصلة في صافي الدخل الناتج عن زيادة بمقدار الودائع لا ترافقها اي زيادة في حق الملكية وهذا يفسر الزيادة في هذا المعدل مع كل زيادة تحصل في مقدار الودائع . في حين بلغ معامل التفسير (0.611) وهذا يعني ان اي زيادة تحصل في مقدار الودائع تفسر ما نسبته (61.1 %) من التغيرات التي تحدث في معدل العائد على حق الملكية والنسبة الباقية تفسرها عوامل أخرى . وكانت قيمة  $F$  المحسوبة (6.94) وهي أكبر من قيمة  $F$  الجدولية البالغة ( 6.61 ) عند مستوى معنوية ( 0.05 ) وبناءً على ذلك نقبل الفرضية والتي مفادها " وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مقدار الودائع ومعدل العائد على حق الملكية " .

3. بلغت نسبة معامل الارتباط (0.217) بين متغير الودائع ومتغير معدل العائد على الودائع ( $Y_3$ ) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط موجب ضعيف بين المتغيرين ، ان الارتفاع في صافي الدخل للمصارف السعودية لا يتناسب مع الارتفاع في مقدار الودائع . وهذا يدل على ان المصارف السعوديه لم تستغل تلك الودائع بالشكل الكفوء من اجل تحقيق العوائد . في حين كان معامل التفسير يبلغ (0.047) وهذا يشير إلى ان الزيادة في بمقدار الودائع تفسر ما نسبته ( 4.7 % ) من الزيادة الحاصلة على معدل العائد على الودائع والنسبة الباقية تفسرها عوامل اخرى . وكانت قيمة  $F$  المحسوبة (0.197) وهي أقل من قيمة  $F$  الجدولية البالغة ( 6.61 ) عند مستوى معنوية ( 0.05 ) وبناءً على ذلك نرفض الفرضية والتي مفادها " وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مقدار الودائع ومعدل العائد على الودائع " .

4. بلغت نسبة معامل الارتباط بين متغير الودائع ومتغير معدل العائد على الأموال المتاحة ( $Y_4$ ) (0.341) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط موجب ضعيف بين المتغيرين وذلك لان الزيادة الحاصلة في صافي الدخل الناتج عن زيادة مقدار الودائع ترافقها زيادة في نسبة الأموال المتاحة والناجمة عن زيادة الودائع وهذا يفسر عدم حصول زيادة كبيرة في هذا المعدل مع كل زيادة تحصل في مقدار الودائع . ، في حين بلغ معامل التفسير (0.116) وهذا يعني ان اي زيادة تحصل في مقدار الودائع تفسر ما نسبته (11.6 %) من التغيرات التي تحدث في معدل العائد على الأموال المتاحة



والنسبة الباقية تفسرها عوامل أخرى . وكانت قيمة  $F$  المحسوبة ( 0.525 ) وهي أقل من قيمة  $F$  الجدولية البالغة ( 6.61 ) عند مستوى معنوية ( 0.05 ) وبناءً على ذلك نرفض الفرضية والتي مفادها " وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مقدار الودائع ومعدل العائد على الاموال المتاحة " .  
وبذلك يتضح ان اغلب مؤشرات الربحية يكون تأثيرها أقل لذا تُرفض الفرضية الفرعية الاولى ، ومفادها " وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مقدار الودائع ومؤشرات الربحية " .

5. بلغت نسبة معامل الارتباط بين متغير الودائع ونسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات ( $Y_5$ ) (-0.388) . وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط سالب بين المتغيرين ، اي ان الزيادة في الودائع تؤثر بشكل سلبي على نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات وذلك لان الزيادة الحاصلة في الودائع لا ترافقها زيادة في رأس المال الممتلك وهذا يفسر نقصان في هذه النسبة مع كل زيادة تحصل في مقدار الودائع . في حين بلغ معامل التفسير (0.15) وان اي زيادة تحصل في مقدار الودائع تفسر ما نسبته (15%) من النقصان الحاصل في نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات . وكانت قيمة  $F$  المحسوبة (0.708) وهي أقل من قيمة  $F$  الجدولية البالغة ( 6.61 ) عند مستوى معنوية ( 0.05 ) وبناءً على ذلك نرفض الفرضية والتي مفادها " وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مقدار الودائع ونسبة راس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات " .

6. بلغت نسبة معامل الارتباط بين متغير الودائع ومتغير نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الودائع ( $Y_6$ ) (-0.325) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط سالب بين المتغيرين ، اي ان الزيادة في الودائع تؤثر بشكل سلبي على نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الودائع ، وذلك لان الزيادة الحاصلة في الودائع لا ترافقها زيادة في رأس المال الممتلك وهذا يفسر نقصان في هذه النسبة مع كل زيادة تحصل في مقدار الودائع ، في حين بلغ معامل التفسير (0.142) وان اي زيادة تحصل في مقدار الودائع تفسر ما نسبته (14.2%) من النقصان الحاصل في نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الودائع والنسبة الباقية تفسرها متغيرات أخرى . وكانت قيمة  $F$  المحسوبة (0.567)

وهي أقل من قيمة F الجدولية البالغة ( 6.61 ) عند مستوى معنوية ( 0.05 ) وبناءً على ذلك نرفض الفرضية والتي مفادها " وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مقدار الودائع ونسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الودائع " .  
وبذلك يتضح ان اغلب مؤشرات رأس المال الممتلك يكون تأثيرها اقل لذا نرفض الفرضية الفرعية الثانية ومفادها " وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مقدار الودائع ومؤشرات كفاءة رأس المال الممتلك " .

7. بلغت نسبة معامل الارتباط بين متغير الودائع ومتغير نسبة تمويل الموجودات بالمطلوبات (Y7) (0.451) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط موجب بين المتغيرين ، وذلك لان الزيادة الحاصلة في الودائع ترافقها زيادة قليلة في هذه النسبة وما يفسر الزيادة القليلة في هذا المعدل ويتضح ان الاستثمار بالودائع لم يكن بالمستوى المطلوب . في حين بلغ معامل التفسير (0.203) اي ان الزيادة في الودائع لا تؤثر سوى بنسبة (20.3%) من التغيرات التي تحدث في نسبة تمويل الموجودات بالمطلوبات والنسبة الباقية تفسرها عوامل اخرى . وكانت قيمة F المحسوبة (1.019) وهي أقل من قيمة F الجدولية البالغة ( 6.61 ) عند مستوى معنوية ( 0.05 ) وبناءً على ذلك نرفض الفرضية والتي مفادها " وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مقدار الودائع ونسبة تمويل الموجودات بالمطلوبات " .

8. بلغت نسبة معامل الارتباط (0.275) بين متغير الودائع ومتغير نسبة المطلوبات المتداولة الى صافي حق الملكية (Y8) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط موجب ضعيف بين المتغيرين ، أي ان الارتفاع في ودائع المصارف السعودية لا يتناسب مع الارتفاع في مقدار المطلوبات المتداولة . وكان معامل التفسير يبلغ (0.076) وهذا يشير الى ان الزيادة في الودائع لا تؤثر بشكل واضح على نسبة المطلوبات المتداولة الى صافي حق الملكية وان هناك متغيرات أخرى تفسر التغير في هذا المعدل . وكانت قيمة F المحسوبة (0.327) وهي أقل من قيمة F الجدولية البالغة ( 6.61 ) عند مستوى معنوية ( 0.05 ) وبناءً على ذلك نرفض الفرضية والتي مفادها " وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مقدار الودائع ونسبة المطلوبات المتداولة الى صافي حق الملكية " .

يتضح من خلال ذلك ان مؤشرات ادارة المديونية يكون تأثيرها وأقل لذا نرفض الفرضية الفرعية الثالثة ، ومفادها " وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مقدار الودائع مؤشرات ادارة المديونية " .

9. بلغت نسبة معامل الارتباط بين متغير الودائع ومتغير نسبة الرصيد النقدي ( $Y_9$ ) (0.616) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط موجب بين المتغيرين ، وذلك لان الزيادة الحاصلة الودائع ترافقها زيادة في مستوى النقدية التي يحتفظ بها المصرف وهذا يفسر الزيادة في هذه النسبة مع كل زيادة تحصل في مقدار الودائع . في حين بلغ معامل التفسير (0.379) اي ان الزيادة في الودائع تؤثر على نسبة الرصيد النقدي وان اي زيادة تحصل في مقدار الودائع تفسر ما نسبته (37.9%) من التغيرات التي تحدث في نسبة الرصيد النقدي والنسبة الباقية تفسرها عوامل اخرى . وكانت قيمة  $F$  المحسوبة (2.443) وهي أقل من قيمة  $F$  الجدولية البالغة ( 6.61 ) عند مستوى معنوية ( 0.05 ) وبناءً على ذلك نرفض الفرضية والتي مفادها " وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مقدار الودائع ونسبة الرصيد النقدي " .

10. بلغت نسبة معامل الارتباط بين متغير الودائع ونسبة التوظيف ( $Y_{10}$ ) (-0.628) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط سالب بين المتغيرين وبذلك فهذه العلاقة ، اي ان الزيادة في الودائع تؤثر بشكل سلبي على نسبة التوظيف وذلك لان الزيادة الحاصلة في الودائع لا ترافقها زيادة في القروض والسلف التي تمنحها المصارف للآخرين وهذا يفسر نقصان في هذه النسبة مع كل زيادة تحصل في مقدار الودائع . في حين بلغ معامل التفسير (0.394) وهذا يعني ان اي زيادة تحصل في مقدار الودائع تفسر ما نسبته (39.4%) من النقصان الحاصل في نسبة التوظيف والنسبة الباقية تفسرها عوامل اخرى . وكانت قيمة  $F$  المحسوبة (2.604) وهي أقل من قيمة  $F$  الجدولية البالغة ( 6.61 ) عند مستوى معنوية ( 0.05 ) وبناءً على ذلك نرفض الفرضية والتي مفادها " وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مقدار الودائع ومؤشرات ادارة السيولة " .

ويتبين من خلال ذلك ان اغلب الفرضيات الفرعية تم رفضها ، لذا يتم رفض الفرضية الاساسية والتي مفادها ( وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مقدار الودائع ومؤشرات الربحية ) .

ثالثاً :- مقارنة بين المصارف العراقية والمصارف السعودية

بعد استعراض عمليات تحليل الارتباطات والأثر للمصارف العراقية والسعودية . عمد الباحث الى إجراء مقارنة بين تلك العينتين معتمداً على المتوسط العام والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للمؤشرات المالية التي حصل عليها من الأرقام الحقيقية المتحققة . اذ نجد :-

1. معدل العائد على الاستثمارات

الجدول رقم ( 30 ) معدل العائد على الاستثمارات

من الجدول رقم ( 30 ) يتبين ان معدل العائد على الاستثمارات (ROA) للمصارف العراقية جاء بمتوسط عام قيمته (2.962) وبانحراف معياري عام بلغ (0.609) , في حين جاءت المصارف السعودية بمتوسط عام بلغ (2.825) وبانحراف معياري عام مقداره (0.922) ,

معدل العائد على الاستثمارات			
المصارف	المتوسط العام	الانحراف المعياري العام	معامل الاختلاف
العراقية	2.962	0.609	0.205
السعودية	2.825	0.922	0.326

وتبين ان بيانات المصارف العراقية فيما يخص معدل العائد على الموجودات (ROA) كانت اكثر تجانساً خلال مدة الدراسة من بيانات المصارف السعودية ، اذ هذا ماوضحه معامل الاختلاف في الجدول المذكور حيث بلغ (0.326) للمصارف السعودية و(0.205) للمصارف العراقية .

2. معدل العائد على حق الملكية

معدل العائد على حق الملكية			
المصارف	المتوسط العام	الانحراف المعياري العام	معامل الاختلاف
العراقية	21.48	3.868	0.180

السعودية	20.599	4.880	0.237
----------	--------	-------	-------

الجدول رقم ( 31 ) معدل العائد على حق الملكية

من الجدول رقم (31) يتبين ان العائد على حق الملكية (ROE) للمصارف العراقية جاء بمتوسط عام قيمته (21.48) وبانحراف معياري عام بلغ (3.868) , في حين جاءت المصارف السعودية بمتوسط عام بلغ (20.599) وبانحراف معياري عام مقداره (4.880) , وتبين ان بيانات المصارف العراقية فيما يخص معدل العائد على حق الملكية (ROE) كانت اكثر تجانسا خلال مدة الدراسة من بيانات المصارف السعودية ، اذ هذا ماوضحه معامل الأختلاف في الجدول المذكور حيث بلغ (0.180) للمصارف العراقية و(0.237) للمصارف السعودية .

### 3. معدل العائد على اجمالي الودائع

معدل العائد على الودائع			
المصارف	المتوسط العام	الانحراف المعياري العام	معامل الاختلاف
العراقية	4.581	1.324	0.311
السعودية	3.938	1.154	0.292

الجدول رقم ( 32 ) معدل العائد على اجمالي الودائع

من الجدول رقم( 32 ) يتبين ان معدل العائد على الودائع للمصارف العراقية جاء بمتوسط عام قيمته (4.581) وبانحراف معياري عام بلغ (1.324) , في حين جاءت المصارف السعودية بمتوسط عام بلغ (3.938) وبانحراف معياري عام مقداره (1.154) , وتبين ان بيانات المصارف السعودية فيما يخص معدل العائد على الودائع كانت اكثر تجانساً خلال مدة الدراسة من بيانات المصارف العراقية ، وهذا ما وضح معامل الاختلاف في الجدول المذكور حيث بلغ (0.292) للمصارف السعودية و(0.311) للمصارف العراقية .

### 4. معدل العائد على الاموال المتاحة

معدل العائد على الاموال المتاحة			
المصارف	المتوسط العام	الانحراف المعياري العام	معامل الاختلاف

العراقية	3.356	0.509	0.150
السعودية	3.262	0.889	0.272

الجدول رقم ( 33 ) معدل العائد على الاموال المتاحة

من الجدول رقم(33) يتبين ان معدل العائد على الاموال المتاحة للمصارف العراقية جاء بمتوسط عام قيمته (3.356) وبانحراف معياري عام بلغ (0.509) , في حين جاءت المصارف السعودية بمتوسط عام بلغ (3.262) وبانحراف معياري عام مقداره (0.889) , وتبين ان بيانات المصارف العراقية فيما يخص معدل العائد على الاموال المتاحة كانت اكثر تجانساً خلال مدة الدراسة من بيانات المصارف السعودية ، وهذا يتضح من خلال معامل الأختلاف في الجدول المذكور حيث بلغ (0.150) للمصارف العراقية و(0.272) للمصارف السعودية .

#### 5. نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات

نسبة راس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات			
المصارف	المتوسط العام	الانحراف المعياري العام	معامل الاختلاف
العراقية	15.934	7.378	0.463
السعودية	13.137	2.686	0.204

الجدول رقم ( 34 ) نسبة راس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات

من الجدول رقم (34) يتبين ان نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات للمصارف العراقية جاء بمتوسط عام قيمته (15.934) وبانحراف معياري عام بلغ (7.378) , في حين جاءت المصارف السعودية بمتوسط عام بلغ (13.137) وبانحراف معياري عام مقداره (2.686) , وتبين ان بيانات المصارف السعودية فيما يخص نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات كانت اكثر تجانساً خلال مدة الدراسة من بيانات المصارف العراقية ، وهذا يتضح من خلال معامل الأختلاف في الجدول المذكور حيث بلغ (0.204) للمصارف السعودية و(0.463) للمصارف العراقية .

#### 6. نسبة راس المال الممتلك الى اجمالي الودائع

نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الودائع			
المصارف	المتوسط العام	الانحراف المعياري العام	معامل الاختلاف
العراقية	24.268	14.394	0.593
السعودية	18.441	3.535	0.191

الجدول رقم ( 35 ) نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الودائع

من الجدول رقم ( 35 ) يتبين ان نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الودائع للمصارف العراقية جاء بمتوسط عام قيمته (24.268) وبانحراف معياري عام بلغ (14.394) ، وفي حين جاءت المصارف السعودية بمتوسط عام بلغ (18.441) وبانحراف معياري عام مقداره (3.535) ، وتبين ان بيانات المصارف السعودية فيما يخص نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات كانت اكثر تجانساً خلال مدة الدراسة من بيانات المصارف العراقية ، وهذا يتضح من خلال معامل الأختلاف في الجدول المذكور حيث بلغ (0.191) للمصارف السعودية و(0.593) للمصارف العراقية .

#### 7. نسبة تمويل الموجودات بالمطلوبات

نسبة تمويل الموجودات بالمطلوبات			
المصارف	المتوسط العام	الانحراف المعياري العام	معامل الاختلاف
العراقية	83.899	7.366	0.088
السعودية	86.959	2.625	0.030

الجدول رقم ( 36 ) نسبة تمويل الموجودات بالمطلوبات

من الجدول رقم ( 36 ) يتبين ان نسبة تمويل الموجودات بالمطلوبات للمصارف العراقية جاء بمتوسط عام قيمته (83.899) وبانحراف معياري عام بلغ (7.366) ، وفي حين جاءت المصارف السعودية بمتوسط عام بلغ (86.959) وبانحراف معياري عام مقداره (2.625) ، وتبين ان بيانات المصارف السعودية فيما يخص نسبة تمويل الموجودات بالمطلوبات كانت اكثر تجانساً خلال مدة الدراسة من بيانات المصارف العراقية ، وهذا يتضح من خلال معامل الأختلاف في الجدول المذكور حيث بلغ (0.030) للمصارف السعودية و(0.088) للمصارف العراقية .

## 8. نسبة المطلوبات المتداولة الى صافي حق الملكية

نسبة المطلوبات المتداولة الى صافي حق الملكية			
المصارف	المتوسط العام	الانحراف المعياري العام	معامل الاختلاف
العراقية	776.342	262.546	0.338
السعودية	713.389	178.590	0.250

الجدول رقم ( 37 ) نسبة المطلوبات المتداولة الى صافي حق الملكية

من الجدول رقم(37) يتبين ان نسبة المطلوبات المتداولة الى صافي حق الملكية للمصارف العراقية جاء بمتوسط عام قيمته 776.342 وانحراف معياري عام بلغ (262.546) , في حين جاءت المصارف السعودية بمتوسط عام بلغ (713.389) وانحراف معياري عام مقداره (178.590) , وتبين ان بيانات المصارف السعودية فيما يخص نسبة المطلوبات المتداولة الى صافي حق الملكية كانت اكثر تجانساً خلال مدة الدراسة من بيانات المصارف العراقية ، وهذا يتضح من خلال معامل الأختلاف في الجدول المذكور حيث بلغ (0.250) للمصارف السعودية و(0.338) للمصارف العراقية .

## 9. نسبة السيولة

نسبة السيولة			
المصارف	المتوسط العام	الانحراف المعياري العام	معامل الاختلاف
العراقية	47.034	10.797	0.230
السعودية	6.776	3.146	0.464

الجدول رقم ( 38 ) نسبة السيولة



من الجدول رقم(38) يتبين ان نسبة السيولة للمصارف العراقية جاء بمتوسط عام قيمته (47.034) وبانحراف معياري عام بلغ (10.797) , في حين جاءت المصارف السعودية بمتوسط عام بلغ (6.776) وبانحراف معياري عام مقداره (3.146) , وتبين ان بيانات المصارف العراقية فيما يخصنسبة السيولة كانت اكثر تجانسا خلال مدة الدراسة من بيانات المصارف السعودية ، اذ هذا ماوضحه معامل الأختلاف في الجدول المذكور حيث بلغ (0.230) للمصارف العراقية و(0.464) للمصارف السعودية .

#### 10. نسبة التوظيف

نسبة التوظيف			
المصارف	المتوسط العام	الانحراف المعياري العام	معامل الاختلاف
العراقية	17.988	8.741	0.486
السعودية	46.15	24.054	0.545

الجدول رقم ( 39 ) نسبة التوظيف

من الجدول رقم(39) يتبين ان نسبة التوظيف للمصارف العراقية جاء بمتوسط عام قيمته (17.988) وبانحراف معياري عام بلغ (8.741) , في حين جاءت المصارف السعودية بمتوسط عام بلغ (46.15) وبانحراف معياري عام مقداره (24.054) , وتبين ان بيانات المصارف العراقية فيما يخص نسبة التوظيف كانت اكثر تجانسا خلال مدة الدراسة من بيانات المصارف السعودية ، اذ هذا ماوضحه معامل الأختلاف في الجدول المذكور حيث بلغ (0.486) للمصارف العراقية و(0.545) للمصارف السعودية.

# الفصل الرابع

## الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول : الاستنتاجات

المبحث الثاني : التوصيات

## الفصل الرابع

### الاستنتاجات والتوصيات

يضم هذا الفصل مبحثين : يستعرض الأول أهم الاستنتاجات النظرية والعملية التي توصل إليها الباحث خلال تناوله لموضوع اثر الودائع في تنشيط عملية الاستثمار المصرفي . في حين يستعرض المبحث الثاني أهم التوصيات والمقترحات التي وضعها الباحث في ضوء الاستنتاجات المتحققة .

### المبحث الأول

#### الاستنتاجات

#### الجانب النظري

1. يعد الجهاز المصرفي جزءاً أساسياً من أي نظام مالي في البلاد . فهو يمثل المسند الضروري لتنمية القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد ، والممول الأكبر للمشاريع الزراعية والصناعية والتجارية فضلاً على مساهمته في تحقيق الاستقرار النقدي للبلاد .
2. تمثل الودائع المصدر الأساسي لتمويل أنشطة المصارف المتنوعة ، وتشكل الجزء الأكبر من موجوداتها . لذا عملت المصارف على تحديثها وابتكار أنواع جديدة من تلك الودائع بما يتناسب مع حاجات ورغبات الزبائن لمعاصرة التغيرات الحاصلة في البيئة المصرفية .
3. تبرز أهمية الاستثمار كونه يمثل أحد الأنشطة المهمة في المؤسسات المالية والمصرفية التي لها دور حيوي ومهم في دفع عجلة التقدم نحو الأمام وتحقيق التراكم الرأسمالي في قطاعاته المختلفة .

4. ظهور تطورت في أهداف الاستثمارية للمصارف نتيجة التطورات الحاصلة في الفكر المالي والنظرية المالية . إذ أصبح الهدف الأساسي من الاستثمار في هذا العصر تعظيم ثروة المستثمر والذي يقع من ضمن هدف تحقيق الأرباح . فضلاً

- على وجود أهداف اخرى متمثلة بتوظيف الأموال الزائدة عن الحاجة وزيادة رفاهية وإنعاش اقتصادي للبلد .
5. ظهر من خلال استعراض الحدود الزمانية للعينتين ان النظام المصرفي في العراق يكون نوعا ما محدوداً وذلك من خلال مدته انتشارها في البلاد وعدد فروعها مقارنةً مع المصارف السعودية .
6. تتجه المصارف العراقية الى اعتماد الأوراق المالية في استثماراتها المصرفية وتتجنب الاستثمار في الأصول الحقيقية ، إضافة الى اعتماده على التمويلات قصيرة ومتوسط الأجل في انشطتها المصرفية ويعود السبب الى الظروف السياسية والاقتصادية وعدم توفر الامان والاستقرار في البلد ، ولا سيما ان اغلب الاستثمار تحتاج الى بيئة مستقرة ليتم دراستها والتنبؤ بما يحصل .

### الجانب العملي

7. اظهرت النتائج الاحصائية للمصارف العراقية ان أكبر متوسط حجم ودائع تم تحقيقه من قبل مصرف الشرق الاوسط ، في حين حقق مصرف بابل أقل متوسط حجم ودائع . أما بالنسبة للمصارف السعودية فقد حقق مصرف الراجحي أكبر متوسط حجم ودائع ، بينما حقق مصرف الجزيرة أقل متوسط حجم ودائع .
8. أظهرت النتائج الاحصائية للمصارف العراقية ان اكبر متوسط حجم استثمارات تم تحقيقها من قبل مصرف الشرق الاوسط ، في حين ان مصرف بابل حقق أقل متوسط حجم أستثمارات . أما بالنسبة للمصارف السعودية فقد حقق مصرف الراجحي أكبر متوسط حجم أستثمارات ، في حين ان مصرف الجزيرة حقق أقل متوسط حجم أستثمارات .
9. نلاحظ ان متوسط حجم الودائع لعينتين الدراسة ( المصارف العراقية والمصارف السعودية ) تتجه نحو الارتفاع بشكل تدريجي خلال المدة من 2000 – 2008 . في المقابل ، نجد ان متوسط حجم الاستثمارات يتجه نحو نفس المسار ، اي ان

الزيادة الحاصلة في متوسط حجم الودائع خلال مدة الدراسة يرافقها زيادة في متوسط حجم الاستثمارات .

10. تعد سنة 2003 بمثابة نكسة بالنسبة للمصارف العراقية ، اذ انخفضت اغلب مؤشرات الربحية خلال تلك السنة بشكل مفاجئ . اذ أصبحت اقل السنوات في تحقيق الأرباح ، ويعود السبب الى دخول القوات الأمريكية لاحتلال العراق مما ادى الى توقف اغلب المشاريع الاستثمارية المخطط لانجازها فضلاً على تهريب رؤوس الاموال خلال تلك السنة الى خارج البلد .

11. نلاحظ ان علاقة الارتباط بين متغير مقدار الودائع ومتغير معدل العائد على الاستثمار كانت سلبية في المصارف العراقية . في حين كانت ايجابية لدى المصارف السعودية . مما يتضح ان المصارف السعودية أكثر قدرة من المصارف العراقية في تحقيق الأرباح من خلال استغلال الزيادة الحاصلة في مقدار الودائع . ويعود السبب الى تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية التي عانى منها العراق نتيجة الغزو الأمريكي وتهجير القدرات والمهارات الى خارج البلد .

12. علاقة الارتباط بين متغير مقدار الودائع ومتغير معدل العائد على الودائع كانت سلبية في المصارف العراقية ، بينما كانت ايجابية في المصارف السعودية . مما يعكس ان المصارف السعودية اكثر قدرة من المصارف العراقية في ادارة الودائع وتحقيق الأرباح ، ويعود السبب الى قلة الفرص الاستثمارية المتاحة امام المصارف العراقية والتي تكون ذات عائد عالي وظهور عمليات قتل وتهجير للعقول والقدرات البشرية الى خارج البلد إضافة الى عمليات السلب والنهب التي تتعرض لها المصارف العراقية حتى يومنا هذا !!

13. علاقة الارتباط بين مقدار الودائع والمتغير معدل العائد على الأموال المتاحة كانت هذه النسبة سلبية في المصارف العراقية ، بينما كانت ايجابية في المصارف السعودية . مما يدل على ان المصارف السعودية أكثر قدرة من المصارف العراقية في إدارة الأموال المتاحة ( إجمالي المطلوبات والودائع ) ويعود

السبب الى مدى أهمية البيئة المستقرة ( السعودية ) في توفير الفرص الاستثمارية والخيارات المتعددة إمام المؤسسات والمنظمات العاملة فيها .

14. ظهور تباين في إدارة المصارف العراقية للودائع . إذ ان الزيادة الحاصلة

في متوسط حجم الودائع اتخذت الاتجاهات الآتية :

أ - ان الزيادة في متوسط حجم الودائع يؤدي الى زيادة في متوسط حجم الاستثمارات (مصرف الشرق الأوسط ، مصرف بابل ، مصرف الاستثمار العراقي ) .

ب - هو ان الزيادة في متوسط حجم الودائع يؤدي الى انخفاض في متوسط حجم الاستثمارات ( مصرف بغداد ) .

ج - هو ان الانخفاض في متوسط حجم الودائع يؤدي الى زيادة في متوسط حجم الاستثمارات ( مصرف الائتمان العراقي ) .

في حين ان أداء المصارف السعودية تتخذ محوراً واحداً وهو ان الزيادة الحاصلة في متوسط حجم الودائع يؤدي الى زيادة في متوسط حجم الاستثمارات . ويرجع سبب التباين في اداء المصارف العراقية الى التردّي الاوضاع السياسية والاقتصادية والدولية المحيطة بالعراق نتيجة الحصار الجائر والحروب والدمار والخراب وفقدان الامن والتي كان سببها الولايات المتحدة الأمريكية .

## المبحث الثاني

### التوصيات

1. زيادة الاهتمام بالمؤسسات المالية والمصرفية التي عانت وما زالت تعاني من إهمال وضعف في اداءها المتحقق ، والناج عن تردي الأوضاع المحيطة بها ، أبتداءً من الحصار الجائر وصولاً الى الحروب وفقدان الامن .
2. حث إدارة المصارف العراقية على إيجاد آليات جديدة وطرق سليمة تمكنها من استغلال الودائع المتوفرة لديها بشكل أفضل بهدف تحقيق الارباح .
3. إعادة النظر حول الخطط والاستراتيجيات المتبعة من خلال تحليل شامل ودقيق للعوامل الداخلية والخارجية وصياغة خطط واستراتيجيات جديدة اكثر مرونة وقدرة في تقادي الاخطار المتوقعة وغير المتوقعة .
4. نتيجة لظهور تباين في اداء المصارف العراقية والمصارف السعودية ( عينة البحث ) لذا من الضروري على ادارة تلك المصارف من اجراء تعديلات وتغييرات حول الفرص الاستثمارية المتاحة ، وهذا ما اوضحت المؤشرات الربحية .
5. إدخال المكننه الحديثة في عمل المصارف العراقية بأعتبارها جزء اساسي من موجودات المصارف ، محققة بذلك عدة اهداف سواء على مستوى المصرف ام على مستوى المودعين ( المتعاملين مع المصرف )، فتعمل المكننة على اختصار الوقت والجهد المبذولين وتقلل من الأجر المدفوعة للعاملين اضافة الى الدقة بالعمل وتحقيق رضى الزبون بما يحسن من مستوى العمل المصرفي .
6. لابد للمصارف العراقية من أتباع إستراتيجيات الاندماج مع مصارف اخرى من نفس البلد او من بلد اخر أسوة بالمصارف السعودية ، بهدف تقوية مراكزها المالية وأكتسابها الشهرة والسمعة الجيدة .
7. ينبغي على المصارف العراقية تطبيق مبدأ التنوع في عملياتها الاستثمارية بواسطة استخدام أدوات الاستثمار المتنوعة كالأسهم والسندات والعقارات .. مكونه من

- خلال ذلك محافظ استثمارية متعددة وبذلك تتمكن المصارف من خلق زيادة في العوائد وتقليل في المخاطر .
8. من الضروري على المصارف العراقية توفير السيولة الكافية لديها وبالشكل المستمر لمواجهة سحبات ومتطلبات الزبائن وتوافقاً مع التشريعات الصادرة عن البنك المركزي ، وخصوصاً انها تعمل ضمن بيئة بعيدة عن التنبؤ الواضح .
9. قيام المصارف العراقية بإخضاع العاملين لديهم الى التدريب والتأهيل والعمل على زيادة خبراتهم في العمل المصرفي من خلال مشاركاتهم ضمن الدورات والندوات والمؤتمرات التي تعقدها المؤسسات الدولية .
10. توسيع نطاق فروع المصارف العراقية ليس في العراق فحسب وانما تمتد ليشمل العديد من الدول العالم ، من اجل الحصول على فرص استثمارية مربحة ، وتقليل المخاطر الموجودة ضمن منطقة معينة ، والاستفادة من الخبرات والمهارات الفكرية المتنوعة .
11. ضرورة دعم المؤسسات الحالية بالكوادر المتخصصة من حملة الماجستير والدكتوراة في العلوم الادارية وتكليفهم بأعداد الخطط ورسم الاستراتيجيات التي يستند عليها العمل في المؤسسة .
12. زيادة الوعي المصرفي لدى المودعين بشكل خاص ولدى الافراد بشكل عام ، بمدى أهمية تلك الاعمال والخدمات المقدمة من قبل المصرف وتوضيحها من خلال البوسترات او الصحف والمجلات المنشورة .
13. يوصي الباحث المصارف العراقية بأستثمار البحوث والدراسات العلمية وبراءات الاختراع الصادرة عن الجامعات والمؤسسات العلمية الاخرى ، والعمل على وضع تخصيصات مالية لذلك او التعاقد مع جهات خارجية للغرض نفسه .



# المصادر

## أولاً :- التقارير

1- التقارير السنوية لمصرف الائتمان العراقي للمدة من ( 2000 – 2008 ) .
2- التقارير السنوية لمصرف الاستثمار العراقي للمدة من ( 2000 – 2008 ) .
3- التقارير السنوية لمصرف بابل للمدة من ( 2000 – 2008 ) .
4- التقارير السنوية لمصرف بغداد للمدة من ( 2000 – 2008 ) .
5- التقارير السنوية لمصرف الشرق الأوسط للمدة من ( 2000 – 2008 ) .
6- التقارير السنوية لمصرف الجزيرة للمدة من ( 2000 – 2008 ) .
7- التقارير السنوية لمصرف الراجحي للمدة من ( 2000 – 2008 ) .
8- التقارير السنوية لمصرف الرياض للمدة من ( 2000 – 2008 ) .
9- التقارير السنوية لمصرف الاستثمار السعودي للمدة من ( 2000 – 2008 ) .
10 – التقارير السنوية لمصرف العربي الوطني للمدة من ( 2000 – 2008 )

## ثانياً :- المصادر العربية :-

1. القرآن الكريم
2. ابن فارس، أبو الحسين، أحمد (ت 395هـ/ 1004م)، معجم مقاييس اللغة، ط: بدون، 6م، تحقيق وضبط: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، 1399هـ/ 1979م، 388/1.
3. ابن منظور الإفريقي، أبو الفضل، جمال الدين، محمد بن مكرم، (ت 711هـ/ 1311م)، لسان العرب، 126/2.
4. ابو احمد ، رضا صاحب ، و قدوري ، فائق مشعل - إدارة المصارف – دار الاثير للطباعة والنشر ، جامعه الموصل ، 2005 .
5. احمد حسن – الأوراق النقدية في الاقتصاد والإسلامي قيمتها وأحكامها – الطبعة الأولى ، دار الفكر ، دمشق ، 1999 .
6. آدم ، يوحنا عبد ال ، واللوزي ، سليمان – دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات – الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر ، عمان ، 2000 .
7. أسامه ، كامل ، وعبد الغني ، حامد – النقود والبنوك – مؤسسة الورد العالمية للشؤون الجامعية ، 2006 .
8. باسلي ، مكرم عبد المسيح – المعاملات المصرفية المحاسبية والاستثمار القوائم المالية – المطبعة المكتبة العصرية المنصورة ، 2008 .
9. التميمي ، أرشد فؤاد ، وسالم ، أسامه عزمي – الاستثمار بالأوراق المالية : تحليل وأداره – الطبعة الأولى ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان – الأردن ، 2004 .
10. جابر ، محمد صالح – الاستثمار بالأسهم والسندات وإدارة المحافظ الاستثمارية – الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2005 .
11. الجمل ، جمال جويدان – تشريعات ماليه ومصرفيه – الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002 .
12. حداد ، أكرم ، وهذلول ، مشهور – النقود والمصارف ( مدخل تحليل ونظري ) – الطبعه الاولى ، دار وائل للنشر ، عمان – الاردن ، 2005 .
13. حريوش ، حسين علي ، وآخرون – الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق – دار زهران للنشر والتوزيع ، 1999 .
14. الحسيني ، فلاح حسن عداي ، والدوري ، مؤيد عبد الرحمن عبد الله – إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر – دار وائل للنشر ، عمان – الأردن ، 2000 .
15. حماد ، طارق عبد العال – دليل التعامل في البورصات – الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007 .
16. الحناوي ، محمد صالح ، وآخرون - تقيين للأسهم والسندات ، مدخل الهندسة المالية – المكتب الجامعي الحديث ، 2007 .
17. حنفي ، عبد الغفار ، قرياقص ، رسميه – أسواق المال ، بنوك تجاريه ، اسواق الاوراق الماليه ، شركات التأمين ، شركات الاستثمار – الدار الجامعيه طبع ونشر وتوزيع ، 2004 .
18. الرفاعي ، غالب عوض ، وبلعربي ، عبد الحفيظ – اقتصاديات النقود والبنوك – الجزء الاول ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع – الاردن ، 2002 .

19. رمضان ، زياد – مبادئ الاستثمار ( المالي و الحقيقي ) الطبعة الرابعة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، 2007 .
20. رمضان ، زياد ، وجوده ، محفوظ – الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك - الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، 2006 .
21. الزبيدي ، حمزه محمود – ادارة المصارف ( استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان ) الطبعة الاولى ، مؤسسة الوراق ، 2000 .
22. الزبيدي ، حمزه محمود- الادارة الماليه المتقدمه – الطبعة الثالثه ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، 2008 .
23. الزيدانين ، جميل سالم – اساسيات في الجهاز المالي ( المنظور العملي ) - الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، 1999 .
24. سالم ، شاهين عكاب – الصيرفة بحوث ... وتطبيقات – الطبعة الاولى ، نون 4 للنشر والطباعة والتوزيع ، حلب – سوريا ، 2008 .
25. السعابده ، فيصل جميل ، وفريد ، نضال عبد الله – الملخص الوجيز للاداره والتحليل المالي – الطبعة الاولى ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، 2004 .
26. السويدي ، سيف سعيد – النقود والبنوك – الطبعة الثالثه ، 2002 .
27. سويلم ، محمد – ادارة المصارف التقايديه والمصارف الاسلاميه – دار الاشعاع للنشر ، الاسكندريه – مصر ، 1998 .
28. السيسي ، صلاح الدين حسن – نظم المحاسبه والرقابه وتقييم الاداء في المصارف والمؤسسات الماليه – الطبعة الاولى ، دار الوسام للطباعة والنشر ، بيروت ، 1998 .
29. شبيب ، دريد كامل – ادارة المافظ الاستثماريه – الطبعة الاولى ، دار الميسره للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان – الاردن ، 2009 .
30. شبيب ، دريد كامل – الاستثمار والتحليل الاستثماري – الطبعة العربيه ، اليازوري ، عمان – الاردن ، 2009 .
31. الشحاده ، عبد الرزاق – محاسبية المنشآت الماليه ( البنوك التجاريه ) – الطبعة الاولى ، دار الميسره للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 1998 .
32. شقير ، فائق ، وآخرون – محاسبه البنوك – الطبعة الثالثه ، دار الميسره للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 .
33. الشمري ، صادق راشد – ادارة المصارف – الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 .
34. الشمري ، ناظم محمد نوري ، وآخرون – اساسيات الاستثمار العيني والمالي – الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، 1999 .
35. الشواده ، فيصل محمود – الاستثمار في بورصة الوراق الماليه : الاسس النظرية والعملية – الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، 2008 .
36. الصيرفي ، محمد – ادارة المصارف – الطبعة الاولى ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، 2007 .
37. العامري ، محمد علي ابراهيم – الاداره الماليه – الطبعة الاولى ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، 2007 .
38. عباس ، علي – الادارة الماليه – الطبعة الاولى ، أترء للنشر والتوزيع ، 2008 .
39. عبد الحميد ، عبد المطلب – البنوك الشامله : عملياتها وأداراتها – الدار الجامعيه ، 2008 .
40. عبد الله ، خالد أمين ، والطراد ، أسما عيل ابراهيم – ادارة العمليات المصرفيه : المحليه والدوليه – الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، 2006 .
41. عقل ، مفلح – وجهات نظر مصرفيه الجزء الثاني – الطبعة الاولى ، البنك العربي ، عمان – الاردن ، 2000 .
42. عقل ، مفلح محمد – مقدمه في الادارة الماليه – الطبعة الاولى ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، 2009 .
43. العلاق ، بشير عباس – ادارة المصارف : مدخل وظيفي – جامعة التحدي ، 2001 .
44. علوان ، قاسم نايف – ادارة الاستثمار ( بين النظرية والتطبيق ) – الطبعة الاولى ، دار الثقافه للنشر والتوزيع ، 2009 .
45. علي ، عبد المنعم ، والعيسي ، نزار سعد الدين – النقود والبنوك والاسواق الماليه – الطبعة الاولى ، 2004 .

46. عوض الله ، زينب حسن – العلاقات الاقتصادية الدولية – مطبعة الامل ،بيروت ، 1996 .
47. غنيم ، احمد محمد – ادارة البنوك : تقليديه الماضي والكترونيه المستقبل – الطبعة الاولى مكتبة العصريه للنشر والتوزيع ، مصر ، 2007 .
48. فهد ، نصر محمود مزنان – أثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية – الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر ، عمان ، 2009 .
49. الكبيسي ، حمدان عبد المجيد – النشاط المصرفي في الدوله العربيه الاسلاميه ، 2000 .
50. كداوي ، طلال – تقييم القرارات الاستثماريه – اليازوري ، عمان – الاردن ، 2008 .
51. كراجة ، عبد الحليم محمود – محاسبه البنوك – الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2000 .
52. الكسار ، طلال عبد الحسن حمزه – المحاسبه المتقدمه للاستثمار في الاسهم والسندات : تطبيقاتها للمعايير المحاسبه الحديثه والقابضه والتابعه - - الطبعة الاولى ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، 2009 .
53. اللوزي ، سليمان احمد ، وآخرون – ادارة البنوك – الطبعة الاولى ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، 1997 .
54. المالتي ، عائشة الشرفاوي – البنوك الاسلاميه : تجربته بين الفقه والقانون والتطبيق – الطبعة الاولى المركز الثقافي العربي ، 2006 .
55. مجيد ، ضياء – البنوك الاسلاميه – مؤسسة شباب جامعه ، الاسكندريه ، 1997 .
56. مصطفى ، نهال فريد – اساسيات الاعمال – دار الجامعيه الجديدة للنشر ، الاسكندريه ، 2003 .
57. مطر ، محمد – ادارة الاستثمارات : الاطار النظري والتطبيقات العمليه – الطبعة الخامسه ، دار وائل للنشر ، عمان – الاردن ، 2009 .
58. مطر ، محمد ، وفانز تيم – ادارة المحافظ الاستثماريه – دار وائل للنشر ، الطبعة الاولى ، 2005 .
59. معروف ، هوشيار – استثمارات والاسواق الماليه - الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 .
60. النعيمي ، عدنان تايه ، والخرشة ، ياسين كاسب – اساسيات في الادارة الماليه – الطبعة الاولى ، دار الميسرة للنشر والتوزيع – عمان ، 2007 .
61. هندي ، منير ابراهيم – ادارة البنوك التجاريه : مدخل اتخاذ القرارات – الطبعة الثالثه ، 2000 .
62. هندي ، منير ابراهيم – ادارة المنشآت الماليه وأسواق المال : بنوك تجارية ، بنوك إسلامية ، صناديق استثمار ، شركات تأمين ، أسواق الأوراق المالية ، أسواق المشتقات – مطبعة الدلتا ، 2008 .
63. الوادي ، محمود حسين ، وسمحان ، حسين محمد – المصارف الاسلاميه : بالاسس النظرية والتطبيقات العمليه – الطبعة الثالثه ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 .

### ثالثاً :- المجالات العربية

1. الخفاجي ، نعمه عباس ، والحديثي ، أصفاد مرتضى – تحليل المحفظة الاستراتيجيه على وفق المدخل المعرفي : تأطير نظري – المجله العراقيه للعلوم الاداريه ، المجلد الاول ، العدد الثالث ، 2002 .
2. شاهين ، على عبد الله – ادارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف – 2005 .
3. عبد السادة ، ميثاق هاتف ، وآخرون – تقييم الاداء المصرفي باعتماد تحليل نسب السيوله والربحيه - مجلة جامعه كربلاء العلميه ، المجلد السادس ، العدد الاول ، 2008 .
4. العزاوي ، محمد عبد الوهاب – نظام تقويم ادارة المصارف التجاريه بأستخدام بطاقة الدرجات المتوازيه – مجلة الرشيد المصرفي ، العدد الخامس ، السنه الثالثه ، 2002 .
5. مجلة الدراسات الماليه والمصرفيه – اضواء على الودائع المصارف الخارجيه – المجلد السادس ، العدد الاول ، 1998 .

### رابعاً :- الرسائل

1. الجبوري ، وفيقه شاكور محمود " متطلبات تطبيق الاستثمار المؤسسي واقاق تطويره " رسالة ماجستير ، جامعه المستنصريه ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2006 .
--

2. الدليمي ، محمود فهد عبد علي " اثر التنوع الاستثمارات الدوليه على قيمة المنشأة " رسالة ماجستير ، جامعه كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2005 .
3. العزاوي ، هدى " دراسة النشاط المصرفي الحكومي في العراق خلال المده 1947 – 1994 " أطروحة دكتوراه في فلسفة علوم إدارة الأعمال ، جامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 1997 .
4. المكصوصي ، ايمان عدنان سعد " التوافق بين سلوك الودائع وتوظيفات اموال المصارف التجارية " رسالة ماجستير ، جامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2000 .
5. النعيمي ، جنان موسى على " استخدام النسب المالية في تقويم الاستثمارات المصرفية " المعهد العالي للدراسات المحاسبية ، جامعة بغداد ، 2005 .
6. برتو ، فاديه جاسم مكي " تقييم الاستثمارات المصرفيه ومخاطرها باستعمال النسب الماليه " رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2009 .
7. طوطاح ، توفيق ازرقى " أثر المخاطر في القرارات الاستثماريه " رسالة ماجستير ، جامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2002 .
8. قطب ، محي الدين يحيى ، " التحليل الستراتيجي وأثره في قياس الأداء المالي ، رسالة ماجستير ، جامعة المستنصرية ، بغداد ، 1996
9. كوين ، عبد الكاظم محسن " العوامل المؤثرة في الطلب على الودائع المصرفيه " رسالة ماجستير ، جامعه المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 1999 .

### خامساً :- الكتب الانكليزية

1. Al-Dahiree, Jaafar Sadiq Abd Alhassan, " Construction of Simulation Model Improve the Performance of Precast Concrete factory" . A Thesis submitted to the College of Engineering, Baghdad University, 2003.
2. Allen , Richard . Campo , Salvatore , Schiave & Garrity , Thomas Calumkill " Assessing and Reforming Public Financial Management " The World Bank , 2004 .
3. Arnold , Glen " Corporate Financial Management " 4 <sup>th</sup> .ed , Prentice Hall , Pearson Education , 2008 .
4. Besley , Scott & Brigham , Eugene F., " Essentials Of Managerial Finance" 14 <sup>th</sup> .ed , Thomson South – Western , 2008 .
5. Binhammer , HH. Septon , Peter S , “ Money Banking of the Canadian Financial System” 7 <sup>th</sup> ed an international Thomson publishaing company , 1998 .
6. Block , Stanley B. & Hirt , Geoffrey A. (( Foundations Of Financial Management)), 9 <sup>th</sup> .ed , McGraw-Hill Companies , Inc , 2000 .
7. Bodie , Zvi & Kane , Alex & Marcus , alan J . " Essentials of Investment " 7 <sup>th</sup> ed , McGraw-Hill , Singapore , 2008 .
8. Bodie , Zvi & Kane , Alex & Marcus , alan J . Investments " 7 <sup>th</sup> ed , McGraw-Hill , Singapore , 2008 .
9. Brealey , Richard A . & Myers , Stewart C . " Principles of Managerial Financial " 9 <sup>th</sup> ed , McGraw-Hill Irwin , 1991 .
10. Brealey , Richard A . & Myers , Stewartc C . " Corporate Finance : Financing and Risk Management " Mc Graw – Hill , Professional , 2002 .
11. Brueggeman , William B . & Fisher , Jeffrey D . " Real Estate Finance and Investments " 12 <sup>th</sup> ed , McGraw-Hill Irwin , 2005.

<b>12. Choudhry , Moorad . " Bank Asset and Liability Management ; Strategy , Trading , Analysis " John Wiley and Sons , 2007 .</b>
<b>13. Coe . Charles K . " Governmental and Nonprofit Financial Management " Management Concepts . Ins, printed in the United States of America , 2007 .</b>
<b>14. Cohen , Gerald " Effective Management in Financial Services " 3th ed , Bratain , 1990 .</b>
<b>15. Daft, Richard L., "Organization: Theory &amp; Design", 4<sup>th</sup> Ed., West-Publishing Co., U.S.A., 1992.</b>
<b>16. David, F., "Strategic Management: Concepts &amp; Cases", 8<sup>th</sup>.ed., prentice Hall Inc., 2001.</b>
<b>17. Dilley , Deborah " Essentials of Banking " John Wiley and Sons , Inc , 2008 .</b>
<b>18. Eales, Brian A." Financial Engineering " Macmillan Business, 2000.</b>
<b>19. Elliott Barry &amp; Elliott Jamie " Financial Accounting and Reporting " 11<sup>th</sup> ed . Prentice Hall , 2007 .</b>
<b>20. Elton , Edwin J . &amp; Gruber , Martin J . " Modern Portfolio Theory &amp; Investment Analysis " 5<sup>th</sup> ed , John Wiley &amp; Sons , Inc , 1995 .</b>
<b>21. Fabozzi , Frank &amp; Modigliani Franco , " Capital Market " Prentice – Hall Upper Seddle River , New Jersey , 1996 .</b>
<b>22. Fisher , Stanly &amp; Dornbusch Rudiger " Macroe Economise" 6<sup>th</sup> ed , McGraw – Hill, Inc , 1994 .</b>
<b>23. Frame , J . Davidson " Managing Risk in Organization " Jossey – Bass Awiley Imprint , 2003 .</b>
<b>24. Francis , Jack Clerk " Investment : Analysis and Management " 5<sup>th</sup> ed , McGraw , Inc , 1991 .</b>
<b>25. Gangadhar V . &amp; Babu Ramesh "Investment Management Including Portfolio Management &amp; Security Analysis " Printed in India , 2006 .</b>
<b>26. Gitman , L . Lawrence , " Principles of Managerial Financial " 12<sup>th</sup> ed , Pearson Prentia Hall , 2009 .</b>
<b>27. Greuning , Hennie Van &amp; Bratanovic , Sonja Brajovic " Analyzing and Management Banking Risk " 2<sup>nd</sup> ed .The World Bank publications , 2003 .</b>
<b>28. Griffin, R. W., " Management " 6<sup>th</sup> ed., Houghton Mifflin Co., Boston, 2000 .</b>
<b>29. Grinblatt , Mark &amp; Titman , Sheridan " Financial Markets and Corporat Strategy " Mc Graw – Hill , International Editions , 1998 .</b>
<b>30. Hempel , George H . &amp; Simonson , Donald G . &amp; Coleman , Alan B . " Bank Management " 4<sup>th</sup> ed , John Wiley &amp; Son's Inc , 1994 .</b>
<b>31. Hirt , Geoffrey A . &amp; Block , Stanley B . " Fundament of Investment Management " 7<sup>th</sup> ed , McGraw-Hill ; U.S.A ; 2003 .</b>
<b>32. Horcher , Karen . A , " Essentials of Financial Risk Management " John Wiley &amp; Sons . Inc , 2005 .</b>
<b>33. Hornby A S . " Oxford Advanced Learner's Dictionary " 7<sup>th</sup> Oxford University Press , 2004 .</b>
<b>34. Hubbard Glenn R. " Money, the Financial System , and the Economy " 6<sup>th</sup> ed</b>

. pearson Addison Wesley , 2008 .
<b>35.</b> Jhingan M . L . " Money , Banking International Trade and Public Financial " 4 <sup>th</sup> ed , Delhi , Konark , Ltd , 1996 .
<b>36.</b> Jones , Charles P . Investment Analysis & Management 8 <sup>th</sup> ed , John Wiley & Sons , Inc , U.S.A. 2002 .
<b>37.</b> Kevin . S " Portfolio Management " 2 <sup>nd</sup> ed . PH Learning Pvt , 2007 .
<b>38.</b> Koch , Timothy W. & Macdonald , S . Scott Banking Management 4 <sup>th</sup> ed , The Dryden Press Harcourt College Publishers , 2000 .
<b>39.</b> Mcmenamin , Jim , " Financial Management " , The Bath Press , 1999 .
<b>40.</b> Melaney . E . J . " Business Financial Thory & Practice " 5 <sup>th</sup> ed , Prentice Hall – London , 2000 .
<b>41.</b> Miller , Rogerleroy And Vanhoos , David , " Moderen Money And Banking " USA , MC Graw-Hill , Inc , 1993 .
<b>42.</b> Mishkin , Frederic " The Economics of Money , Banking and Financial " 3 ed , Harper Collins Publisher , Inc , 1992 .
<b>43.</b> Moir , Lance " Managing Corporate Liquidity " Lessons Professiond Publishing , 1999 .
<b>44.</b> Noor , Mahmood Ibrahim & Nami , Adnan Taieh " Financial & Banking Studies in English " Dar AL- Messeera , 2003.
<b>45.</b> Pelosi, Marilyn & Sandifer, Theresa , " Elementary Statics "
<b>46.</b> John Wiley & Sons, Inc , 2003 .
<b>47.</b> Reed , Edward W . & Gill , Edward K . " The Commercial Banking " 4 <sup>th</sup> ed , Prentic – Hall , Inc , 1989 .
<b>48.</b> Reilly , Frank K . & Brown , Keith C . " Investement Analysis and Portfolio Management " 8 <sup>th</sup> ed , Thomson South – Westerm , 2006 .
<b>49.</b> Roes , Peter S . " Commercial Bank Management " 4 <sup>th</sup> ed , McGraw-Hill Irwin , 2002 .
<b>50.</b> Roes , Peter S . & Hudgins , Sylvia C . " Bank Management & Financial Services " 6 <sup>th</sup> ed , McGraw-Hill , 2005 .
<b>51.</b> Ross , Stephen A . Westerfield , Randolph W . & Jordon , Bradford D . " Essentials of Corporate Financial " 6 <sup>th</sup> ed , McGraw-Hill Irwin , 2008 .
<b>52.</b> Roussakis , Emmanuel N. " Commercial Banking in an era of Deregulation " 3 <sup>th</sup> ed Green wood publishing Group , 1997 .
<b>53.</b> Seare , Stephen R . & Trennepoh , Gary L . " Investment Management " The drgden Press ; U.S.A ; 1993 .
<b>54.</b> Sharpe ,William F . Alexander , Gordon J . & Bailey , Jeffery V . " Investment " 6 <sup>th</sup> ed , Prentice Hall , 1999 .
<b>55.</b> Simons , Robert " Performance Measurement & Control Systems for Implementing Strategy " Prentice – Hall , Washington , 2000 .
<b>56.</b> Stoner, J., "Management", 2 <sup>nd</sup> .ed., prentice Hall Inc., 1992 .
<b>57.</b> Swart , Nico " Personal Financial Management " 2 <sup>nd</sup> ed , Juta & Company Limited , 2004 .

<b>58.</b> Thompson, J., “Strategic Management: Awareness and Change”, 2 <sup>nd</sup> .ed., Chapman Hall Pub., 1994.
<b>59.</b> VanHorne , James C . & Wachowicz , John M . " Fundamentals of Financial Management " 12 <sup>th</sup> ed . Parson Education , Prentice Hall , 2005 .
<b>60.</b> Weston , J . & Besley , S & Brigham , E , " Essential of Management Financial " 11 <sup>th</sup> ed . The Dryden Press , 1996 .
<b>61.</b> Wheelen, T., & Hunger, D., “Strategic Management and Business Policy” 7 <sup>th</sup> .ed., West pub., 2000.
<b>62.</b> Whiting . D . P . " Mastering Banking " 2 <sup>nd</sup> ed , London . The Macmillam Press Ltd , 1994 .
<b>63.</b> Winger , Bernard & Frasca , Ralph R . " Investments Introduction to analysis and Planning " 3 <sup>th</sup> ed , Prentice Hall , 1995 .
<b>64.</b> Zietlow , John . Hankin , JoAnn & Seidner , Alan " Financial Management for Nonprofit Organizations " John Witey and Sons , 2007 .

### سادساً :- المجالات الانكليزية

1. Ciochetti , Brian A. " Characteristics of Institutional Investment in Real Estate " University of North Carolina Department of Finance , March , 2000 .
2. Eccles , Robert G. ,” The Performance Measurement Manifesto ” , Harvard Business Review , Vol-69 , No-1 , 1991 .
3. Gil – Bazo , Javier " Investment Horizon Effects " Journal of Business Finance & Accounting, Vol. 33, No. 1-2, pp. 179-202, January / March 2006 .
4. Heller , Peters " Aging in the Asian Tiger Economic " Financial & Development , June ,1998 .
5. Mayer , Colin , Schoors , Koen & Yafeh , Yishay " Sources of Funds and Investment Activities of Venture Capital Funds : Evidence from Germany , Israel , Japan and the UK " March 27 , 2002 .
6. Mehran , Hamid & Rosenbery , Joshua " The Effect of Employee Stock Options on Bank Investment Choice , Borrowing and Capital " staff Report No . 305 , October , 2007 .
7. Miller , Kent & Bromiley , Philip , “ Strategic Risk And Corporate Performance ” , Analysis of Alternative Risk Measures”, Academy of Management Journal , Vol . 33 , No . 1 , 1990 .
8. Robins , Jemes And Wiersema ,Margarethe F . “ A Resource-Based Approach to Multi business Firm : Analysis Of Profile Interrelation Ship And Corporate Financial Performance”, Strategic Management Journal, Vol . 16 , No ,4 May ,1995.
9. Venkatraman , N. And Ramanujam V. , “ Measurment Of Business



Performance In Strategy Resarch : A Comparison Approaches “ ,  
Academy Of Management Review , Vol-11 , No-4 , 1986 .

10. Wright ,Peter And Kroll , Mark J. And Parnell John A ." Strategic  
Management Concepts " , Prentice Hall,1998 .

### Net

1. [www.Encarta.com](http://www.Encarta.com)

2. [www.Eagleasset.com](http://www.Eagleasset.com)

3. [www.Iira.com](http://www.Iira.com)

4. [www.Kuwaitfinancehouse.com](http://www.Kuwaitfinancehouse.com)

الملاحق

# المصارف العراقية

1 - مصرف الائتمان

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
337992827	359329224	357423459	213869681	27394308	22389603	19044958	14758437	7537248	مجموع الموجودات
167378889	167743776	162296722	135013049	10645965	6781238	3843561	3658640	1703068	التقديية
143788661	155783661	150388661	42138367	3868567	2579088	2976096	1784387	666837	حجم الاستثمارات
4784060	18701780	22892932	27530429	1796505	1223537	1493452	1226739	504405	السلف والقروض
244922963	281453468	323714080	182897528	24827328	19989440	17266932	13675801	6474705	المطلوبات المتداولة
210988911	252885473	305533420	174506928	22698824	18970547	16376886	13054761	6223372	حجم الودائع
93069864	77875756	33709380	30972153	2566980	2400163	1778026	1082636	1062543	حق الملكية
17194108	19166476	12156817	5517173	666816	622137	493902	21840	275903	عائد السنة

2 – مصرف الاستثمار العراقي

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
158187678	131112403	167731022	138577952	130582225	36508242	25575572	23985958	13319270	مجموع الموجودات
136158518	99664252	50825171	47565261	63474117	15722953	4749210	4934678	2694453	النقدية
1233419	1303419	65929779	31354703	3380000	9000000	7200000	5785749	2910866	حجم الاستثمارات
10741096	22868636	42637447	49901775	29804560	1819364	1883488	3679481	1936439	السلف والقروض
111142610	92162045	136546368	107891088	123135595	34158886	23229962	22549069	12145877	المطلوبات المتداولة
99825369	76236508	119522182	86152855	62822733	31351440	22094648	21945266	11087583	حجم الودائع
47045068	38950358	31184654	30686865	7446630	2349356	2345611	1436889	1173392	حق الملكية
8082463	8108898	0	4980234	1257274	3745	908722	270895	427158	عائد السنة

### 3 – مصرف بابل

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
122436989	82455759	74829422	69870251	38885203	19772896	15771161	8498725	2754442	مجموع الموجودات
87271022	44308298	33498829	37446338	20429976	6726572	3287514	1077221	638814	النقدية
4054800	3469910	1824485	35844	4338190	6070678	5656521	2992748	516748	حجم الاستثمارات
7639910	17596613	23167660	25414707	9185581	2485413	1911674	1018592	632727	السلف والقروض
82800682	47134410	39200035	37276567	30378231	17108817	13725305	7030390	2153566	المطلوبات المتداولة
79380297	44967322	35947133	34432473	23383531	16769541	13548169	6294319	2035114	حجم الودائع
39636317	35321349	35629387	32593684	8506972	2664079	2045856	1468335	600876	حق الملكية
5536988	4011035	3035704	1886712	1882893	618223	631717	392754	79334	عائد السنة

4 – مصرف بغداد

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
542911441	363724586	331209583	318090429	61877903	65992645	45373905	37733699	20761845	مجموع الموجودات
204708680	160942636	187524605	163194671	16359904	37041064	6748568	6209167	2054163	النقدية
217149528	84983860	52986830	72695425	16211065	8873008	7039384	3677072	2021603	حجم الاستثمارات
45576097	52663889	43295377	63040662	14171612	6113669	8134468	6755486	5192234	السلف والقروض
449569503	287617584	271720329	262168620	53243343	62246853	42031159	35386969	18742330	المطلوبات المتداولة
404177096	255474272	242317154	246127336	49006169	39410008	29122299	22870231	12697504	حجم الودائع
93341938	76107002	59489254	55921810	8634560	3745792	3342746	2346730	2019515	حق الملكية
21417201	19753567	8408648	1838525	2618540	603813	1017731	590237	589077	عائد السنة

5 – مصرف الشرق الأوسط

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
569667613	406782969	299385631	319496069	175541477	60409544	70465108	51385133	26941802	مجموع الموجودات
217433626	174354378	138600464	104497973	73489157	15446242	9412787	9217975	5601196	النقدية
187597916	151046474	98556586	159735218	50865937	24989138	20626021	13318619	4486260	حجم الاستثمارات
15516842	16905177	20004758	25075368	33503206	7950477	8747970	7668877	5500537	السلف والقروض
505827487	356333945	263602821	292136558	162107922	54225964	65389595	47661035	25103732	المطلوبات المتداولة
431100484	333057283	239348107	276542251	134037289	46383408	38766083	30795743	17588958	حجم الودائع
63840126	50449024	35782811	27359512	13433555	6183580	5075513	3724098	1838069	حق الملكية
13952203	14451376	5154522	10436184	4981950	1127781	1607419	1008751	483648	عائد السنة

## المصارف السعودية

6 – مصرف الجزيرة

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
27519705	21563988	15712874	14168783	10721805	8988685	5724784	5110155	5221821	مجموع الموجودات
2258459	1490783	1417842	726443	382417	641846	195994	119754	137121	النقدية
4909368	4963619	1232467	2343590	1958203	1478122	980070	1264763	1113139	حجم الاستثمارات
15133153	9879236	6271120	6910913	5186732	4661437	2368302	2129560	2085564	السلف والقروض
22882903	16866391	11519029	11498714	9233802	8103604	4973668	4418613	4566676	المطلوبات المتداولة
20900368	15647087	10917088	10816143	8141640	7535051	4191131	3646559	3539608	حجم الودائع
4636802	4697597	4193845	2670069	1488003	885081	751116	691542	655145	حق الملكية
222339	805203	1973951	874392	187748	93489	59240	57446	52107	عائد السنه



7 - مصرف الراجحي

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
164929801	124886482	105208744	95037981	77854774	64678324	59113115	51741672	48680434	مجموع الموجودات
11302029	13141199	9243902	8682822	8795911	5683939	6831287	4068252	4459458	النقدية
144003524	104875445	89563188	80328924	64953029	54365318	48248088	42649682	39792133	حجم الاستثمارات
754410	909918	719387	226884	672959	853297	1032936	855246	886509	السلف والقروض
137898002	101280370	85029268	81568687	67669769	57429234	52275435	45021543	42203713	المطلوبات المتداولة
120297619	92756136	75538796	73683968	63572223	49268892	45495560	37800990	36650879	حجم الودائع
27031799	23606112	20179476	13469294	10185005	7249090	6837680	6720129	6476721	حق الملكية
6524604	6449657	7301891	5633327	2935915	2038120	1413190	1541956	1852273	عائد السنة

8 – مصرف الرياض

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
159652525	121350825	94015845	80078689	74246950	71506962	67209257	67159951	65523177	مجموع الموجودات
11078032	16579009	5173978	2949119	2523527	2246434	2414172	1912250	1986364	النقدية
40329054	27741655	27501713	27239934	32117617	33897755	32156686	26543820	27291529	حجم الاستثمارات
96429846	67340425	52183101	45606010	33943754	27952265	23849483	21188446	20119636	السلف والقروض
133962074	108164030	82023882	69187328	65200302	62960717	58823053	58835750	57513501	المطلوبات المتداولة
105055546	84331207	69191618	52928868	49742147	45878854	42999049	40102571	38788609	حجم الودائع
25690451	13186795	11991963	10891361	9046648	8546245	8386204	8324201	8009676	حق الملكية
2638757	3011246	2908554	2837328	2005602	1591657	1416358	1351966	1211825	عائد السنة

9 – مصرف السعودي للاستثمار

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
53596364	46541793	40844623	39580724	28543502	21708319	19956674	15251942	13945958	مجموع الموجودات
1426919	1212355	861231	971733	577780	541891	408177	412953	298853	النقدية
13450581	16373407	11776859	11276185	8501657	7260617	6453669	5821598	4288964	حجم الاستثمارات
29555560	23128701	20691271	19793644	13031097	10231585	8890783	7527129	7492728	السلف والقروض
46987766	39772167	34843306	34274013	25034067	19076351	17796687	13211157	12077950	المطلوبات المتداولة
40702391	32768271	27930969	27858060	20284926	14403891	14064989	10949526	10359115	حجم الودائع
6608598	6769626	6001317	5306711	3509435	2631968	2159987	2040785	1868008	حق الملكية
530016	822185	2006258	1064220	587080	463869	380361	304094	276724	عائد السنة

10 – مصرف العربي الوطني

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
121307142	94467561	78035383	67492079	63335787	49200890	44298704	39469324	37890822	مجموع الموجودات
12050836	8228376	3216007	2495186	7061456	1677826	3134437	1899122	2658677	التقديية
28420844	21224805	18291558	20209499	20999151	21383167	19065267	19251151	16375263	حجم الاستثمارات
74661610	61121911	49747224	38778556	28557967	20172233	16015709	13866914	13915091	السلف والقروض
108635844	83942964	70055245	61155400	58541369	45223549	40750402	36103215	34730401	المطلوبات المتداولة
92743453	73692139	61773494	48832464	46315710	33722994	28166307	26147819	24926515	حجم الودائع
12671298	10524597	7980138	6336679	4794418	3977341	3548302	3366109	3160421	حق الملكية
2486124	2461202	2504725	1827632	1166801	766516	584028	486154	404962	عائد السنة

## *Abstract*

*This study is trying to highlight the features of (deposits) of the banking sector and their relevance to banks and depositors and to the country's economy ,this study was conducted on a sample of Iraqi banks and the private sector banks of Saudi Arabia for a period of 2000 – 2008 . aims to identify benefiting areas and compare the cost of deposits and return achieved about them and to compare the stable environment ( Saudi Arabia ) and unstable environment (Iraq ), the study depends on a variety of reports from Iraq stock market and Saudi financial market , and this study has in several chapters of theoretical and practical aspects of the polarized deposits from others and banking consulting , built on the assumption of major embeddable four directions subsidiary of hypotheses that ( There is a positive correlation between deposits value and banking investments ).*

*Also , the study found such conclusions set :-*

*1 – Banking system is a basic predicate and is necessary for the development of all sectors of the country as well as its contribution to achieving monetary stability in the country .*

*2 – Saudi banks are better and more efficient from Iraqi banks in their management of sources of financing banks .*

*With regard to the more important recommendation made by the researcher :-*

*1 – promote financial and banking institutions , which had suffered and still suffer from neglect and poor performance achieved and caused by degradation around the country .*

*2 – The Iraqi banks management should follow strategies integrating with other banks , both from within the country or from abroad .*

*3 – The need for Iraqi banks to commit with rules and regulations issued by the central bank .*



# **The Effect of Deposits in The Revitalization Process of Banking Investment**

**A Thesis Submitted To**

**The Council of the College of Administration and Economics**

**University of Karbala**

**In Partial Fulfillment of the Requirement for the Master Degree**

**In Business Management**

**By**

**Humam Abid – AL wahab Hadi AL- Hussiany**

**Supervised By**

**PROF. DR. Hakim MUHSSIN MOHAMMAD**

**Al - Rubai**

**2010**

**1431**